مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٣٨) رمضان ١٤٤٥هـ - مارس ٢٠٢٤م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. سالو الحسن
عمار تمالت
نشوى عبد النبي
د. ليلى الرطيمات
د. مبروك كاهي

عبد الرحمن كان
إسماعيل طاهر
شيرين ماهر
د. عمّار عبد الله بوملاّسة
د. فيصل علي سعيد

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٣٨)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

الدراسات: ٩

١- المخطوطات العربية والإسلامية في النيجر

د. سالو الحسن، باحث ونائب رئيس قسم المخطوطات العربية بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية بجامعة نيامي، نيامي..... ١٠

٢- نبذة عن المصاحف الأفريقية المخطوطة - المحفوظة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

عمار تمالت، رئيس قسم تحقيق المخطوط العربي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض. ٢٢

التقارير: ٣١

١- الاهتمام الصيني بالموانئ في منطقة القرن الإفريقي «جيبوتي»

نشوى عبد النبي، باحث سياسي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة..... ٣٢

٢- سياسة المغرب لتدبير أزمة المهاجرين الآفارقة: الأسس، الإكراهات والآفاق

د. ليلى الرطيمات، استاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات..... ٤٢

٣- مجموعة الإيكواس ودول الساحل، من العقوبات الاقتصادية إلى التهديدات العسكرية: أي مستقبل للمنطقة

د. مبروك كاهي، جامعة ورقلة، ورقلة... ..... ٥٧

٤- رئاسيات السنغال ٢٠٢٤: انتخابات مؤجّلة وأزمة سياسية

عبد الرحمن كان، باحث سنغالي مختص في القانون المقارن، وكاتب في الشؤون الإفريقية، دكار..... ٦٦

٥- تيار (المحوِّلون) في تشاد: بين التنظير والواقع

إسماعيل طاهر، أستاذ الجغرافيا السياسية، جامعة هيك، انجمينا. ٧٥

عروض الكتب:..... ٨٧

١- التعاون التنموي الألماني - الإفريقي

شيرين ماهر، مترجمة وباحثة في الشؤون الإفريقية، القاهرة..... ٨٨

٢- الاستعراب بتونس في عهد الاستعمار الفرنسي

د. عمّار عبد الله بوملاّسة، باحث مهتم بالشؤون العربية والإفريقية، تونس..... ٩٥

٣- قراءة في كتاب مجتمعات البادية في الغرب الإسلامي

د. فيصل علي سعيد، باحث يمني مقيم بالمغرب، القنيطرة..... ٩٩

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

يتواصل في هذا العدد الجديد (٣٨) الاهتمام بالمخطوطات العربية في إفريقيا؛ وذلك من خلال دراسة وضع المخطوطات في المكتبات، ودور المخطوطات العامة والخاصة في النيجر. وتظهر الدراسة أنّ عددًا كبيرًا منها ما زال غير مفهرس، ولم يُهتَمَّ به فيُوضع في متناول الباحثين، ويُحمى من التلف، باستمرار حفظه في رفوف مكتبات البيوت العلمية العريقة وغيرها... الورقة الثانية قدّمت صورة عن المصاحف الإفريقية المخطوطة، المحفوظة بقسم المخطوطات بمركز الملك فيصل بالرياض.

أمَّا القسم المخصص للأوراق السياسية والاقتصادية من هذا العدد فقد تضمّن خمسة أوراق، وقد تناولت الورقة الأولى خلفيات ودوافع الاهتمام الصيني بالموانئ الإفريقية عمومًا، وموانئ البحر الأحمر خصوصًا. كما تقدم الورقة خريطة الوجود الصيني في الموانئ الإفريقية واستحداثاتها، خصوصًا أن بعض القوى الإقليمية الصاعدة، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، باتت تشكّل منافسًا جدّيًّا، عن طريق اهتمام شركة «موانئ دبي العالمية» بالموانئ الإفريقية، البحرية منها والبرية...

كما يستمرّ الاهتمام بملف هجرة الأفارقة نحو أوروبا، عبر سواحل دول المغرب العربي، إذ رُكِّز على السياسات المغربية في هذا الملف، بصفته أهمّ الممرّات، التي يسلكها المهاجرون إلى السواحل الأوروبية الجنوبية.

وتتالي الانقلابات العسكرية التي شهدتها منطقة غرب إفريقيا ووسطها، أدخلت منظمة إكواس في أزمة حقيقية، نتيجة عدم قدرتها على معالجة الظاهرة أو تلافيها؛ لذلك تستعرض الورقة الخاصة بمنظمة إكواس الصيغ، التي حاولت من خلالها المنظمة الإقليمية التعامل مع الأنظمة الانقلابية، في كلّ من مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، وتداعيات ذلك على المنطقة برمتها، نظرًا للتشابكات الإثنية، والاجتماعية، والاقتصادية، بين دولها وشعوبها.

وتشهد دول منطقة غرب إفريقيا أوضاعًا سياسية مضطربة؛ فحتى التي تبدو منها مستقرّة، فلا تخلو أوضاعها من القلاقل وعدم الاستقرار. يبدو ذلك في الأزمة التي يعيشها السنغال، بمناسبة الانتخابات الرئاسية، وما رافقها من إقصاء بعض المرشحين من ذوي الشعبية العريضة. وما تلا ذلك من تردّد في تحديد موعد الانتخابات، ودور المؤسسات الدستورية في تعديل قرارات السلطة التنفيذية، في الاستفراد بملف الانتخابات والترشحات.

وفي المقابل، يحاول النظام التشادي الخروج من المرحلة الانتقالية، التي تلت مقتل الرئيس السابق إدريس دبي، وذلك بمحاولة استيعاب أحد أهم التيارات السياسية المعارضة، وهو تيار ما يسمى: «المحوِّلون»، الذي يتزعّمه الدكتور سكسيه ماسرا، والذي عُيِّن وزيرًا أوّلًا، في مطلع يناير من السنة الحالية ٢٠٢٤م.

كما تضمّن العدد أيضًا عروضًا لكتب مهتمة بالتعاون الإفريقي الأوروبي، والدراسات الأوروبية للمجتمعات العربية الإفريقية، في زمن الاستعمار، عن طريق كُتّاب مستعربين.

دراسات

المخطوطات العربية والإسلامية في النيجر

د. سالو الحسن، باحث ونائب رئيس قسم المخطوطات العربية
بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية بجامعة نيامي، نيامي.

تعدّ جمهورية النيجر من الدول التي دخلها الإسلام مبكرًا، وذلك في القرن الهجري الأول، السابع الميلادي. وفي عام ٤٦هـ الموافق ٦٦٦م، عندما توغّل عقبة بن نافع الفهري في الصحراء الكبرى، متجهًا إلى لجنوب، حتى وصل إلى منطقة « كاوار» الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي للنيجر، ففتحها، واعتنق أهلها الدين الإسلامي. ويشكّل هذا التوغل الخطوة الأولى نحو دخول الإسلام في هذا البلد المسلم.[١] ويرى بعضهم أن الفضل يرجع إلى التجّار العرب والمسلمين، الذين أسهموا في نقل شرائع الإسلام، في أثناء مبادلاتهم التجارية في المنطقة؛ ممّا جعل الإسلام دين الغالبية العظمى في النيجر؛ إذ تقدّر نسبة المسلمين فيه بنحو ٩٦٪. [٢] وعلى الرغم من قدم الإسلام في هذا القطر، إلا أنّه لم يكتسب هيمنة على الديانات التقليدية، إلّا في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، بسبب التأثير الشديد من المجتمعات المجاورة.

ولا يمكن الحديث عن الإسلام، دون التطرق إلى دخول اللغة العربية في الغرب الإفريقي عامة، وفي النيجر بخاصة. فالمعروف أن اللغة العربية كانت لغة التخاطب في بعض إمبراطوريات غرب إفريقيا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في كانم برنو، وخلافة صكتو، فقد كانت اللغة العربية لغة الدين، والثقافة، والحياة الإدارية.[٣] ونتج عن انتشار الإسلام واللغة العرية، ميلاد التراث العربي المخطوط، لوجود حركة الكتابة، وتشجيع السلاطين، والملوك التقليديين، والعلماء، في دفع عجلة اللغة العربية وثقافتها إلى الأمام.

أمّا في دولة النيجر فإنّ أول من جمع هذه المخطوطات واقتناها، هو: بوبو هما، رئيس المجلس الوطني النيجري، لإدراكه أهمّيتها في معرفة وإعادة كتابة تاريخ بعض القبائل في النيجر، والدول المجاورة. وفي الوقت الذي نرى فيه الدول المتقدمة، تهتم بمعرفة ما في هذه الكنوز المدفونة، عن طريق ترجمتها وتحقيقها، ومعرفة مضامينها، فإنّه يؤسفنا أن نرى أغلب الباحثين الأفارقة، لا يهتمون كثيرًا بالموضوع، تاركين المجال لغيرهم.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا تغييرًا إيجابيًّا في موقف أبناء المنطقة؛ فقد بدأ طلبة العلم والباحثون

يختارون أطروحات البحوث الوثيقة الصلة بالموضوع. ومساهمة منا في دعم هذا التيار الجديد، الهادف إلى إخراج هذه الكنوز من طي النسيان إلى عالم الوجود، فقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع الموسوم بـ«المخطوطات العربية والإسلامية بجمهورية النيجر»، وقسّمنا المقال بعد المقدمة إلى مباحث، ثم الخاتمة.

المبحث الأول- تاريخ المخطوطات في النيجر

قبل الشروع في تاريخ التراث العربي المخطوط في جمهورية النيجر، تجدر بنا الإشارة إلى أنّ المخطوطات المكتوبة باللغات المحلية،[٤] والعربية، التي تحتضنها هذه الدولة في جميع ربوعها، تعدّ من أغلى ما تفتخر به الأمة؛ لدلالاتها الحضارية، والتاريخية، والثقافية، بالإضافة إلى أنّها مصدرٌ مهمٌّ لا ينضب لمصادر التاريخ، بإعدادها من الأصول التي يُعتمد عليها في البحوث العلمية. ولقد أدرك علماء النيجر عبر العصور قيمة المخطوطات العربية والإسلامية وأهميتها، فاتجهوا إلى العناية بها صيانة، وفهرسة، ودراسة، وتحقيقًا، وتعليقًا، وترجمة، ونشرًا، إيمانًا منهم بأنّها جزء لا يتجزأ من تاريخهم المجيد، وأن من شأنها الإسهام بكل جدارة في خدمة شعوب النيجر خاصة، والإنسانية قاطبة، على رغم ما تتعرض له من إهمالٍ، أو إتلافٍ، أو تعرضها لدرجة الحرارة المرتفعة، نتيجة لسوء الحفظ، أو لعوامل الطبيعة وغيرها.

وكما سبق أن أشرنا إليه لاحقًا، فلا يمكن على أي حال من الأحوال، التطرّق إلى قضية المخطوطات العربية والإسلامية في النيجر، دون الحديث عن شخصية «بوبو هما»، وهو أول من وضع الحجر الأساس، لإنشاء مراكز المخطوطات في النيجر، وهو رئيس المجلس الوطني النيجري عام (١٩٥٨-١٩٧٤م). وفي أثناء اهتمامه بأعماله في علم التاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم السلالة البشرية، ظهرت له أهميّة التراث العربي المخطوط، في إعادة كتابة تاريخ بعض القبائل النيجرية، وبدأ سعيه في جمع واقتناء هذا النوع من التراث الإسلامي، من المكتبات الأسرية الخاصة والفردية. «وقد جمعها لأول مرّة في مكتبه الخاص، في المجلس الوطني النيجري، ومن هنا يمكن اعتبار مكتبه بهذه الصفة، النواة الأولى لمراكز المخطوطات التراثية في النيجر».[٥] وكانت هذه المخطوطات، هي التي جمعها في مكتبه الشخصي بالمجلس الوطني النيجري، قبل أن تُنْقَل إلى «المركز النيجري للأبحاث في العلوم الإنسانية»، والذي أصبح بدوره «معهد الأبحاث في العلوم الإنسانية» التابع لجامعة نيامي، بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٧٤م. وفي الوقت نفسه، فُتِح قسم المخطوطات العربية والعجمية التابع لجامعة نيامي، فتحمَّل مهمّة المضي قدمًا بالاهتمام بالمخطوطات، واقتنائها، والحفاظ على سلامتها، والحرص على اجتلابها من مختلف مناطق النيجر، داخلها وخارجها، والعمل على دراستها، وتحقيق نفائسها.[٦]

وبصرف النظر عن المخطوطات التي جمعها بوبو هما، فيمكننا الإشارة إلى أنّها مبعثرة هنا وهناك، في جميع أرجاء النيجر، في مكتبات عائلية وأسرية، معرضة لسوء الحفظ، تنتظر من ينفض الغبار عنها. ومن خلال هذا المقال، سنقف على بعض المراكز الحكومية، والمكتبات الخاصة، التي تعجّ بهذه المخطوطات، لتقديم ما عندها من الكنوز، وبيان حالتها المادية ومحتواها، وأنواع الخطوط فيها، وكيفية الاستفادة منها، بالإضافة إلى جهود الحكومات والسلطات والأفراد لحمايتها.

المبحث الثاني- أهم مراكز المخطوطات في النيجر

وقبل الحديث عن المراكز التي تحتضن المخطوطات العربية والإسلامية في دولة النيجر، تجدر بنا الإشارة إلى وجودها في المراكز الحكومية، والمراكز الخاصة.

١- قسم المخطوطات العربية والعجمية التابع لمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية بجامعة نيامي

يعدّ قسم المخطوطات العربية والعجمية، من ضمن الأقسام السبعة، التي يتكوّن منها معهد الأبحاث في العلوم الإنسانية بجامعة عبده مومونى، النيجر، وهو المركز الحكومي الوحيد، الذي يهتمّ بالمخطوطات في الدولة. والحديث عن جمع واقتناء التراث العربي المخطوط في النيجر، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بشخصية «بوبو هما»[٧](١٩٨٢-١٩٠٦م)، الذي كان ينتمي إلى طبقة المثقفين باللغة الفرنسية. وعلى الرغم من عدم معرفته باللغة العربية، إلّا أنه اهتمّ بجمع المخطوطات، لأنه يؤمن إيمانًا صادقًا من صميم قلبه، أن أية دراسة، سواء أكانت تاريخية أم اجتماعية وغيرها، لا يمكن إعدادها إعدادًا ملموسًا ودقيقًا، دون الاستعانة بتلك الكنوز المخطوطة، التي تعدّ ذاكرة الأمة، بما تحوي عليه من علوم شتى، تخدم تاريخ القبائل التي تقطن حوض نهر النيجر. وقد مكّن لبوبو هما منصبه السياسي، واحترامه لدى أوساط العلماء والفقهاء، من إقناع «الشركة النيجيرية لتسويق الفول السوداني» و«البنك الوطني النيجري للتنمية»، وشركات أخرى محلية، لتخصيص مبالغ معينة، بغية شراء، أو نسخ مخطوطات نادرة، في جميع أنحاء البلاد. كما أسهمت هذه المبالغ في تنظيم حملة وطنية لجمع واقتناء المخطوطات العربية، والمخطوطات المكتوبة باللغات المحلية، ونسخ بعضها، إذا لم يقبل أصحابها بيعها، أو إهداءها للقسم، بصفتها تركة عائلية، لا يمكن التنازل عنها بسهولة.[٨]

وقد اعتنى «بُوبُو هَمَّا» في سنة ١٩٧٠م بإخراج قائمة للمخطوطات، متضمّنة أربعمائة وثمانية وعشرين مخطوطًا عربيًّا وأعجميًّا، في مجموعته الخاصة، وكان عدد المخطوطات المكتوبة باللغات المحلية، باستخدام الحروف العربية، والتي يطلق عليها اسم «المخطوطات الأعجمية» منها، يصل إلى ٤٠٠ مخطوط بلغة الهوسا، واللغة الفولانية، والزرما، واللغات الأخرى.[٩]

وكانت تنحدر هذه المخطوطات عبر الشراء، أو الإهداء، أو الاستنساخ، من داخل النيجر، والدول المجاورة، مثل: جمهورية نيجيريا الاتحادية، وشمال جمهورية مالي، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، وغيرها.

ومن ناحية أخرى، قدّمت منظمة «اليونسكو» من جهتها دعمًا للقسم طيلة العديد من السنوات، وخاصة لتمويل المقرّ المحلي للمخطوطات وتجهيزه. ومن جانبها، وسّعت «جمعية الدعوة الإسلامية العالمية»، مكتب النيجر، مخزن المخطوطات وجهّزته. وفي الإطار نفسه، زوّدت السفارة الأمريكية بنيامي بواسطة مركزها الثقافي القسمَ بأحدث الوسائل لمسح المخطوطات، في حين قدّم مركز الماجد بالإمارات العربية المتحدة «جهاز الماجد» لترميم المخطوطات.

أولًا: أنواع المخطوطات في القسم

تنقسم مخطوطات هذا القسم إلى نوعين:

الأول: مخطوطات مكتوبة باللغة العربية؛ وهي إمّا مؤلفات علماء في أغراض مختلفة، وإمّا نسخ كتب، يعتمد عليها في التدريس بالمدارس القرآنية التقليدية والزوايا.

الثاني: مخطوطات مكتوبة بلغات أخرى: الهوسا، والفلانية، والزرما، وتماشيك، والتوبو، وغيرها، لكنها مكتوبة بالخط العربي، أو الحرف القرآني، الذي كان معتمدًا في كثير من الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، حيث كانت تستنسخ به الكتب المؤلفة باللغات الإفريقية المتداولة، وذلك قبل توغل الاستعمار الغربي فيها، الذي فرض الحرف اللاتيني بدلًا من الحرف العربي من خلال نظامه التعليمي.[١٠]

وإذا استثنينا بعض المحاولات هنا وهناك في إفريقيا لإيجاد الحروف، نقول: إنّه نظام كثُر استعماله في إفريقيا جنوب الصحراء، لكتابة اللغات الإفريقية، قبل الحروف اللاتينية.[١١] فهذه المخطوطات المكتوبة باللغات المحلية، تعطينا صورة صادقة عن مدى ضبط المثقفين الأفارقة للعربية بصفة عامة، والمثقفين النيجريين على وجه الخصوص. وما من شك، في أن الاستعمال الذكي لهؤلاء المثقفين للحرف العربي لكتابة لغاتهم المحلية يرد على مزاعم أولئك الذين ربطوا الكتابة الإفريقية بالاستعمار الأوروبي.[١٢]

وقد أعدّ القائمون على القسم فهرسًا للمخطوطات التي يحويها القسم، إثر توقيع مذكرة تعاون ثقافي مع مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، على هامش الدورة التدريبية في مهارات فهرسة المخطوطات، الخاصة بالعاملين في مجال صيانة المخطوطات، في منطقة غرب إفريقيا جنوب الصحراء، بمدينة الرباط المغربية، في فترة ١٨يونيو إلى ١٦ يوليو عام ٢٠٠١م، والتي قدّمت المؤسسة بموجبها مساعدة مادية ومعنوية، لإنجاز فهرس لمخطوطات المركز، تيسيرًا للباحثين والزوار، ولسهولة الاطلاع على مكتنزاته من هذا التراث الثمين، وقد تمت فهرستها ببيانات شاملة عن كل مخطوطة في ثمانية أجزاء، يشتمل كل جزء منها على «معلومات

عامة عن كل مخطوطة، مثل: ذكر رقم السجل، والتسلسل، واسم المؤلف، والموضوع، ومتن المنظوم، ونسخة المؤلف، وتاريخ كتابة المخطوطة، وقيود التملك، وألوان الحبر، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ، ووصف الخط، والتجزئة، ومادة الصحائف، والمقاس، وعدد الأورق، والأسطر، والتجليد، وجهة الإصدار، ثم فاتحة المخطوطة، وخاتمتها، وتلخيصًا موجزًا عن المخطوطة، وملاحظات عامة عنها».[١٣]

ومن أهم إنجازات القسم في التحقيق ما يأتي:

- فتح الحنان المنان بجمع تاريخ بلاد التكرور، للإمام محمد مرحبا، تحقيق وتعليق الدكتور: سالو الحسن.
- ضياء الحكام فيما لهم عليهم من الأحكام في الفقه، للشيخ عبدالله بن محمد بن فودي، تحقيق ودراسة الدكتور: سالو الحسن.
- فهرس المخطوطات العربية الإسلامية في مدينة أبلغ، الدكتور: سالو الحسن.
- تاريخ سندر، تحقيق وترجمة، البروفيسور: سيني مومونى.
- أجوبة محررة عن أسئلة مقررة في جواب شيصمص بن أحمد، من تحقيق وتعليق الدكتور: أيوب لوالي.
- تاريخ «أبلغ»، وغيرها من المناطق، تحقيق وترجمة، الدكتور: مولاي حسن، والدكتور: سالو الحسن.

ثانيًا: المركز الإفريقي لإحياء التراث

وهذا المركز تابع للجامعة الإسلامية بالنيجر، وترجع فكرة إنشائه إلى عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، بمبادرة من رئيس الجامعة آنذاك، الأستاذ الدكتور عبدالعالي الودغيري، لإدراكه أهمية هذا التراث في الإسلام بصفة عامة، وفي منطقة جنوب الصحراء بصفة خاصة، فسعت الجامعة انطلاقًا من رغبتها الأكيدة في بناء الهوية الإسلامية وربط الباحثين ببيئتهم الاجتماعية الإفريقية، بدراسة هذه الكنوز الإسلامية، وإثراء حياة المسلمين في المنطقة، بمقومات الحضارة الإسلامية، «فتم إنشاء المركز، لتكون مهمته الأولى، جمع هذا الكنز العلمي النادر، والعمل على فهرسته وتنظيمه، واتخاذ السبل الكفيلة بتسهيل استفادة الباحثين منه».[١٤] وفي هذا الإطار، استطاعت الجامعة بجهودها المبذولة، اقتناء عدد لا يستهان به من المخطوطات العربية.[١٥]

وأغلب مخطوطات هذا المركز من شمال نيجيريا، وخاصة من ولاية صكتو (Sokoto)، وجلّها من مؤلفات الشيخ عثمان بن محمد بن فودي، وعبدالله بن محمد بن فودي، ومحمد بلو، والوزير بن غداد بن ليم، وغيرهم من علماء المنطقة، جمعت في النيجر، ومالي، وغينيا، والسنغال، وغانا. وقد أهدى المرحوم الشيخ زيدان، القنصل السابق لدولة مالي في النيجر، للجامعة الإسلامية كميّة هائلة من مخطوطاته.

المبحث الثالث- المكتبات الخاصة

أولًا: مكتبة مخطوطات أبلغ بمنطقة طاوا

وهذه المكتبة هي بناء شُيِّد بجوار المسجد الجامع بمدينة أبلغ في حي «أَمَنُوكَلْ»، وقد بُنِي المخزن الذي يأوي المخطوطات بدعم من «مشروع خاص بالمناطق الرعوية». ويقدر عدد المخطوطات في المكتبة بنحو١٠٠٠ مخطوط، وتنوّعت موضوعاتها ما بين علوم الدين، والمنطق، والتصوف، والنحو، والبلاغة، والفلك، والشعر، وجميعها مكتوبة بالعربية، وليس للمكتبة فهرس مطبوع، ولا سجل، ولا بطاقات، ولا قائمة، وهي محفوظة في قاعة شبه متسعة، لا تتعرض لرطوبة أو حرارة عالية ظاهرة، وهي موجودة في صناديق من حديدٍ. وقد تصفحها الباحث[١٦] عند قيامه بعمل الفهرسة، فتبيّن له أن نسبة عالية منها تحتاج إلى الصيانة والترميم، وإعادة التجليد والتنظيم.

ولا شكّ أنّ هناك مخطوطات كثيرة مبعثرة في المنطقة، وموزّعة على مكتبات خاصة، وبيوت كثيرة. وتدل كثرة المخطوطات في الفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، المتوفَّى سنة ١٧٩هـ/٧٩٥م، على أن الشريعة الإسلامية ظلّت هي الغالبة في منطقة أبلغ. ولا يفوت المطّلع على هذه المخطوطات أن قسمًا منها جُلب من البلدان المجاورة، كما لا يفوته ما يوجد بين هذه المخطوطات، من منسوخات بأيدي نسّاخين محليين، وكذلك مصنفات مؤلفين محليين، وقد كثرت أسماؤهم، وكانت مؤلفاتهم تشهد على نشاط حركة التأليف والثقافة في المنطقة. وعلى الرغم من تعدّد مجموعات المخطوطات العربية والإسلامية في المنطقة، فإن مركز أبلغ يعدّ أهم هذه المراكز، لأنّه يحتوي على أكبر مجموعة منها. وهذه المخطوطات تبرز العلاقات القديمة القائمة بين شعوب المنطقة والدول الإسلامية المجاورة، مثل: جمهورية نيجيريا الاتحادية، ومالي، وموريتانيا، والجزائر، والجماهيرية الليبية، وبوركينا فاسو.[١٧]

ثانيًا: مكتبة مخطوطات القاضي شتيما مامادو بمدينة زندر

هذه المكتبة ملك لأسرة القاضي شتيما مامادو، وهو إمام وقاضي مدينة زندر في العام ١٩٠٢م. وتحتوي هذه المكتبة على مخطوطات يقدر عددها بنحو ٦٠٠ مخطوط، في شتى العلوم المعرفية، ورسائل ومخطوطات في التاريخ المحلي لمنطقة زندر، وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك مخطوط بعنوان: «ضياء النيجر في تاريخ زندر للإمام بخاري تانودي الأغدزي». وبُنِيت المكتبة بدعم من سفارة ألمانية بجمهورية النيجر.

وعلى الرغم ممّا تحتوي عليه هذه المكتبة من المخطوطات، فليس لها قائمة ولا فهرسة.

ثالثًا: مكتبة مخطوطات مدينة سندر بمنطقة تيلابيري

تقع هذه المكتبة في قرية «سوني» التابعة لمنطقة سندر، وهي أول مكتبة عائلية في المنطقة. وأُغْلِقت لمدة سنتين بعد وفاة صاحبها الإمام جبريل بن محمد بن يوسف بن خليل بن محمد المارشي المولود عام ١٩٤٢م، في قرية سوني، الواقعة على بعد عشرين كيلومترًا شرق مدينة تيلابيري، وينتمي الإمام إلى أسرة مثقّفة، تعود جذورها إلى قبيلة السنغاي. وممّا كتبه صاحب المكتبة، مخطوطة بعنوان: «تاريخ سندر» أو «خطوات أهل سندر»، وهو التاريخ المحلي للمنطقة.

وبقيت مخطوطات المكتبة في صناديق حديدية، بطريقة تقليدية، بعيدة عن المعايير العلمية للحفظ، فعرَّض ذلك الكثير من المخزون المتوفر فيها للتلف جزئيًّا، بسبب الرطوبة، أو نتيجة لسوء الحفظ. وتضم المكتبة «سوني» بسندر، وثائق ومخطوطات نادرة، فضلًا عن كتب مطبوعة قديمة.[١٨] وشملت مخطوطات المكتبة مختلف العلوم المتداولة، ومنها: تاريخ المنطقة، والرسائل الديوانية، والخرائط الجغرافية للجزر الواقعة في مقاطعة سندر، والنوازل.

رابعًا: مكتبة مخطوطات مدينة أغدز

والمخطوطات في مدينة أغدز كثيرة، وحسبنا الوقوف على مكتبة واحدة من مكتبات هذه المدينة، بوصفها مدينة تاريخية، تقع في شمال النيجر، وحلقة الوصل بين شمال النيجر ودول الصحراء الكبرى. ومن تلك المكتبات: مكتبة القاضي سليلي في مدينة أغدز، وتتوفر على مخطوطات يقدر عددها بنحو ٤٠٠ مخطوط، بعلوم عدة. ومن أبرز ما فيها مخطوط في التاريخ بعنوان: «مفتاح الظلام» للإمام بخاري تانودي الأغدزي، في تاريخ مقاومة الشعوب الطارقية النيجرية، للتصدي للاحتلال الفرنسي في المنطقة، بقيادة الزعيم محمد كاوصن.

المبحث الرابع- الزوايا

وهي جمع زاوية، «وهي في الأصل ركنٌ في الـمسجد، يُتخذ للاعتكاف والتعبُد. وهي مُشتقةٌ من (انـزوى ينـزوي)، بـمعنى اتخذ مكانًا معينًا، أو ركنًا خاصًا من أركان الـمسجد للاعتكاف، وأداء الشعائر الدينية». وتعدّ الزوايا وسيلة من أهم وسائل التراث الإسلامي الإفريقي المخطوط، وقامت زوايا لبعض الطرق الصوفية، بعضها مشرقية المنشأ، مثل: القادرية، والرفاعية، لكنها انحدرت جميعًا إلى إفريقيا عبر المداخل المغربية، بعد أن اصطبغت بالصبغة المغربية، ثم انتشرت إلى إفريقيا. فالقادرية مثلًا، انتشرت بفضل الشيوخ الكنتيين، الذين أقامت أسرتهم فترة بمنطقة توات، ثم تعمّقوا في قلب الصحراء، ومناطق

السودان الغربي، ويرى البعض أن الإمام المغيلي هو أول من أدخل القادرية في غرب إفريقيا.[١٩] وحسبنا ذكر بعض الزوايا، التي تحتضن مخطوطات في بعض القرى والمدن في داخل النيجر، ويمكننا إيراد بعض منها، وعلى النحو الآتي:

١- زاوية الشيخ أبي بكر هاشم كيوتا

زاوية الشيخ أبي بكر هاشم كيوتا في منطقة دوسو، وتتوفّر على عدّة مخطوطات في تاريخ المنطقة، وأخرى في المدائح النبوية، وغيرها من العلوم الشرعية واللغوية. وقد سعى القائمون عليها إلى جمع الوثائق والمخطوطات التي ورثوها من المرحوم الشيخ أبي بكر هاشم. ومن نوادر المكتبة، مخطوط «جنة العارفين»، للشيخ العارف بالله المرحوم أبي بكر هاشم كيوتا.[٢٠]

٢- زاوية قورا عاشا بمنطقة طاوا

وتعدّ قرية «قورا عاشا»، الواقعة في بلدية «بادغيشيري»، من الزوايا المهمة في النيجر، التي تحتضن المخطوطات، وأغلبها في التصوف واللغة العربية.

٣ -زاوية الشيخ عبدالرزاق كوسا

وهي زاوية مهمة، تقع في منطقة زندر، بالنظر إلى المخطوطات المقتنية فيها؛ وتقدر بنحو ٨٠٠ مخطوط، تُراوح أحجامها بين صفحة واحدة و٥٠٠ صفحة. وهذه المكتبة للمرحوم الشيخ عبدالرزاق كوسا، وتضم ٨٠ مخطوطًا.

المبحث الخامس- مضامين هذه المخطوطات

بالنظر في مضامين تلك المخطوطات - سواء أكانت في المراكز الحكومية، أو في المكتبات الخاصة، أو الزوايا - فإنه يتجلى واضحًا، أنّها تناولت العلوم الإسلامية وغيرها؛ ففيها المصاحف، وعلوم القرآن، والعقائد، والأدعية، والأذكار، والفقه، والأخلاق، والموعظة، وعلم اللغة، والتصوف، والأدب، والتاريخ، والوصايا، والنوازل، والأسرار، وأنواعها من الخواتم، وعلم الفلك، والجداول والوثائق التاريخية المهمة، ومنها فتاوى علماء المنطق والفرائض، وطبائع قبائل المنطقة وأحوالهم، وفي البيع والشراء، ومناقب رجال الدين والسياسة، والتفسير، والمدائح، وقصائد التوسل، والعقود، ورسائل البيع والشراء. وأكثر هذه المخطوطات في الفقه المالكي، السائد في غرب إفريقيا عامة، وفي النيجر بصفة خاصة.[٢١] ولا يخفى ما لهذه المخطوطات من فائدة جلية، لأنّها تكشف عن تاريخ المنطقة، وانتشار الإسلام فيها، ونشاطها الأدبي والثقافي.[٢٢]

وحسب ما ورد في هذا الفهرس أيضًا، يوجد بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية عدد لا يستهان به من مخطوطات في العقيدة الأشعرية، ومن نماذجها على سبيل المثال لا الحصر: منظومة في التوحيد باللغة

الفلاتية للشيخ المجدد عثمان بن محمد بن فودي (١٧٥٤-١٨١٧م)، وهي نسخة بخط مالم خضر، كتبت بخط مغربي مشكول، وكتاب معراج العوام إلى سماع علم الكلام: وهو رسالة صغيرة في علم الكلام، حيث عرض فيها أقسام التوحيد الثلاثة، معتمدًا على ما جاء في كل قسم بأدلة مستمدة من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العلماء؛ ومنظومة في التوحيد لمحمد بن محمود بن أبي بكر الونكري التنبكتي، المتوفَّ سنة ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م، وكان -رحمه الله- دارسًا لعقيدة الإمام السنوسي،[٢٣] الصغرى والكبرى، كما أشار إلى ذلك صاحب «نيل الابتهاج بتطريز الديباج»[٢٤]، ونصيحة الإخوان في التوحيد والتصوف، لصاحبها محمد بن يحيى بن سيد محمد بن سليم اليونسي الولاتي النعماني،[٢٥] المتوفى سنة ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م، وإضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى المقري التلمساني، المتوفى سنة ١٠٤١هـ/١٦٣١م، ورفع الاشتباه في التعلق بالله وبأهل الله، لأمير المؤمنين محمد بلو[٢٦] بن الشيخ عثمان بن محمد بن فودي المتوفى سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

ويستفيد الباحثون وطلبة العلم من هذه المخطوطات، الموجودة في المراكز والمكتبات العائلية والزوايا، عند زيارتهم لها، ويمكنهم الاستعانة بالفهارس المعدة في هذا الصدد، أو القوائم الأولية لإجراء البحث فيها.

المبحث السادس: الخطوط الواردة في مخطوطات دولة النيجر

وبإمعان النظر في التراث العربي المخطوط، المخزون في المكتبات الحكومية والأسرية والزوايا، يتّضح أن خطوطها يختلف بعضها عن بعض، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الخط السائد في هذه الكنوز، هو الخط المغربي، الذي عرفه الأفارقة، وأخذ أسماء كثيرة عند دخوله في إفريقيا، ويطلق عليه اسم الخط القيرواني، وكان هذا الخط يستخدم لكتابة المصاحف. وتولد من هذا الخط عدّة خطوط، لها أسماء عديدة، منها الخط السوداني، أو الخط التنبكتي أو الخط الكنوي، أو الصكتي، أو الهوسوي، ويمتاز هذا الخط بكبره وغلظه. وليس هنا مجال للكلام في أن هناك خطوطًا كثيرة متولدة من الخط المغربي، في كثير من أصقاع الغرب الإفريقي، نذكر على سبيل المثال: الخط السوقي وهو الخط الخاص بقبيلة «كل السوق» الطارقية التي تقطن مدينة «إِنَاتَاسْ» ولها فروع في جمهورية مالي، وخاصة في غَاوُ، وتمبكتو، ومناكا، وغيرها.[٢٧] وفي بدايات الإسلام، كان الخط العربي في إطاره اللغوي المحدّد أداة التوصيل التقليدية، التي تقوم بدور الوسيط في تبليغ الرسالة التي نزلت بالعربية، ومن ثم كان استخدامه في نقل المعارف المتصلة بعلوم الدين والدنيا مرتبطًا بالإطار العام لذلك الغرض، مع أن الخط العربي شهد مع ظهور الإسلام وانتشاره تحوّلًا تدريجيًّا من حيث الشكل والتوظيف.[٢٨]

وقد لعبت الطرق الصوفية، وبالأخص الطريقة التيجانية، والقادرية، والسنوسية، في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، دورًا مهمًّا في انتشار الخط العربي، والنهوض به عبر مؤلفاتهم في المدائح النبوية،

وقصائد في مدح الشيوخ؛ وقد استقرت الطريقة القادرية أولًا في الجزائر، قبل انتشارها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعلى وجه الخصوص في مدينة تمبكتو بجمهورية مالي الحالية، وجنوب القارة على يد قبائل الطوارق، وقد ازدهرت هذه الطريقة، ووصلت ذروة مجدها مع قيام «دولة دينا» بمدينة «حمد الله» جمهورية مالي، وخلافة «صكتو» بجمهورية نيجيريا الاتحادية.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الرحلة المتواضعة، حول المخطوطات العربية الإسلامية في جمهورية النيجر، استطعنا تسليط الضوء على جانب من التراث العربي الإسلامي المخطوط، الذي تحتضنه دولة النيجر، عبر مراكزها الحكومية والخاصة، وإن كانت هذه المخطوطات تحتاج إلى مزيد من العناية، من قبل السلطات والأفراد والمنظمات غير الحكومية، وفتحها للباحثين النيجريين وغيرهم، بغية دفع عجلة البحث العلمي إلى الأمام. والله ولي التوفيق، إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه.

الهوامش والإحالات

(1) Hamani Djibo, et al., *Culture et Civilisation Islamique au Niger* (Rabat: Publications de l'Organisation Islamique pour l'Education, les Sciences et la Culture, ISESCO, 1988), 139.

(٢) حسن مولاي، وآخرون، «دراسة عن ممارسات الإسلام في النيجر،» (المعهد الملكي لحقوق الإنسان، أغسطس ٢٠٠٦م)، ٢٨.

(٣) سالو الحسن، «التراث العربي المخطوط في النيجر: مكتبة مخطوطات 'أبلغ' نموذجا،» مجلة التواصل، عدد ٢٠، (طرابلس: ٢٠١٠م)، ١٩٧.

(4) Hassane Moulaye, *Les Manuscrits Ajami du Département des Manuscrits Arabes et Ajami de l'Institut de Recherches en Sciences Humaines de l'Université Abdou Moumouni de Niamey, in Les Chemins du Savoir : les Manuscrits Arabes et Ajami dans la Région Soudano-Sahélienne, (Actes du) Colloque International (ténu les)* (Rabat: Publications de l'Institut des Etudes africaines de l'Université Mohammed V- Souissi, 2006), 85-100.

(٥) أيوب غربا، مراكز مخطوطات التراث الإسلامي في النيجر، محاضرة ألقاها خلال اليوم الأول من الندوة العلمية الثانية التي نظمها فرع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة في النيجر، تحت عنوان: التراث الإسلامي الإفريقي في النيجر بين الماضي والحاضر وآفاق المستقبل، (نيامي: ٢٠١٩م).

(٦) حسن مولاي، فهرس المخطوطات الإسلامية الموجودة بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية- النيجر، ١/ ٩ الجزء الأول، (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٤م)، ٤٠.

سالو الحسن، «كنوز تاريخية مهددة بالضياع،» مجلة الوعي الإسلامي الكويتية، العدد ٥٩٩، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠١٥م)، ٣٥.

(٧) رئيس المجلس الوطني النيجري من ١٩٥٨- إلى ١٩٧٤م.

(٨) الحسن، «كنوز تاريخية مهددة بالضياع،» ٣٥.

(٩) مولاي، فهرس المخطوطات الإسلامية الموجودة بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية- النيجر، الجزء الأول، ٤٠.

(١٠) سالو الحسن، «الحالة الراهنة للمخطوطات المكتوبة باللغات المحلية والحرف العربي في النيجر،» حولية الحرف العربي العدد ٣، (الخرطوم: مركز يوسف الخليفة لكتابة اللغات بالحرف العربي، ٢٠١٧م)، ٢٨.

(١١) الطاهر محمد داود، «كتابة لغة هوسا بالحرف العربي، الماضي والحاضر والمستقبل،» ندوة المخطوطات العربية بغرب إفريقيا، صيانتها ونشرها، (صكتو: جامعة عثمان بن فودي، شركة دار الأمة، ٢٠١٥م)، ١٣٧.

(١٢) سالو الحسن، «الوضعية الراهنة للمخطوطات المكتوبة باللغات المحلية في النيجر،» مجلة الجامعة الإسلامية بالنيجر، ٢٠١٧م.

(١٣) عبد المجيد حنكوكو، «الحرف القرآني المنمط في منطقة غرب إفريقيا جنوب الصحراء، دراسة ببليوغرافية في المخطوطات والوثائق التاريخية واقع المركز الإفريقي لإحياء التراث الإسلامي بالنيجر،» (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، في جامعة سيدي بفاس، ٢٠١٧-٢٠١٨م)، ١٧-١٨.

(١٤) حنكوكو، «الحرف القرآني المنمط في منطقة غرب إفريقيا جنوب الصحراء، دراسة ببليوغرافية في المخطوطات والوثائق التاريخية واقع المركز الإفريقي لإحياء التراث الإسلامي بالنيجر،» ١٧-١٨.

(١٥) وعلى الرغم من إنشاء هذا المركز وجهوده المبذولة في اقتناء المخطوطات هنا وهناك في إفريقيا، إلا أنه يؤسف لعدم وجود فهرسة تتضمن أعداد المخطوطات الموجودة في خزانة المركز، وهذا العمل حيوي إذا قام به المركز.

(١٦) زرت مكتبة مدينة أبلغ سنة ٢٠٠٦م، في إطار حملة اقتناء المخطوطات، لإنجاز مشروع للبحث على مستوى الماجستير في جامعة عثمان بن محمد بن فودي بصكتو، جمهورية نيجيريا الاتحادية؛ وما رأيته من كمية المخطوطات في المكتبة بدون فهرسة، شجعني على اختيار العنوان الموسوم بـ«فهرس المخطوطات العربية والإسلامية بمدينة أبلغ جمعا وتوصيفا» للحصول على شهادة الماجستير.

(١٧) مبارك أيت عدي وسالو الحسن، «المخطوطات العربية المتعلقة بالأمازيغ في دولة النيجر: نماذج مختارة من قسم المخطوطات العربية والعجمية،» مجلة أسيناك، عدد ١٦، (الرباط: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ٢٠٢١م)، ١٣٧،

https://www.ircam.ma/sites/default/files/doc/asinag_16/asinag16-version-complete.pdf.

(18) Seyni Moumouni, *Histoire de Sinder, les Manuscrits de la Vallée du Fleuve Niger* (Bratisla: VEDA Publishing House of the Slovak Academy of Sciences, 2017), 39.

(١٩) مهدي الحاج معاذ، أوعية التراث الإسلامي الإفريقي: الكتب والمكتبات والمدارس والزوايا والمحضرات، محاضرة ألقاها في الندوة العلمية الدولية التي نظمتها مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة في موضوع «التراث الإسلامي الإفريقي بين الذاكرة والتاريخ» أيام ٢٢-٢٣-٢٤ ربيع الأول ١٤٤٣هـ الموافق لـ ٢٩-٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠٢١م في العاصمة النيجيرية أبوجا.

(٢٠) بوبكر سعيد توري، «اللغة العربية وحركتها في كيوتا- النيجر-،» (بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، جامعة عثمان بن فودي، ٢٠٠٥م)، ٤٩.

(٢١) نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري- الحادي عشر الميلادي، (تونس: مطبعة تبر الزمان، ٢٠٠٤م)، ٢٨.

(٢٢) سالو الحسن، المخطوطات العربية في النيجر، كنوز الأمة في طي النسيان، (لندن: نور للنشر، ٢٠١٧م)، ١٤.

(٢٣) د. سعيد المغناوي، «التعريف بالمخطوطات الإفريقية: مخطوطات في العقيدة الأشعرية بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية بالنيجر،» مجلة العلماء الأفارقة، العدد٥، (الرباط: مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، ٢٠٢٢م)، ٤٢٥-٤٣٣.

(٢٤) أحمد بابا التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق: محمد مطيع، (المحمدية: وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، ٢٠٠٠م)، ٤٦١.

الطالب البرتلي، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، تحقيق: محمد الكتاني و محمد حجي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨١م)،٣١.

محمد القادري، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني عشر، تحقيق: محمد حجي و أحمد توفيق، (الرباط: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٧م)، ٢٧١.

أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، (طرابلس: كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٨٩م)، ١١.

محمد المحبي، خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج١، ١٧٠.

ابن إبراهيم السملالي، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، ج II، ٣٠٢.

مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة، العدد ٤، ١٩٨١م، ٦٤١.

(٢٥) ومن آثاره العلمية: شرح المرشد المعيد لابن العاشر، وألفية في الأصول، واختصار بداية المجتهد ونهاية المقتصد، وتيسير الصعود إلى مراقي السعود، والأرجوزة في علم الحساب ... إلخ.

(٢٦) هذه نبذة يسيرة للمخطوطات في العقيدة الأشعرية بمعهد الأبحاث في العلوم الإنسانية التابع لجامعة نيامي- النيجر.

(٢٧) سالو الحسن، «المخطوطات العربية في منطقة تيلابيري، الخط والوضعية والحماية القانونية،» مجلة الكلمة عدد ٧٩، (لندن: مجلة الكلمة، ٢٠١٣م).

(٢٨) كنو الجزايرلي، «الخط العربي في المخطوطات العربية والإسلامية قراءة في التحولات والجماليات،» مجلة الفيصل، (الرياض: دار الفيصل الثقافية، ٢٠٢٣م).

نبذة عن المصاحف الإفريقية المخطوطة المحفوظة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

عمار تمالت، رئيس قسم تحقيق المخطوط العربي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

لقد عرف القطر الإفريقيّ عمومًا، وبلدان غربيّ إفريقيا ووسطها على وجه الخصوص، عرف نهضةً علميّة ملموسة، بواسطة ما وصلنا من الأعمال التراثية، والإنتاج الفكري، الذي تزخر به الجهات العلميّة المنتشرة في تلك البلدان، وبالخصوص في فترة القرون الثلاثة الأخيرة. ومن الأعمال الفنية، التي تتّصل بالتراث الإسلامي، والتي عُرفت بها بلدان الغرب الإفريقي، كتابة المصاحف الشريفة، التي خرجت من الدور والزوايا والمدارس والكتاتيب. ومن غير شك، فإن كتابة المصاحف في تلك البقاع، ارتبطت بدخول الإسلام وحلوله فيها، في القرون الأولى من الهجرة النبوية.

وإذا أردنا أن نتحدّث عن كتابة المصاحف في بلدان الغرب الإفريقي ووسطه، فإننا نقصد على وجه التحديد المدن والمناطق المشهورة بالعلم والحضارة، كمدينة تنبكتو، ومدن مالي، والسودان الغربي، وغانا، ونيجيريا، فإن المصاحف التي خرجت من هذه البقاع قد انتشرت هنا وهناك، ووصلتنا صورها ونماذج منها، فوجدناها تجمعها طريقة موحّدة في الكتابة، كلّها قائمة على طريقة المغاربة في إعجام حرفي الفاء والقاف، على خلاف المشارقة، وإن كانت تخالف الطريقة المغربية أحيانًا؛ فتنحو إلى طريقة المشارقة، أو إلى طريقة اصطلحت عليها، ومشى عليها كُتّابُها. فمن الخطوط المشهورة في تلك البقاع: الخط التنبكتي، والسوداني، والهوساوي، وقد تسمّى هذه الخطوط تسميات أخرى، مصطلحًا بها عند القوم.

ويحتفظ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ضمن مخطوطاته الـ (٢٨,٠٠٠) بعدد من المصاحف الإفريقية، المكتوبة في بلدان الغرب الإفريقي ووسطه، منها مصاحف كُتبت في تنبكتو، وأخرى في نيجيريا، وأخرى في السودان، وكذلك في تشاد.

وهذا بيان بالمصاحف الإفريقية المحفوظة بالمركز، وتأتي في المرتبة الأولى المصاحف المكتوبة بالخط الإفريقي التنبكتي

فأولها: المصحف الشريف المحفوظ برقم (٤٩٠٣). وهو شبه تامّ، ناقص بدايته ونهايته، يبدأ بقوله تعالى: ﴿كل شيء قدير يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ [البقرة: ١٩-٢٠]، وينتهي بقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما الحطمة نار الله الموقدة﴾ [الهمزة: ٥-٦]، كُتب بخطّ إفريقي تنبكتي، لم يُدوَّن عليه تاريخ نسخه، لكن يعود –تقديرًا – إلى القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي. يقع في (٣٧٦)، في كل صفحة: ١٧ سطرًا، مقاس ورقه: ٢٣×١٦سم. المصحف برواية ورش عن نافع، وهي الرواية القراءة السائدة في غالبية القطر الإفريقي. أما عدّ آيها، فعلى مذهب المدني الثاني[١]. كُتب في سطر معلومات السورة، اسم السورة، ثم نزولها، ثم عدد آيها. اشتمل المصحف على عدّة أشكال من الزخارف، منها في علامات أرباع الأحزاب، ويكتب فيها حرف (ن)، وكذا أنصافها ويضع في وسطها حرف (ث)، والزخرفة فيها خطوط متوازية رأسية يفرغ وسطها، ثم خطوط أفقية في الجانب الخارجي للورقة، وقد ينوِّع الزخرفة، قد يعلق في الحاشية بعض ما يتعلق بالرسم، أو تكرار الكلمات في القرآن، ويكتبها بعكس اتجاه الأسطر، حتى لا يظن أحد أنّها سقط من النص. رقم الحفظ: ٠٤٩٠٣.

أما المصحف الثاني: فهو المحفوظ برقم (٤٩٠١). وهو مصحف تامّ، يبدأ بسورة فاتحة الكتاب، مكية، وينتهي بسورة الناس. كُتب بالخط الإفريقي التنبكتي. لم يُدوَّن تاريخ نسخه، لكن يعود إلى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي. يقع في ٥٤٢ ورقة، بالصفحة الواحدة ما بين ١٥و١٦ سطرًا، مقاس ورقه: ٢٣×١٥,٣سم. المصحف أيضًا برواية ورش عن نافع. مشى تعداد آيه على مذهب المدني الثاني إجمالًا. في أول المصحف صفحة مزخرفة بخطوط متقاطعة تقاطعًا قطريًّا بالأحمر والأصفر، يحيط بها إطار بالأصفر، وهو عريض، ثم إطار أحمر، وهو أكبرها. والمصحف مقسّم إلى أربعة أرباع (الفاتحة – الأنعام)، ثم (الأعراف – الكهف)، ثم (مريم – الصافات)، ثم (ص – الناس)، وبيْن كل رُبع وآخر، زخرفة بأشكال متنوّعة. أسماء السور ومعلوماتها بالأحمر. فواصل الآي ثلاث دوائر متلاصقة، ونهاية الخمس بدائرتين تتواصلان في أعلاهما، والعشر بدائرتين متداخلتين، بينهما أربع نقاط حمراء، في وسطها نقطة صفراء لمّاعة. هناك علامة لأنصاف الأثمان بحرف (ث)، وللثمن (ب)، ونصف الحزب دائرة كبيرة في الحاشية، داخلها خطوط متقاطعة بالأحمر، فتشكل مربعات صغيرة، والأحزاب نفس الدائرة بأربعة خطوط حمراء أفقية، تقطعها أربعة خطوط حمراء رأسية.

والمصحف الثالث: محفوظ برقم (٢٢٨٤). سقطت منه سورة الفاتحة، يبدأ بالبقرة، وآخره ناقص حيث ينتهي بقوله تعالى: ﴿عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاهدتم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم لا ينهاكم﴾ [الممتحنة: ٦، ٧]. كُتب بالخط الإفريقي التنبكتي. يعود إلى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي. عدد أوراقه: ١٤٥ورقة، عدد أسطر الصفحات: ١٦، المقاس: ٢٢×١٩,٥سم. يتخلّله سقط في مواضع: سقط منه الفاتحة، ومن البقرة: ٣٩- إلى ٥١، ومن آل عمران: ١٤٥- إلى الأنعام: ٤٨، ومن الأنعام: ١٠٥- إلى ١٢٤، ومن الأنعام: ١٣٥- إلى التوبة: ٦٢، ومن التوبة: ٨٦ - إلى هود: ٤١، ومن النحل: ٧٥ - إلى القصص: ٢٤، ومن القصص: ٣٣ - إلى العنكبوت: ٢٩، ومن الروم: ٣٦ - إلى ٤٧، ومن لقمان: ١٣ - إلى ٣٤، ومن الأحزاب: ١٨ - إلى ٤٤، ومن سبأ: ١١ - إلى ٣٣، ومن الصافات: ٤٨ - إلى ٧٩، وأيضًا منها: ١٤٧ - إلى الرحمن: ١١، ومن الممتحنة: ٨ - إلى آخر المصحف. فواصل الآيات زهرة بثلاث أوراق ملوّنة بالأصفر. ونهاية الخمس آيات دائرتان متلاصقتان من الأعلى، ملوَّنتان بالأحمر. وعلامة العشر دائرتان متداخلتان كبيرتان مملوءتا الوسط بالأصفر. علامات الأحزاب مستطيل مُفرغ الداخل، أعلاه وأسفله زخرفة وخطّان أحمران من الجهتين، نهاية ثمن الجزء يكتب حرف (ث) داخل المستطيل، ونهاية الحزب يكتب (ب) وسطه. أما نهاية الجزء فدائرتان متداخلتان، قسمت الوسطى نصفين، لون أحدهما بالأحمر، والثاني بالأصفر.

والمصحف الرابع: محفوظ برقم (١٢٩١١). وهو مصحف تامّ، يبدأ بسورة الفاتحة، وينتهي بسورة الناس. مكتوب بالخط الإفريقي التنبكتي أيضًا، يعود إلى القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي. يقع في ٥١٠ ورقة، متوسّط عدد الأسطر ١٤ سطرًا. الرواية: ورش عن نافع. وعدّ الآي: المدني الثاني. أوراقه منفرطة، يلتزم الناسخ نظام التعقيبة. المصحف مقسم على أسباع، يُشار إلى نهاية كل منها بزخارف متنوّعة بعضها في الهامش: فالسبع الأول ينتهي في النساء: ٥٩، والثاني في الأعراف: ١٧١، والثالث في إبراهيم: ٢٨، والرابع في المؤمنون: ٥٤، والخامس في سبأ: ٢٠، والسادس: آخر الفتح، والسابع: آخر القرآن الكريم. كما أنه مقسم كذلك إلى أربعة أرباع: (الفاتحة - الأنعام) (الأعراف - الكهف)، (مريم - الصافات)، (ص - الناس)، ويضع آخر كل ربع زخرفة في مربعات ملوّنة على قاعدة صفراء. أسماء السور ومعلوماتها كُتبت باللون الأحمر. الفواصل بين الآيات ثلاث دوائر متعانقة، مفتوحة الوسط، ملوّنة بالأصفر، وفي نهاية الخمس آيات يرسم دائرة كبيرة، غير مغلقة من الأعلى، يلوّنها بالزهري أو بالأخضر، وفي نهاية العشر آيات، يرسم دائرة بداخلها دائرة أخرى، يربط بينهما بخط مزدوج في أربعة أركان وفي وسطها بالأصفر. النقط المستخدم باللون الأسود، والضبط باللون البرتقالي والزهري قليلًا. يشير إلى همزة القطع بنقطة صفراء، وهمزة الوصل بنقطة خضراء. يستخدم علامات للوقف، هي خطّان قائمان (||) تحتهما نقطة، وقد يستخدم ثلاث نقاط مثل رؤوس

المثلث مقلوب. يقسم الحزب إلى أقسام يرمز لها بالحروف: (ث) = ثمن، ثم (ب) = ربع، ثم (ث) = ثمن، ثم (ن) = نصف، ثم (ث) = ثمن، ثم (ب) = ربع، ثم (ث) = ثمن.

والمصحف الخامس: برقم (١٥٩٠٨). تامّ كذلك من أول سورة الفاتحة حتى سورة الناس. بالخط الإفريقي التنبكتي. وهو من القرن الرابع عشر الهجري تقديرًا. عدد أوراقه: ٧٦٧، وعدد الأسطر: ١٢، مقاسه: ١٩×١١,٥سم. روايته: ورش عن نافع. أسماء السور ومعلوماتها بالمداد الأحمر، وكذا التشكيل. الفواصل بين الآيات أشكال وردية، لكن لم يلتزم بها الناسخ، ويضع دائرةً كبيرةً عند كل عشر آيات. التنبيه على الأعشار والأثمان والأرباع وما إليها برسوم دائرية بالهامش، ملوَّنة بالبُني والأصفر. أوراق المصحف مفكوكة. وهو محفوظ في عُلبة من جلد إفريقية الصنع مزوَّدة برباط.

وآخرها المصحف السادس: برقم (١٦١٦٨). تامّ من سورة الفاتحة حتى الناس. بالخط الإفريقي التنبكتي. من القرن الرابع عشر الهجري. أوراقه: ٣٧٧، وأسطره: ١٥، ومقاس ورقه: ٢٥,٥×١٩سم. وهو أيضًا برواية ورش عن نافع. مذهب عدّ الآي الكوفي في الأغلب. أسماء السور ومعلوماتها بالمداد الأحمر. التشكيل بالأحمر. الفواصل بين السور أشكال وردية ملونة بالأحمر أحيانًا، وبالأصفر أحيانًا. يُوضَع بعد كل عشر آيات دوائر ملوّنة بداخلها بالأصفر. التنبيه على الأثمان والأرباع وما إليها برسوم زخرفية على الهوامش، يكتب بداخلها الرمز (ث) للثُّمن، والرمز (ب) للربع، والرمز (ن) للنصف، أمَّا الأجزاء فينبّه عليها برسومات دائرية على الهامش، ملونة بالبُني والأصفر. المصحف محفوظ في علبة من جلد إفريقية الصنع.

وآخر هذه المصاحف التنبكتية

المصحف السابع: برقم (٤٩٠٢). وهو تامّ من سورة الفاتحة إلى سورة الناس. بالخط الإفريقي التنبكتي. يعود نسخه إلى القرن ١٣هـ -١٩م. يقع في ٤٥٥ ورقة، أسطره ما بين: ١٤و١٥، ومقاس ورقه: ٢٣,٥×١٧,٧سم. روايته: ورش عن نافع. في أول المصحف قبل الفاتحة صفحة مزخرفة بمُستطيلَين؛ الأول بخطوط قطرية متقاطعة بالأصفر والأخضر، ومستطيل تحته أشكال زخرفية من الدوائر المتقاطعة، وداخلها رسوم بالأحمر، وتُعبَّأ الفراغات بالأخضر. هناك علامات في الهوامش لنصف الثمن. المصحف مقسّم إلى أربعة أقسام كالنسخة السابقة، وتوجَد زخرفة في آخر كل قسم. أسماء السور ومعلوماتها بالأحمر. يكتب (ب) داخل مستطيل يخرج منه خطوط للأعلى والأسفل والجانبين، ومثله عند الثمن يكتب (ث)، وعند الحزب يُرسم دائرتان متداخلتان، ويزخرف الخارجية بشكل مُثلَّثَين متقابلين وشبه دائرة متقابلة، والدائرة الداخلية يزخرفها بمُستطيلات أربعة تلامس الأقطار للدائرة بالأصفر والأسود، وهو ينوع التشكيل في الأحزاب والأجزاء وينوِّع الزخرفة، يكتب بعد كل ثمن كلمتي (وقف) بالأحمر، وتحتها (كد) أو (كض) أو (أك) أو (يج).

أما المصاحف المكتوبة بالخطّ الإفريقي غير التنبكتي فمنها

المصحف الثامن: برقم (١٦٣٥٨). وهو تامّ من بداية الفاتحة إلى نهاية سورة الناس. خطّه إفريقي صحراوي، لعله كُتب في تشاد، من القرن الرابع عشر الهجري تقديرًا. عدد أوراقه: ٥٣٨، وعدد الأسطر: ١٤، ومقاس الورق: ٢٣,٥×١٩سم. الرواية فيه ورش عن نافع. عدّ الآي على مذهب المدني الآخر والمكي. أسماء السور ومعلوماتها، وكذا التشكيل، ورموز الوقف؛ كلها بالأحمر. همزات القطع نقاط بالأصفر. الألفات المحذوفة بالأحمر. الفواصل بين الآيات أشكال وردية بالأحمر، تُلوَّن بالأصفر أحيانًا. التنبيه على الأثمان والأرباع والأحزاب وما إليها، بأشكال زخرفية بالهامش. المصحف محفوظ في عُلبة مكسوة بالجلد الأخضر، نُقِش عليها بالتراقيش قيد إهداء للملك فيصل، ونصُّه: القرآن الكريم خير ما يُهْدى لصاحب الجلالة الملك المعظم فيصل آل سعود، تشاد، عام ١٣٩٢.

والمصحف التاسع: برقم (١٥٢٦٩). تامّ، بالخط الإفريقي الصحراوي. منسوخ في القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا. أوراقه: ٢٥٨، مسطرته: ١٥، ومقاسه: ١٠,٨×١٨,٥سم. الرواية: ورش عن نافع. الصفحات متفكّكة، ومقطَّع بعضها، ثم خِيطت بعد ذلك، يقسم المصحف إلى أحزاب، والحزب إلى ثمن وربع وثمن ونصف وثمن وربع وثمن، ثمانية أقسام لكل حزب، معلومات السورة يكتبها متصلة الأسطر بما قبلها وما بعدها، يكتب اسمها والنزول فقط، لا توجَد علامات لنهايات الآيات، التشكيل باللون الأحمر، يلتزم الرسم العثماني ويعوض الحروف المحذوفة، همزات القطع نقط حمراء، الضم بحرف الدال، فُقِدت منه ورقة من أوله ثم عُوِّضت بخط حديث، وكذا في آخر المصحف، فُقِدت عدّة أوراق، ثم عُوِّضت بقريب من فترة كتابة المصحف الأصل، وزاد فيها عدد آيات السور، مع ذكر الخلاف فيها إن كان موجودًا، ونسبته لأئمة العدد.

ومن المصاحف السودانية

المصحف العاشر: برقم (٢٨٥٧). وهو مصحف تامّ. بالخطّ النسخي السوداني. كتبه البشير بن الحاج السيد عبدالله بن السيد يوسف بن محمد الأمين الهندلي سنة ١٣٣٧هـ-١٩١٨م. وغالبًا يكون نُسخ بالسودان. يقع في ٣٤٣ ورقة، مسطرته: ١٣ سطرًا، ومقاس ورقه: ٢٣×١٧سم. وهو برواية الدوري عن أبي عمرو، وهي القراءة التي كان يقرأ بها أهل السودان وما حولها. عدّ الآي: على مذهب المدنيين والمكي. جُدْوِلت الصفحتان الأُولَيان بإطارين عريضين ملوَّنَين بالأصفر والأخضر، ومزيَّنين بالرسوم الوردية. بقية الصفحات مجدولة بأُطر صفراء. أسماء السور ومعلوماتها بالأحمر. رموز الوقف وخلاف العدد بالأحمر. الفواصل بين الآيات أشكال دائرية بالأحمر، وكل عشر آيات دوائر كبيرة ملوَّنة بالأصفر والأحمر. يميز

الناسخ بدايات الأثمان بخط كبير وبارز. الإشارة إلى همزات القطع بنقاط صفراء، وإلى همزات الوصل بنقاط خضراء. التنبيه على الأجزاء كتابة بالأحمر، وعلى الأحزاب بأشكال دائرية بالهامش ملونة بالأصفر.

والمصحف الحادي عشر: يقع في سبعة أقسام، أرقامها (٢٨٧٣-٢٨٧٩):

القسم الأول: من أول القرآن الكريم حتى الآية (٦١) من سورة النساء.

والقسم الثاني: من الآية (٦٢) من سورة النساء حتى الآية (١٧٠) من سورة الأعراف.

والقسم الثالث: من الآية (١٧١) من سورة الأعراف حتى الآية (٢٥) من سورة إبراهيم.

والقسم الرابع: من الآية (٢٦) من سورة إبراهيم حتى الآية (٥٥) من سورة المؤمنون.

والقسم الخامس: من الآية (٥٦) من سورة المؤمنون حتى الآية (١٩) من سورة سبأ.

والقسم السادس: من الآية (٢٠) من سورة سبأ حتى آخر سورة الفتح.

والقسم السابع: من أول سورة الحجرات حتى آخر القرآن الكريم.

وهو مصحف حديث كُتب بخط النسخ السوداني. بيد عبدالرحمن بن عبدالله بن سيد أبو بكر بن أحمد معلم موسى بن عمر حاج عثمان بن شريف بن أذوين بن محمد بن علي بن خضر. كتبه بين سنتي ١٣٨٤هـ و١٣٨٥هـ/ ١٩٦٤م و١٩٦٥م. مجموع أوراق أقسامه السبعة ٦٤٧ ورقة، مسطرته: ١٠ أسطر، ومقاسه: ١٨×١٣,٤سم. ضُبط المصحف برواية: الدوري عن أبي عمرو البصري. وعدّ آيه على مذهب البصري في الأغلب. مشكول. ينبّه على الغالب على أحكام النون الساكنة والتنوين؛ فيكتب (خف) عند الإخفاء، و(م) عند الإقلاب، و(ن) عند الإظهار، ولم يكتب للإدغام شيئًا إلا بتشديد الحرف التالي. يكتب اسم السورة ومعلوماتها بالأحمر بخط معترض يتخلَّل حروف البسملة. يكتب اسم الجلالة أينما ورد بالأحمر. الفواصل دوائر بوسطها نقطة حمراء متوسطة الحجم. يكتب أوائل الأجزاء بالأحمر. يعلّم على الجزء والحزب في الهامش بالأحمر.

ومن المصاحف السودانية كذلك

المصحف الثاني عشر: برقم (٢٨٣٥). بدايته: سورة فاتحة الكتاب، مكية، وهي سبع آيات، وكلماتها خمس وعشرون كلمة، وحروفها مئة وعشرون حرفًا، وفيها جلالة واحدة وخمس واحد، واختلفوا في البسملة: هل هي آية منها أم لا؟ فعدَّها الكوفي والمكي آية منها، ولم يعدها المدني والشامي والبصري، ﴿بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مَلِكِ يوم الدين﴾، وينتهي بسورة الناس. كُتب بخط النسخ السوداني. ناسخه: محمد أحمد الفادني. تاريخ نسخه: ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م. نُسخ في السودان. يقع في ٥٤٧صفحة (٢٧٣ ورقة)، عدد الأسطر: ١٣، المقاس: ٢٢,٨×١٦سم. روايته: الدوري عن

أبي عمرو. وعدّ الآي: مذهب البصري. كُتبت أسماء السور ومعلومات السورة المفصلة بالمداد الأحمر، وكذا كُتِبت الألفات المحذوفة، ووُضِعت الفواصل بين الآيات المعدودة، كل ذلك بالأحمر. ذُكِرت الأثمان والأحزاب والأجزاء على الهوامش بالأحمر. علّم الناسخ على المدود ورموز الوقف فوق الكلمات بالأحمر. يذكر الناسخ وصفًا مفصَّلًا للسورة في بدايتها: من عدد كلماتها وحروفها وأسماء الجلالة فيها وأعشارها وأخماسها، لكن لم يلتزم بذلك في كامل المصحف. يعلّم على الأعشار بدوائر كبيرة بين الآيات. على حواشي النسخة فوائد في الرسم والقراءات، مدعومة أحيانًا بأبيات من «الشاطبية»[٢] و«مورد الظمآن»[٣] وغيرهما. في الآية ١٢٤ من سورة الأنعام حيث التقاء الجلالتين ﴿مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ نقل الناسخ جملة من «الدر النظيم في فوائد القرآن العظيم»[٤]، ثم فصل بين هذه الورقة والتي تليها بورقتين رسم عليهما لوحتين مزخرفتين في وسطهما لفظ الجلالة.

المصحف الثالث عشر: برقم (٢٨٣٦). وهو مصحف تامّ. كُتب بخط النسخ، بيد محمد بن الحاج حامد، سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، في السودان غالبًا. أوراقه: ٧٥، عدد الأسطر: ١٥، والمقاس: ٢٣,٢×١٧,٢سم. الرواية: الدوري عن أبي عمرو. عدّ الآي: كوفي، ويخلطه مع البصري. أسماء السور ومعلوماتها بالأحمر. فواصل الآيات على هيئة الفاصلة (،) بالأحمر. الإعلام بالأثمان والأرباع والأحزاب في الحواشي بالأحمر. يكتب الكلمات مع أول الحزب بخط أكبر من خطه المعتاد. المصحف إهداء من الشيخ عوض عمر الإمام لجلالة الملك فيصل آل سعود عند زيارته للسودان في ذي القعدة ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

المصحف الرابع عشر: برقم (١٣٧٧٨). وهو النصف الأول من القرآن الكريم، من بداية القرآن حتى الآية (٥) من سورة مريم، وآخره ناقص. كُتب بخط النسخ، في القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا. عدد أوراقه: ١٨٣، وعدد الأسطر: ١٥، والمقاس: ١٣×٨سم. الرواية: قالون عن نافع. يبدو أن المصحف كان مستخدمًا في السودان، أو تشاد، أو حولهما. أسماء السور ومعلوماتها بالأحمر، وقد تُكتب أحيانًا بالذهبي محدّدًا بالأسود. الفواصل ثلاث نقط صفراء، بينها ثلاث نقط حمراء. يقسم الجزء إلى أربعة أقسام: (الجزء) بغير رقم، ثم (ربع)، ثم (حزب)، ثم (ربع)، وقد يحيطها بدائرة حمراء. السقط يُكتَب في الحواشي بخط الناسخ نفسه في الغالب، وقد يكون بخط غيره، وهو ضعيف.

والمصحف الخامس عشر: رقمه (٢)، ناقص من أوله، يبدأ بالآية (٦) من سورة البقرة وينتهي بسورة الناس. كُتب بخط النسخ. كتبه محمد بن أحمد المشهور بيحكوم، سنة ١٠٧١هـ/١٦٦٠م، في السودان غالبًا. يقع في: ٢٩٧ ورقة، عدد الأسطر: ١٣، المقاس: ٢١,٥×١٦سم. الرواية: الدوري عن أبي عمرو. أسماء السور ومعلوماتها بالأحمر. الألِفات المحذوفة بالأحمر. التنبيه على الأرباع والأثمان وما إليها بالهامش كتابة بالأحمر.

وبعد استعراض أوصاف هذه المصاحف، يمكن إجمال أهم المميّزات والخصائص المشتركة بينها في التالي:

- اشتراك أكثرها في الضبط برواية (ورش عن نافع المدني)، وهي القراءة السائدة في إفريقيا، غير المصاحف السودانية فتُضبط في العادة بما يوافق قراءة (أبي عمرو البصري).
- كون خطوطها قائمة على قاعدة الخطّ المغربي، المعروف بالإعجام الخاص لحرفي الفاء والقاف، وذلك لأنّ الخطّ المغربيّ هو السائد في إفريقيا، لتمكّنه وانتشار مدارسه.
- ضخامتها، حيث تستغرق كتابة المصحف الواحد أوراقًا كثيرة، بالمقارنة مع المخطوطات الأخرى، وقد يعود هذا إلى صغر حدود النص المكتوب، وكذلك كبر حجم الحرف أحيانًا، وفي الغالب صغر قطع الأوراق.
- أن أكثرها - وبالخصوص التنبكتية منها - مكتوبة على ورق عربي مصنوع في دول المغرب العربي، أو ما يجاورها، وهو يميل إلى الاصفرار. سوى المصاحف السودانية، فورقها في الأغلب أوروبي متأخِّر.
- كونها مفروطة الأوراق، غير مقسّمة على كرّاسات، ولا مجلّدة، وهي العادة السائدة في إخراج المصاحف، في دور النسخ في البلدان الإفريقية، وكأن هذا الأمر حدث بدافع تسهيل الاستخدام في الكتاتيب والمدارس.
- استخدام رسومات وزخارف مميّزة، في ختام المقاطع والأجزاء، وبدايات السور، وتكون تلك الزخارف في العادة مستوحاة من أشكال الصناعات اليدوية التقليدية، التي تميّزت بها الشعوب الإفريقية.

وفي الختام، فإن هذه النبذة، تهدف إلى موضوعها بالدرجة الأولى، وهو بيان هذه النوعية من المصاحف بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، كما أنّها تنوّه بالدرجة الثانية إلى الجهود الإفريقية في كتابة المصحف الشريف، والحفاظ عليه، على الرغم من بساطة القدرات، وشحّ الوسائل والإمكانات.

الهوامش والإحالات

(١) هو المروي عن إسماعيل بن جعفر عن سليمان بن جمّاز عن شيبة وأبي جعفر.

(٢) هي القصيدة الشاطبية في القراءات السبع، لناظمها المقرئ اللغوي القاسم بن فيّره الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠هـ.

(٣) هو مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، لناظمه محمد بن محمد الشريشي الخرّاز المتوفى سنة ٧١٨هـ.

(٤) ويسمى: الدر النظيم في فضائل القرآن العظيم، لعبدالله بن أسعد اليافعي المتوفى سنة ٧٦٨هـ.

تقارير

الاهتمام الصيني بالموانئ في منطقة القرن الإفريقي «جيبوتي»

نشوى عبد النبي، باحث سياسي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة.

تُعدّ منطقة القرن الإفريقي منطقة مهمّة من الناحية الإستراتيجية، لأنها تقع على مضيق باب المندب، وساحل المحيط الهندي؛ حيث يمرّ به ما يقرب من ٢٠٪ من التجارة العالمية والشحن البحري، بفضل تطوير الموانئ البحرية بالمنطقة، والتي من المقرّر أن تكون البوابة والوصلة الرئيسة، التي تربط إفريقيا جنوب الصحراء بهذا الطريق التجاري الدولي. كما يمكن لسفن الشحن التجارية، التي تبحر من خلال مضيق باب المندب، إنزال شحناتها التجارية في أي من موانئ البحر الأحمر أو القرن الإفريقي، وبالمثل يمكن بسهولة، التقاء البضائع المصدرة من دول إفريقيا بجنوب الصحراء وواردتها، وتصديرها لباقي دول العالم، أو تسليمها من هذه الموانئ، ونقلها إلى وسط وغرب الساحل الإفريقي، عن طريق السكك الحديدية، أو الطرق البرية.

وفي الآونة الأخيرة، برزت أهميّة منطقة القرن الإفريقي، وموانئه البحرية، من خلال اكتشافات النفط والغاز، والمعادن الاستخراجية الأخرى في بلدان إفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى، كما يوجد اكتشافات ضخمة للنفط والغاز والمعادن في كل من إريتريا، وإثيوبيا، وجنوب السودان، وتشاد، والسودان، وأوغندا، ورواندا، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا.[١]

وبوجه عام، تعتمد السياسة الصينية فيما يتعلق بالاستثمار في الموانئ الإقليمية، على منظومة تسمى «عجلتين وجناحين» (2W2W)، التي دعا من خلالها وزير الخارجية الصيني: وانغ يي في يوليو عام ٢٠١٨م دول المنطقة، لتعزيز التعاون مع بكين في الاستثمارات البحرية، وتعتمد هذه المنظومة على:

- العجلتان: قطاع الطاقة بشقيه التقليدي (النفط والغاز)، والنظيف، والجناحان: هما التعاون في مجال التقنية، والاستثمارات المباشرة والتمويل.[٢]
- كما تعتمد على مفهوم «ميناء – منطقة صناعية – مدينة» والتي تُعرف أيضًا باسم «نموذج شيكو»، والذي يعتمد منذ ثمانينيات القرن الماضي في تطوير منطقة شاندونغ، وشنجن الساحلية الصينية. وتنطلق فلسفة هذا النموذج على بناء علاقة تكاملية طويلة الأمد بين المكونات الثلاثة، تساعد على استمرارية الميناء.[٣]

يأتي الاهتمام الصيني بالموانئ البحرية عمومًا، وبالموانئ الإفريقية خصوصًا، وارتكاز السياسة الصينية في قارة إفريقيا على فكرة ربط الأقاليم الإفريقية بإنشاء شبكة من الطرق، يأتي ضمن مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها بكين في عام ٢٠١٣م، وانضمت إليها نحو ٥٠ دولة إفريقية، في محاولة لكسب المزيد من النفوذ السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية، وبما يخدم الاستثمارات، وتنشيط التجارة الصينية. ومن ناحية أخرى، فإن الصين تُجهّز تلك الموانئ بأعماق وأطوال أرصفة بحرية، تتوافق مع مواصفات حاملات الطائرات الصينية.[٤] وتعتمد الصين في استغلال تمددها في مجال الموانئ الإفريقية على العجز الكبير في البنية التحتية للنقل في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية، التي تتمتّع بها القارة الإفريقية، مثل الاحتياطات الهائلة من المعادن، والنفط، والغاز، إلى جانب ثروة الموارد، والأسواق الحضرية الناشئة، وقاعدة المستهلكين الكبيرة والشبابية.

الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا

يكتسب القرن الإفريقي أهميّة بالغة بموقعه الجغرافي؛ لأنّه يشرف على منافذ مهمّة، هي: المحيط الهندي، وخليج عدن، والبحر الأحمر، ويضم الإقليم من الناحية الجغرافية أربع دول، هي: إريتريا، جيبوتي، الصومال، إثيوبيا، ويتّسع التعريف السياسي للإقليم ليشمل كلًّا من: كينيا، أوغندا، تنزانيا، جنوب السودان، واليمن، رغم وجودها في قارة آسيا، وذلك لارتباطها الشديد بدول الإقليم، إضافة إلى السودان كدولة جوار جغرافي.[٥]

أوّلًا: المشروعات الاقتصادية الصينية في دول القرن الإفريقي

أنشأت الصين مراكز دعم لوجيستي في إفريقيا، تمثّلت في أساطيل بحرية في خليج عدن، والصومال، وجيبوتي، بالإضافة إلى المشروعات التنموية السبع، خلال المدّة من (٢٠٠٠ – ٢٠١١م) في الصومال، مقابل اتفاق تنقيب عن النفط، وفي عام ٢٠٠٧م، وقّعت مع الجانب الإريتري اتفاقًا، كان بموجبه إزالة التعريفات الجمركية للمنتجات الإريترية المصدرة إلى الصين، وإلغاء جزء من الدَّين الإريتري، وتقديم مساعدات تقنية صينية لإريتريا.[٦]

كما يمكن الإشارة إلى وجود عدد من المشروعات الاقتصادية والاستثمارية الصينية في دول القرن الإفريقي، التي تستحوذ على ما نسبته ٢٥ ٪ من قيمة الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية:

- **(في جيبوتي):** تشمل الاستثمارات الصينية في جيبوتي ٤ مشروعات لتطوير الموانئ، وخط سكة الحديد، بطول ٧٥٠ كم مع إثيوبيا، ممّا سيزيد زيادة كبيرة من وصول التجارة البحرية، بصفتها دولة حبيسة.
- **(في كينيا):** بنت الصين خطّ سكة الحديد بطول يبلغ ٧٤٢ كم، والذي يعمل على ربط العاصمة نيروبي، بالمدينة الساحلية مومباسا، على المحيط الهندي، بتكلفة ٣,٨ مليار دولار، مُوِّل بنسبة ٩٠ ٪ من بنك إكسيم الصيني، والباقي من الحكومة الكينية.

- **(في إثيوبيا):** تمثل التعاون بين الصين وإثيوبيا في الشراكة التجارية؛ حيث تربط بين البلدين علاقات متينة، تشكل فرصة للكثير من الاستثمارات الصينية، فضلًا عن كون السوق الإثيوبية، تتميّز بتدنّي تكلفة التصنيع فيها بوجهٍ لافت.
- **(في إريتريا):** أصبحت إريتريا جزءًا من السياسة الاقتصادية الصينية، ولاعبًا محوريًّا في مبادرة الحزام والطريق، وقد وقّع الجانبان صفقات اقتصادية، شملت إلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الإريترية المصدرة إلى الصين، وإلغاء جزئي لديون إريتريا، بالإضافة إلى تقديم القروض، وتمويل عدد من المشروعات التنموية.[٧]

ثانيًا: خريطة الوجود الصيني في إنشاء وتطوير الموانئ الإفريقية

تتّجه السياسة الصينية لاختيار مواقع إنشاء وتطوير الموانئ البحرية بعناية شديدة في إفريقيا؛ فبنت الشركات الصينية وشغّلت وموَّلت وطوَّرت (٦٢) محطة بحرية، بإجمالي ما يُقدر بـ (٢٣١) ميناءً تجاريًّا، في (٣٠) دولة في القارة الإفريقية، ولذا، يُشكّل الوجود الصيني (٢٥٪) من الموانئ البحرية في إفريقيا، منها (٣٣) ميناء تقع على المحيط الأطلنطي. ويوجد ١٦ دولة إفريقية «غير ساحلية»، ولذا، فالبنية التحتية فيها غير مؤهلة لإنشاء الموانئ البحرية، ولكنّها استفادت من المشروعات الصينية بوجهٍ آخر، وأصبح هناك سهولة للنفاذ إلى أسواقها، وذلك من خلال الموانئ الجديدة التي أنشئت، بالإضافة إلى دول إفريقية ساحلية ليس للصين موانئ فيها.[٨]

(شكل ١) خريطة الوجود الصيني في الموانئ الإفريقية

المصدر: صمَّمها الباحث، بناءً على البيانات المذكورة بالمرجع رقم (٨)

كما تتركز الموانئ الصينية في منطقة (شرق إفريقيا وساحل المحيط الهندي)، بإجمالي ١٧ ميناء، يقع معظمها في منطقة القرن الإفريقي، والتي تعمل بالتكامل والمشاركة مع مشروعات التنمية الصناعية والسكك الحديدية الرئيسة، عبر الدول الساحلية وغير الساحلية، منها على سبيل المثال خط السكك الحديدية «جيبوتي - أديس أبابا» ومن خلاله يُنقَل نحو ٨٠٪ من التجارة الإثيوبية. أمَّا منطقة (شمال إفريقيا وساحل البحر المتوسط) فيقع بها ٩ موانئ صينية، منها ٤ موانئ في مصر، وتركز على تجارة الحاويات العابرة لقناة السويس، ثم تأتي منطقة (الجنوب الإفريقي)، والتي تحتوي على ٣ موانئ فقط (٢ في ناميبيا، و١ في جنوب إفريقيا).[٩]

الموانئ الصينية في منطقة القرن الإفريقي

يوجد نحو (١٠) موانئ في منطقة القرن الإفريقي (الصومال - جيبوتي - إريتريا - إثيوبيا)، ٤ في الصومال، و٢ في كلّ من كينيا وإريتريا، وميناء واحد في السودان، وآخر في جيبوتي، ويحظى ميناء جيبوتي بأهميّة إقليمية ودوليّة، نظرًا لقربه من مضيق باب المندب، كما يُعدّ أحد الموانئ الرئيسة لمبادرة الحزام والطريق، ويعدّ ركيزة أساسية في الإستراتيجية الصينية، لأنّه أحد المنافذ الرئيسة لثلاث دول إفريقية حبيسة (إثيوبيا، وأوغندا، وجنوب السودان). وترجع أهمية منطقة القرن الإفريقي للصين، إلى أنّه يُعدّ نقطة إستراتيجية في تحقيق تطلّعاتها الاقتصادية في القارة الإفريقية، لتأمين مبادرة «الحزام والطريق»، بصفتها البوّابة التي تشهد مرور التجارة الصينية من البر الصيني، باتجاه أوروبا.[١٠]

دوافع الشركات الصينية للاهتمام بالموانئ الإفريقية

- **النظر للقارة الإفريقية بصفتها سوقًا للموانئ الرئيسة:** بوجهٍ عام، تُحدَّد مواقع الموانئ بناء على عدّة عوامل، منها: (الظروف الاقتصادية للمناطق النائية للموانئ، والهياكل الاقتصادية الوطنية، والظروف الجغرافية)، ولكن نظرًا للظروف التي تعانيها القارة الإفريقية، فإنها تمتلك نسبة متدنية من التجارة البحرية، وفي الوقت ذاته، تُعدّ مخزنًا هائلًا للمواد الطبيعية غير المستغلة في العالم، في الوقت الذي تتمتع فيه الصين بمزايا تقنية هائلة، وقدرة تصديرية ضخمة، وتسعى دومًا نحو النمو في الأسواق الاستهلاكية الجديدة.
- **الاعتماد الصيني على التجارة البحرية مع القارة الإفريقية:** تعاني الموانئ الإفريقية تأخير شحن البضائع، وسوء الإدارة، اللذين يرفعان تكاليف المناولة بمعدل ٥٠٪ عن المعدلات العالمية، بالإضافة إلى أن التأخير في الموانئ الإفريقية يضيف نسبة ١٠٪ إضافية لتكاليف النقل، ولذلك تهتمّ الصين بخفض تكاليف النقل على تجارتها الضخمة والمتنامية في السوق الإفريقية، كما تعمل على تخصيص حوافز مالية ضخمة للشركات الصينية، العاملة في تطوير الموانئ الإفريقية.

- **تعزيز النفوذ الاقتصادي الصيني في القارة الإفريقية**

- تعمل الصين على تقوية نفوذها الاقتصادي في القارة الإفريقية، وذلك من خلال محاولتها تصدير النموذج الصيني التنموي لدول المنطقة، وهو ما ترحب به الدول الإفريقية، خاصة في ضوء حاجتها للمزيد من الاستثمارات الصينية، بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية، التي تقوم بمعظمها الشركات الصينية. ولذلك، فإن الصين تهيمن على معظم الاستثمارات، في عدد من القطاعات المهمة، في إفريقيا، مثل: البنية التحتية، والاتصالات، والمعادن، والنفط.
- تهتم الصين اهتمامًا رئيسًا بالوصول للموارد والثروات الطبيعية، الغنية بها دول القارة الإفريقية، مثل: النفط والمعادن، بسبب حاجتها للمزيد من المواد الخام، لسد احتياجاتها الصناعية، ونموها الاقتصادي. ولذلك تسعى إلى تعزيز الاستثمار في قطاعات النفط والغاز في غرب إفريقيا، مثل: نيجيريا، وأنجولا، لضمان إمدادات النفط مستقبلًا.

- **تعزيز المصالح السياسية والإستراتيجية الصينية في إفريقيا**

- السعي الصيني للحصول على الدعم الإفريقي لمساندتها، والدفاع عن قضاياها في المحافل الدولية، خاصة وأن إفريقيا تتمتّع بكتلة تصويتيّة كبيرة في الأمم المتحدة.
- تعمل الصين على تعزيز علاقاتها السياسة بدول إفريقيا، التي تسهم بدورها في توطيد علاقات التعاون الاقتصادي والأمني، وذلك في إطار «سياسة الباب المفتوح»، التي تتبنّاها الصين في إفريقيا، خلال السنوات الماضية.
- تسعى الصين لكسب الدعم الإفريقي لسياسة «الصين الواحدة»، ومن ثم عزل تايوان دبلوماسيًّا في قارة إفريقيا، من خلال إقناع الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، ووضعته شرطًا رئيسًا، لاستمرار ضخّ المساعدات والاستثمارات الصينية في الدول الإفريقية.

- **استغلال تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية في إفريقيا لتعزيز الدور الأمني الصيني،** ترى الصين في الاضطراب الأمني في إفريقيا، بسبب تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية هناك، فرصة جيدة لانخراطها في معالجة القضايا الأمنية، التي تمثّل مدخلًا مهمًّا لتعاظم النفوذ الصيني في المنطقة.[١١]

أنموذج التعاون الصيني في موانئ جيبوتي

تكمن قوة جيبوتي في موقعها الإستراتيجي، عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث تعدّ جسرًا بين إفريقيا والشرق الأوسط، وتقع بالقرب من بعض أكثر الممرّات الملاحية ازدحامًا في العالم، بين آسيا وأوروبا. وتستحوذ جيبوتي على اهتمام الصين، أكثر من أي دولة أخرى من دول القرن الإفريقي.[١٢]

موانئ جيبوتي

- **ميناء جيبوتي:** هو في الأساس ميناء عبور، ومحور إقليمي، يُشحن معظم التجارة البحرية والدولية لإثيوبيا من خلاله، وترتبط أديس أبابا بهذه السكك الحديدية والطرق، ويتمتّع ميناء جيبوتي بوصول جيّد إلى أسواق الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا). يقع ميناء جيبوتي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وعند تقاطع أكثر طرق الشحن ازدحامًا، وهو الميناء الرئيس للبلاد. والبنية التحتية لهذا الميناء واسعة جدًّا (١٨ مرسى آمنًا ومجهّزًا تجهيزًا جيّدًا)، وتبلغ طاقته السنوية أكثر من ١٠ ملايين طن.(١٣) تسيطر الصين على اثنين من المحطات الخمس في ميناء جيبوتي، الواقعة على مدخل البحر الأحمر؛ إذ يعبر نحو ١٢٪ من إجمالي التجارة البحرية على متن عشرات السفن، التي تستخدم قناة السويس. ولا توجد موانئ أخرى على طول ساحل شرق إفريقيا لديها بنية تحتية مؤهلة للتعامل مع البضائع، وتخزينها وتداولها بين السفن، كما أنها بوابة لأسواق شرق إفريقيا، تتيح إمكانية زيادة حجم الواردات والصادرات. هذا الموقع المتميز في القرن الإفريقي، يمنح هذا البلد والميناء أهمية إستراتيجية للدول، التي تتطلّع لممارسة النفوذ في جميع أنحاء المنطقة. وقد استغلت جيبوتي موقعها المتميز، لعقد صفقات مربحة مع القوى العالمية والناشئة. (١٤)
- **محطة حاويات جيبوتي:** تعمل محطة الحاويات القديمة في جيبوتي منذ عام ١٩٨٥م، وتبلغ مساحة المحطة ٢٢ هكتارًا، ورصيفًا بطول ٤٠٠ متر، وتتكون من رصيفين: أحدهما بطول ٢٢٠ مترًا، والآخر بطول ١٢,٥٠ مترًا، والمحطة مجهزة بجسري رصيف، وانتُهي منها بعد عام ٢٠٠٠م.
- **ميناء دوراليه متعدد الأغراض:** ميناء دوراليه، هو امتداد لميناء جيبوتي الدولي، وهي منطقة ساحلية، تبعد ١٥ كيلو مترًا عن جيبوتي، وتتكون من محطة نفطية، وميناء لنقل الحاويات. يتميز المجمع النفطي بغاطس يبلغ ٢٠ مترًا، وإمكانية استيعاب السفن تبلغ سعتها التخزينية ٣٧٠,٠٠٠ متر مكعب، تُديرها شركة HDTL، التي تعدّ لاعبًا مهمًّا في جيبوتي. وقد أصبحت محطة حاويات دوراليه ثاني ميناء إفريقي، يحتوي على معدّات للكشف عن المنتجات النووية المشعة، بعد ميناء مومباسا، وذلك في ١٧ أبريل عام ٢٠١٢م، بتمويل من حكومة الولايات المتحدة، وتوفر هذه المعدات المتطورة تحكّمًا أفضل في الحاويات.(١٥) وبالنظر إلى نموذج التعاون الصيني في جيبوتي، نجد أن المشروع الرئيس في هذه الحالة هو ميناء دوراليه متعدد الأغراض، وهو أحد أصول المشروع المشترك، بين شركة تابعة لمجموعة التجارة الصينية المملوكة للدولة (CMG) ، وهيئة موانئ جيبوتي، وهيئة المناطق الحرة في جيبوتي. وعلى الرغم من أن (CMG) هي مساهم أقلية بنسبة ٢٤٪ من أسهم المشروع، إلَّا أنّها عملت لاعبًا مركزيًّا ومنسقًا لتمويل المشروع، الذي يشمل بناء وتشغيل العديد من مرافق الميناء، ومجموعة كبيرة

من المشروعات، مثل: منطقة التجارة الحرة الدولية لتجهيز الصادرات والخدمات اللوجستية، وخط سكة حديد رئيس إلى أديس أبابا، وكابل ألياف ضوئية تحت سطح البحر من صنع Huawei ؛ ومطار دولي، وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي، ومجموعة من مشروعات البنية التحتية والخدمات الأخرى، مع تخصيص مساحة على أرصفة الميناء للسفن الحربية الصينية، وهذه النقطة الأخيرة تحديدًا، كانت النواة، التي أدت في النهاية لإنشاء القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي.

- **منطقة جيبوتي للتجارة الحرة والدولية (DIFTZ) :** افتتحت جيبوتي المرحلة الأولى من أكبر منطقة تجارة حرة في إفريقيا في عام ٢٠١٨م، للاستفادة من موقعها الإستراتيجي على إحدى أكثر الطرق التجارية نشاطًا في العالم. وتهدف منطقة التجارة الحرة المرتبطة بموانئ جيبوتي الرئيسة إلى تنويع اقتصاد البلاد، واستحداث الوظائف، واستقطاب الاستثمارات الخارجية بتقديم العديد من الحوافز، مثل: الإعفاء الضريبي، وتقديم الدعم اللوجستي الكامل. وقد جاء استثمار منطقة التجارة الحرة الدولية في جيبوتي، وتشغيلها بالتعاون مع شركات صينية، منها مجموعة تجار الصين، ومجموعة داليان بورت. وتبلغ المساحة المخططة للمنطقة ٤٨,٢ كيلومتر مربع، وشيدتها شركة داليان بورت الصينية، بقيمة ٣,٥ مليار دولار، واستقرّت فيها أكثر من ٢٠٠ شركة، كما أنشأت منصة الخدمات على الإنترنت SWP، ومنصة «دجيمارت» للتجارة الإلكترونية، وخط النقل البحري الجوي السريع بين الصين وإفريقيا، لتقديم الخدمات الرقمية والمنتجات. وتكون منطقة التجارة الحرة معفاة من جميع الضرائب، وتتمتع بشروط تجارية تفضيلية مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، ودول السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا.[١٦]

الأهمية الجيواقتصادية - إستراتيجية لجيبوتي لدى الصين

تحتل جيبوتي مرتبة متقدّمة في السياسة الصينية خلال السنوات الأخيرة لعدد من الأسباب، من أهمّها:

- **أهمية الموقع الجيوستراتيجي لجيبوتي:** جغرافيًّا، تقع جيبوتي ضمن إقليمين فرعيين مهمين، هما: القرن الإفريقي، والبحر الأحمر. وعلى المستوى الإستراتيجي، تقع جيبوتي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، على الضفة الغربية لمضيق باب المندب، والذي يعدّ شريانًا مهمًّا للتجارة الدولية والإقليمية، كما أنّها تقع غرب المحيط الهندي – الهادي، الذي تتصاعد أهميته، وبذلك زيادة التنافس الدولي عليه، خلال الفترة الأخيرة، ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
- موقع جيبوتي المهمّ لـمبادرة «الحزام والطريق» الصينية، وأهميتها لطريق الحرير البحري؛ حيث إنها

تعدّ معبرًا حيويًّا ومحوريًّا إلى القارة الأوروبية.

- تحقيق النفوذ الصيني نحو القارة الإفريقية من خلال جيبوتي، ويعدّ هذا الهدف جزءًا أساسيًّا من «خطة بكين الإستراتيجية» من أجل تحقيق الصعود الصيني السلمي.
- مواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي، والسعي إلى تقليصه أو تحجيمه.(١٧)

سيطرة الشركات الصينية على حصص كبيرة من أهم الموانئ في جيبوتي

تعود ملكية ١٠ ٪ من منطقة التجارة الحرة في جيبوتي إلى هيئة ميناء داليان في الصين، في حين تعود ٣٠ ٪ منها إلى شركة تشاينا ميرشنتس، التي تملك نحو خُمس ميناء داليان، أمّا ما تبقى فتملكه شركة غريت هورن إنفستمنت هولدينغ، التابعة لـهيئة الموانئ والمناطق الحرة في جيبوتي. كما تملك تشاينا ميرشنتس نحو ٢٣,٥ ٪ من شركة جيبوتية قابضة، تبين أنها تملك محطة حاويات دوراليه، وميناء جيبوتي الجاف، وميناء دوراليه متعدد الأغراض، فيما بدأ الأخير عملياته التشغيلية عام ٢٠١٨م، معتمدًا على قروض بلغت ٥٨٠ مليون دولار، من «إكسيم بنك» الصيني.(١٨)

حيث تساهم الاستثمارات الصينية في تطوير موانئ جيبوتي، مما يزيد من قدرة هذه الموانئ على استقبال السفن الكبيرة، وزيادة حجم التجارة التي تمرّ عبرها. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة حجم التجارة في جيبوتي بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥م. كما تساهم هذه الاستثمارات في توفير فرص عمل جديدة، حيث تقدر الحكومة الجيبوتية أن هذه الاستثمارات ستخلق نحو ١٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي في جيبوتي، حيث تقدر الحكومة الجيبوتية أن هذه الاستثمارات ستساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بنسبة ٢٪ بحلول عام ٢٠٢٥م.

وفي النهاية، فإن آثار سيطرة الشركات الصينية على حصص كبيرة من أهم الموانئ في جيبوتي، تعتمد على كيفية إدارة الحكومة الجيبوتية لهذه الاستثمارات؛ حيث يمكن للحكومة الجيبوتية استخدام هذه الاستثمارات لتعزيز التنمية الاقتصادية والنمو في البلاد، أو يمكن أن تسمح للصين باستخدام هذا النفوذ لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في إفريقيا.

ختامًا، تسعى الشركات الصينية إلى الاعتماد على الموانئ البحرية لدفع الاقتصاد الصيني إلى الأمام، وتعزيز الوجود العسكري في جميع أنحاء القارة الإفريقية، وقد تمكّنت الشركات الصينية، وبنوك التمويل الصينية، في أن تصبح فاعلًا رئيسًا في قطاع النقل البحري في إفريقيا، ممّا مكَّن الصين، في أن يكون لها تأثير وحضور قوي في مجالي التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى الشركات الصينية لبناء السفن التجارية، وشركات الشحن

البحري، التي تحقّق أيضًا سيطرة صينية أكبر على قطاع النقل البحري. ومن جانب آخر، وعلى المستوى الإستراتيجي، فإن الجهود الصينية في مجال الموانئ والنقل البحري في إفريقيا، تمثل رؤية سياسية، لكي تصبح الموانئ الصينية في إفريقيا من العناصر الأساسية في الخطة الصينية «لجعل إفريقيا الخط الخارجي الإستراتيجي للصين، لاحتواء الولايات المتحدة جيوسياسياً».

الهوامش والإحالات

(١) إسلام زعبل، «التنافس الإماراتي – الصيني في منطقة القرن الإفريقي: السياق والتوقعات وتباين الأجندات،» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (٢٠، أكتوبر، ٢٠٢١م)،
https://www.alzaytouna.net/2021/10/20/ورقة-علمية-التنافس-الإماراتي-الصيني-ف/.

(٢) «إستراتيجية قيد التطوير: طموح الصين البحري المتصاعد في الشرق الأوسط،» مركز الإمارات للسياسات، (١٢، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://epc.ae/ar/details/featured/tumuh-alsiyn-albahri-almutasaed-fi-alsharq-al-awsat.

(3) April Herlevi, "Competing or Colluding Commercial Interests? Ports and Free Zones along China's Maritime Silk Road in Africa," *Journal of Indo-Pacific Affairs, Air University Press*, November 18, 2021,
https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2847059/competing-or-colluding-commercial-interests-ports-and-free-zones-along-chinas-m/.

(٤) نجلاء عبد النبي، «دبلوماسية فخ الديون: كيف تستحوذ الصين على موانئ ومطارات أفريقيا،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس، ٢٠٢١م).

(٥) د. عدلي سعداوي، «آفاق الاستقرار الأمني في القرن الإفريقي،» آفاق مستقبلية، العدد ٢، (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢م)،
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6672.

(٦) فاطمة الزهراء أنور، «آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والإخفاق،» المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢م)،
https://esalexu.journals.ekb.eg/article_212954_59ea9594df3342222df4af0374677f09.pdf.

(٧) فؤاد مسعد، «من تأسيس المشاريع الاقتصادية إلى بناء القواعد العسكرية: النفوذ الصيني في القرن الأفريقي،» مركز أبعاد للدراسات والبحوث، ديسمبر، ٢٠٢٣م،
https://abaadstudies.org/strategies/topic/60078.

(8) Isaac B. Kardon, *"China's Ports in Africa," (In) Roads and Outposts: Critical Infrastructure in China's Africa Strategy, edited by Nadège Rolland* (Seattle: National Bureau of Asian Research, 2022).

(٩) تامر محمد سامي، «الموانئ الصينية بإفريقيا: دراسة في ضوء التنافس الإستراتيجي بين بكين وواشنطن،» مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، (٣، مارس، ٢٠٢٣م)،
https:// pharostudies.com/الموانئ-الصينية-بأفريقيا-دراسة-في-ضوء/.

(١٠) مسعد، «من تأسيس المشاريع الاقتصادية إلى بناء القواعد العسكرية: النفوذ الصيني في القرن الأفريقي».

(١١) أحمد عسكر، «لماذا تهتم الصين بمنطقة غرب إفريقيا؟،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،» (١٨، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://acpss.ahram.org.eg/News/17612.aspx.

(١٢) أحمد أبو دوح، «إستراتيجية قيد التطوير: طموح الصين البحري المتصاعد في الشرق الأوسط،» مركز الإمارات للسياسات، (١٢، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://epc.ae/ar/details/featured/tumuh-alsiyn-albahri-almutasaed-fi-alsharq-al-awsat.

(١٣) روضة أحمد، «تحسين العلاقة بين الصين وجيبوتي في سياق السياسة الإفريقية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كارابوك، ٢٠٢٢م).

(١٤) «حروب الصين للسيطرة على موانئ إفريقيا،» موقع البحر ٢٤، (٢٣، يناير، ٢٠٢٠م)،
https://albahr24.ma/2020/01/23/حروب-الصين-للسيطرة-على-موانئ-افريقيا-ا/.

(١٥) أحمد، «تحسين العلاقة بين الصين وجيبوتي في سياق السياسة الإفريقية».

(١٦) زعبل، «التنافس الإماراتي – الصيني في منطقة القرن الإفريقي: السياق والتوقعات وتباين الأجندات».

(١٧) أحمد عسكر، «التنافس الأمريكي - الصيني في جيبوتي: الملامح والتداعيات،» مركز الإمارات للسياسات، (١٤، سبتمبر، ٢٠٢١م)،
https://epc.ae/ar/details/featured/altanafus-alamrikiu-alisiyniu-fi-jibuti-almalamih-waltadaeiat.

(١٨) «الصين تغرق جيبوتي بالأموال والقروض وتثير قلقا أمريكيًا فرنسيًا،» موقع الشرق، (٢٨، مارس، ٢٠٢١م)،
https://www.asharqbusiness.com/article/638/الصين-تُغرق-جيبوتي-بالأموال-والقروض-وتثير-قلقًا-أمريكيًا-فرنسيًا/

سياسة المغرب لتدبير أزمة المهاجرين الأفارقة (الأسس، الإكراهات، والآفاق)

د. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات.

تشهد الهجرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عبر المغرب باتجاه القارة الأوروبية طفرة سريعة من حيث التدفق والشكل؛ ففي حين يُقلَّل من أهمّيّتها تتزايد تدفّقات المهاجرين الدوليين داخل القارة وخارجها. وكانت بلدان شمال إفريقيا منذ زمن مصدر المهاجرين، لكنّها أصبحت اليوم أيضًا بلدان عبور، وبلدان وجهة للمهاجرين القادمين أساسًا من إفريقيا، شمالًا وجنوبًا.

لقد أصبحنا في الظرفية الدولية الراهنة نعيش في عولمة تدفّقات الهجرة؛ فقد صار كل بلد يُعدُّ في الوقت نفسه: بلد هجرة، وبلد استقبال، وبلد عبور.

ويعدّ مسار الهجرة باتجاه المغرب من أبرز مسارات السفر، التي يستخدمها المهاجرون الأفارقة باتجاه أوروبا؛ إذْ شكَّل الإريتريون، والنيجيريون، والصوماليون أكبر عدد من المهاجرين على طول هذا الطريق. وفي ظلّ التشدّد الأمني الإسباني في مراقبة حدودها مع المغرب، والتنسيق بينهما لمحاربة تدفّق المهاجرين، يتحوّل المغرب إلى أرض إقامة، بدل أن كان في السابق أرض عبور، وهو ما يطرح مشكلات أكبر أمامه، بفعل الحاجة إلى تسوية أوضاع هؤلاء ورعاية شؤونهم.

إنّه بقدر ما يكون الموقع الجغرافي ذا أهميّة كبرى، ومعطى أساسيًّا في تقوية المغرب لعلاقاته بشركائه، سواء دول إفريقيا جنوب الصحراء، أو مع الاتحاد الأوروبي، بقدر ما يكون مصدر توتر؛ وكما كان يقول بسمارك ونابليون، فإن «الجغرافيا هي العنصر الدائم والثابت في السياسة؛ فقد يكون عنصر تواصل ووئام، كما يمكن أن يكون عامل توتر ونزاع».[1]

غير أنَّ عسر المراقبة وشدّتها على الحدود الخارجية لدول «شينغن»، وسنَّها تشريعًا، واتخاذها سياسة موحّدة في ميدان الهجرة، وخلفها وكالات مختصة في تلك المراقبة «فرونتكس»، وتعاقدها مع دول جنوب المتوسط، والساحل، وجنوب الصحراء في إفريقيا، ومنها المغرب، في إطار التدبير التعاوني للهجرة، من أجل محاربة الهجرة غير «النظامية»، كلّ ذلك جعل المغرب يتحوّل إلى بلد استقبال.

ونظرًا لكون المغرب نهج خطّة سياسية وإستراتيجية جديدة، لتمركز قوي في إفريقيا، وحاجته إلى ضمان وتمكين علاقته بالدول الإفريقية، وحاجته إلى فكّ كلّ ألغاز العملية الأمنية في إطار نهجه الاستباقي، ومراعاة لالتزاماته بمقتضى القانون الدولي، وتقديره للجانب الإنساني والتضامني، فقد أقرّ بوجود أعداد من المهاجرين جنوب الصحراء فوق إقليمه، يُقَدَّرون بالآلاف، وأعلن منذ عام ٢٠١٤م عن نهجه سياسة استثنائية في ميدان الهجرة، بفتح الباب لتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين فوق ترابه، وهي الآن في نسختها الثانية، منذ منتصف ديسمبر عام ٢٠١٦م.

وعليه، سأحاول مقاربة هذا الموضوع، بالتركيز على إشكالية مركزية، وهي: إلى أي حدّ سيتمكّن المغرب من التوفيق، بين ضبط تدفق المهاجرين، في إطار اتفاقيات تسهيل تنقّل الأشخاص، وإدماج المهاجرين المبرمة مع شركائه، وفق رؤية استشرافية، لحل أزمة التهجير والمهاجرين الأفارقة؟

- **ما مرتكزات سياسة إدماج المهاجرين الأفارقة بالمغرب؟**
- **كيف يمكن للمغرب تقاسم مسؤولية إدماج المهاجرين الأفارقة؟**
- **ما الإكراهات التي تواجه إدماج المهاجرين الأفارقة بالمغرب؟**

المحور الأول- مرتكزات سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب

المطلب الأول: دوافع استمرار الهجرة تجاه أوروبا عبر المغرب

إنَّ قضية الهجرة غير النظامية تعدّ من المجالات الأمنية البنيوية في العلاقات المغربية الإفريقية، بحكم موقع المغرب الجغرافي القريب من أوروبا، الذي شكّل تاريخيًّا منطقة عبور واستقرار للقوافل المتحركة من المغرب وإليه بغرض التجارة، أو لأغراض أخرى؛ فقد عرف أوضاعًا متقلّبة في العقود الأخيرة؛ فمن بلد مصدر للهجرة القانونية طيلة عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، إلى بلد مصدر للهجرة غير القانونية طيلة عقد التسعينيات، إلى بلد عبور لجحافل المهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، إلى بلد استقرار مؤقت أو دائم للمغادرين أوطانهم، لهذا السبب أو ذاك.

لقد أصبحت الهجرة من شمال إفريقيا إلى الضفة الأخرى من القارة الأوروبية رمزًا واضحًا، يبيّن بأسلوب جليّ مدى معاناة سكان شمال إفريقيا، الذين يهاجرون بدون انقطاع منذ أزيد من ثلاثة عقود، هربًا من الفقر، وعدم المساواة، سواء من حيث الدخل، أو فرص العمل، ورداءة الخدمات العامة. وقد زادت من حدّة تصاعد مؤشر الهجرة نحو أوروبا الأحداث السياسية والاجتماعية، التي بدأت في تونس أواخر عام ٢٠١٠م، ثم امتدّت إلى العديد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط، خلال عام٢٠١١م، والتي أدّت إلى

العديد من العواقب، منها سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية، وبداية العديد من العمليات الديمقراطية والمؤسساتية، كما أنها بداية وحشد للصراع المسلح.[٢]

إن أخطر هذه المراحل المرتبطة بالهجرة من المغرب وإليه، تمثّلت في انتهاج المهاجرين سبلًا سرية غير قانونية، في ولوج البلاد أو مغادرتها، ضاربين بعرض الحائط كل النظم القانونية الداخلية والاتفاقية، ممّا شكّل تحدّيًا وتهديدًا لأمن الدول، وسلامة مجتمعها.

وقد كان لهذه الوضعية تداعيات على مسار عبور المهاجرين، من المغرب باتجاه أوروبا، خاصة بعد تشديد الخناق على مسار الهجرة من ليبيا، وغلق الطريق البحرية بينها وبين إيطاليا، تحول المهاجرون الأفارقة إلى الاستقرار في المغرب بانتظار الفرص لاجتياز الحدود المغربية - الإسبانية خلسة، والوصول إلى الهدف المنشود، غير آبهين بالصعوبات والمخاطر التي تعترضهم.

فقد عرف معدل المهاجرين، الذين اتخذوا المغرب منطقة مرور لهم باتجاه إسبانيا، ارتفاعًا بمعدل ٠٠٠٧٥ مهاجر، ما بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٥م، يتوزعون على ١٠ آلاف مهاجر غير شرعي، و٧٦٦ لاجئًا، و٤٦٩ طالب لجوء، والتي تتضمن مواطنين من جنسيات مختلفة، من شمال إفريقيا وجنوبها.[٣]

وفي سنة ٢٠١٧م، تضاعف عدد المهاجرين غير الشرعيين، الذين عبروا البحر من شمال إفريقيا، مرورًا بالمغرب، باتجاه إسبانيا، مقارنة بسنة ٢٠١٦م، ليتفوّق على مسار ليبيا – إيطاليا، كأسرع نقاط الدخول إلى القارة الأوروبية نموًّا؛ فقد كشفت بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٧م عن أرقام مهولة، للجموع الزاحفة من دول شمال إفريقيا إلى دول أوروبا الغربية، حيث بلغ عدد المهاجرين من المغرب ١,٣٤ مليون مهاجر، وسيزداد الفزع عند رؤية أعداد المهاجرين من شمال إفريقيا نحو دول أوروبية.[٤]

وقد شكّلت هذه التحركات أحيانًا توتّرًا في الدول المضيفة، التي تدعو لتحكم أكثر بالحدود، بالتعاون مع وكالة الحدود الخارجية (FRONTEX).

يأتي ذلك نتيجة حتمية لعدّة أسباب، ولعلّ من أهمّ دوافع هذه الأزمة ومكوناتها: الحرب في سوريا، والدويلات الفاشلة أو الهشة في ليبيا، وأفغانستان، والعراق، والصومال، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعجز دول الجنوب الواضح عن التصدي لمشكلات اللاجئين وحلها.[٥]

المطلب الثاني: الرؤى والمبادئ الموجهة لسياسة الهجرة بالمغرب

١- أولًا: آليات انخراط المغرب في حكامة الهجرة على المستوى الوطني

وضَع المغرب إستراتيجية وطنية لمحاربة الهجرة غير القانونية، وفق منطق شمولي، يجمع بين الأوجه القانونية والمؤسساتية.

- **الحماية القانونية**

تتمثّل حماية المهاجرين في المغرب في انخراط المغرب في منظومة حقوق الإنسان، التي تمت «دسترتها»، والعمل على ملاءمة التشريعات معها.

ويعدّ الدستور أهم وثيقة ضامنة للحقوق وحتى للمواثيق الدولية؛ فالإحالة على هذه الأخيرة هي ما يعطيها أثرها في القانون الداخلي، مع العلم أن الدستور المغربي يحيل على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويقرُّ بسمو المعاهدات الدولية في هذا المجال على التشريعات الوطنية، لكن ذلك ليس صريحًا؛ فعبارة: «في نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة»، تبقى قيدًا وازنًا. ويوجد قانون خاص بالأجانب والهجرة، ونصوص موزعة على عدد من القوانين، التي تهمّ الأجانب.

- **على المستوى التشريعي**

عمل المغرب على تقوية ترسانته القانونية، في مجال تجريم ومحاربة العصابات المتاجرة بالهجرة السرية، من خلال تحيين وتوحيد النصوص التشريعية المنظمة لدخول الأجانب، وإقامتهم بالمملكة المغربية، وتجميعها في إطار القانون رقم ٠٣-٠٢، الذي يعدّ تنزيلًا تشريعيًّا، لمقتضيات البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين، حيث جُرِّم تهريب المهاجرين، وشُدِّدت العقوبة في حق مرتكبيه. وفي السياق نفسه، صادق البرلمان المغربي سنة ٢٠١٥م على القانون رقم ٢٧,١٤ المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر.[٦]

- **على المستوى المؤسساتي**

أحدث المغرب أجهزة متخصّصة في شؤون الهجرة ومراقبة الحدود، ويتعلق الأمر بكل من مديرية الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية، التي تتولى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية، في مجال مكافحة شبكات تهريب البشر، ومراقبة الحدود، وكذا المرصد الوطني للهجرة، للمساهمة في إيجاد سياسات عمومية ناجعة، للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية، وانعكاساتها السلبية.

بالإضافة إلى هذه التدابير، فقد دشّنت المغرب في شهر سبتمبر عام ٢٠١٣م سياسة جديدة في مجال الهجرة، تعكس التحول الحاصل في اتجاهات تدفق الهجرة، وتوجه المملكة نحو تطوير نظام للتدابير، يتطابق مع المعايير الدولية، ويحترم التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. تقوم هذه السياسة على أربعة مرتكزات رئيسة: تسوية الوضعية القانونية لطالبي اللجوء والمهاجرين المقيمين بالمغرب، والذين يستجيبون لشروط معينة، وضع بلورة برنامج متكامل لإدماج المهاجرين واللاجئين، لضمان تمتعهم وذويهم بكامل الحقوق الأساسية، تأهيل الإطار القانوني المتعلق بالهجرة واللجوء، فضلًا عن وضع برنامج للمساعدة الإنسانية، يروم تقديم الدعم الإنساني للمهاجرين في وضعية هشاشة.

وقد بادر العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى وضع «الأجندة الإفريقية للهجرة»، بما في ذلك إحداث المرصد الإفريقي للهجرة، الذي اعتُمِد نظامه الأساسي خلال القمة الـ ٣٣ للاتحاد الإفريقي، التي عقدت في فبراير عام ٢٠٢٠م.

وتتوافق هذه الرؤية القارية، مع الالتزام الدولي للمغرب، الذي استضاف في ديسمبر عام ٢٠١٨م المؤتمر الدولي للهجرة، المنظم تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي صادق على الميثاق العالمي للهجرة الآمنة، والمنظمة، والشرعية، في إطار البحث المستمر عن حلول مبتكرة، بين إدارة الحدود، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وبين الهجرة والتنمية.

ويعدّ مرصد الهجرة الإفريقي أول هيئة في الاتحاد الإفريقي تعنى بالهجرة، ويهدف إلى تطوير مسلسل، لجمع المعلومات، وتحليلها، وتبادلها بين البلدان الإفريقية في هذا المجال، كما سيكون له دور تصحيح الصور النمطية الخاطئة عن الهجرة، لفائدة تنمية البلدان الأصلية وبلدان الاستقبال.

تندرج الحكامة في مجال الهجرة بالمغرب في إطار مقاربة شمولية، ترتكز على عدد من المكونات، التي تجمع على وجه الخصوص بين البعد الإنساني لحماية المهاجرين وكذا البعد «العملياتي» لمكافحة شبكات الاتجار بالمهاجرين.

وفيما يأتي معطيات حول الجهود الكبيرة، التي يبذلها المغرب في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:[٧]

١- حصيلة سنة ٢٠٢١م

- إحباط ٦٣١٢١ محاولة للهجرة السرية.
- تفكيك ٢٥٦ شبكة إجرامية لتهريب المهاجرين.
- إنقاذ ١٤٢٣٦ مهاجرًا في عرض البحر.
- تنظيم ٣٥٠٠ عودة طوعية لفائدة أجانب، في وضعية غير قانونية في المغرب، نحو بلدانهم الأصل، ٢٣٠٠ منها، بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرات.
- إحباط ٤٩ محاولة تسلل إلى سبتة ومليلية، ٤٧ منها على مستوى مليلية.

٢- حصيلة الفصل الأول من سنة ٢٠٢٢م

- إحباط ١٤٧٤٦ محاولة للهجرة السرية.
- تفكيك ٥٢ شبكة إجرامية لتهريب المهاجرين.
- إنقاذ ٩٧ مهاجرًا في عرض البحر.
- تنظيم ١٠٨٠ عودة طوعية لفائدة أجانب، في وضعية غير قانونية في المغرب، نحو بلدانهم الأصل، ٦٠٠ منها بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرات.

- إحباط ١٢ محاولة تسلل إلى مليلية.

٣- حصيلة السنوات الخمس الماضية

- إحباط ٣٥٠ ألف محاولة للهجرة السرية.
- تفكيك ١٣٠٠ شبكة إجرامية لتهريب المهاجرين.
- إنقاذ ٩٠ ألف مهاجر في عرض البحر.

إن المبادئ الموجهة لسياسة الهجرة بالمغرب تقوم على ثلاث ركائز: التضامن، والمسؤولية، والتعاون الدولي، حيث يشكّل المغرب أنموذجًا إقليميًّا، لتدبير إشكالية الهجرة بمسؤولية وتضامن، من خلال وضع برامج اجتماعية، تمكّن هؤلاء المهاجرين من الاندماج اجتماعيًّا، وكذا الاستفادة من التعليم والصحة والسكن، ثم التكوين المهني.[٨] ويعدّ المغرب أنموذجًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لسياسته في مجال تدبير الهجرة؛ فقد نُزِّلت هذه السياسة الجديدة للهجرة بواسطة ١١ برنامجًا، و٨١ عملية، تضمنت إجابات متجدّدة للتحديات التي تطرحها قضية الهجرة.

هذه السياسة، أهّلت المغرب ليقدّم خطة عمل إفريقية بشأن الهجرة، خلال القمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا، في ٢٩ يناير عام ٢٠١٨م، وترأس بشراكة مع ألمانيا المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، الذي انعقدت قمّته الحادية عشرة بمراكش بين ٥ و٧ ديسمبر عام ٢٠١٨م، واحتضن قمة منظمة الأمم المتحدة لأول مرة في مدينة مراكش، بين ١٠ و١١ ديسمبر عام ٢٠١٨م، خصصت للمصادقة على الميثاق العالمي، من أجل هجرات آمنة.

٢- ثانيًا: مظاهر انخراط المغرب في حكامة الهجرة على المستوى الدولي

أمام تزايد الضغوط الناجمة عن المعالجة الأوروبية الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتأثيرها السلبي في علاقات التعاون وحسن الجوار مع شريكه التقليدي، لم يجد المغرب بُدًّا من الانخراط في محاربة هذه الظاهرة. وذلك من خلال مساهمته في مختلف الجهود الثنائية والإقليمية والدولية، للحدّ من الظاهرة، فضلًا عن مجموع التدابير المحلية، التي اعتمدها لمواكبة التزاماته الخارجية في هذا المجال. ففي إطار التعاون والتنسيق الأمني، تتركز جهود المغرب ودول الاتحاد الأوروبي على ثلاثة مداخل رئيسة، لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وهي:

١- تعزيز مراقبة الحدود، لمنع تسلل المهاجرين وعبورهم نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وذلك عبر تقوية وتطوير أدوات الحراسة والمراقبة الأمنية، على مختلف المنافذ البرية والبحرية.

٢- إطلاق مبادرات مشتركة بين وكالة «فرونتكس» والمغرب، وتعزيز التنسيق الميداني مع إسبانيا، من خلال الدوريات البحرية والجوية والبرية المختلطة، بين الدرك الملكي، والحرس المدني الإسباني.

٣- ترحيل المهاجرين غير القانونين، طبقًا لاتفاقية إعادة القبول، التي تربط المغرب وعددًا من دول الاتحاد الأوروبي، كإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والبرتغال، وألمانيا... حيث يلتزم المغرب باسترجاع مواطنيه الموجودين بصفة غير قانونية فوق التراب الأوروبي، وكذلك المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء، وإعادة ترحيلهم نحو بلدانهم الأصلية، رغم ما تثيره هذه العملية من إشكالات حقوقية، تضر بصورته الخارجية، ومصالحه الإستراتيجية المرتبطة بالقارة الإفريقية.[٩]

ومن أهم مظاهر انخراط المغرب في حكامة الهجرة، بتعاون مع الاتحاد الأوروبي، تنظيم حملتين لتسوية أوضاع المهاجرين: الأولى في عام ٢٠١٤م، والآخرة في عام ٢٠١٧م، واللتان مكّنتا ٥٠ ألف مهاجر من التمتّع بعدد من الحقوق والخدمات، المرتبطة باندماجهم الاجتماعي.[١٠]

المحور الثاني- إكراهات وآفاق تفعيل سياسة إدماج المهاجرين الأفارقة بالمغرب

إن إستراتيجية إدماج المهاجرين، وخاصة الأفارقة بالمغرب، تواجهها عدّة صعوبات تتطلّب مقاربة تشاركية، بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة الجنوبية. وهذا ما سنحاول مقاربته في هذا المحور، الموسوم بالإكراهات وفرص إدماج الأفارقة بالمغرب.

المطلب الأول: إكراهات تفعيل سياسة إدماج المهاجرين الأفارقة بالمغرب

١- أولًا: الإكراهات القانونية التي تطرحها هجرة الأفارقة إلى المغرب

إن انخراط المغرب في إطار التدبير التعاوني للهجرة مع الدول الأوروبية، وسعيه والتزامه من أجل مراقبة حدوده من جهة، والعمل على اكتساب شرعية بسط يديه وانتشاره في إفريقيا من جهة أخرى، جعلته يتبنّى سياسات صارمة من أجل تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية، ثم إدماجهم من الناحية الاقتصادية، غير أن تفعيل هذه السياسة تواجهها إكراهات قانونية ومالية.

إن من أبرز التحديات، التي تعرقل تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين الأفارقة، والمتمثلة في عدم وجود قانون خاص باللجوء، واكتفاء المغرب بقانون واحد، يتعلق بقانون مناهضة الاتجار بالبشر.

فمنذ بداية الاستقلال، وقّع المغرب على اتفاقية جنيف المتعلقة باللاجئين، والمبرمة في يوليو عام ١٩٥١م، وكذا البرتوكول التنفيذي لهذه الاتفاقية، في عام ١٩٧٤م، وتبني سياسة جديدة مبنية على احترام حقوق الإنسان، واحترام المواثيق الدولية.

فضلًا عن تحيين وانسجام المنظومة القانونية المغربية، مع نصوص دستور عام ٢٠١١م، والمعاهدات الدولية المرتبطة بحقوق المهاجرين واللاجئين، ومنعدمي الجنسية، وذلك من خلال تفعيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، ومصادقة المغرب على الاتفاقيات الدولية والجهوية، المتعلقة بحماية منعدمي الجنسية، مع تقليص الظروف التي تؤدي إلى فقدان الجنسية، وكذا تفعيل الاتفاقيات المصادق عليها من طرف المغرب، وخاصة منها، تلك المتعلقة بحقوق الطفل، وحقوق المرأة.

إلَّا أنّ المغرب يواجه عددًا من الإشكاليات والتحديات، المرتبطة بتدفق المهاجرين، خاصة وأن قضية اللجوء أصبحت مرتبطة بالمغرب، كما في باقي بلدان شمال إفريقيا، ارتباطًا معقّدًا مع حركات الهجرة القبلية، والهجرة غير الشرعية، بسبب ما تعرفه بلدان الساحل الإفريقي المجاورة من نزاعات وأزمات.

وبعد أن مرَّ ما يناهز تسع سنوات على انطلاق سياسة الهجرة، لتسوية وضعية الأجانب الموجودين في وضع غير قانوني، والتي دامت طيلة سنة ٢٠١٤م إلى غاية فبراير عام ٢٠١٥م، أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٤م، وُضِع ٢٧١٣٠ طلبًا في مكاتب الأجانب و١٦١٨٠ حصلوا على القبول الإيجابي، أما وزارة الداخلية، فقد أعلنت في بلاغ لها في فبراير عام ٢٠١٥م، عن نحو ١٧٩١٦ طلبًا قُبِلت، من مجموع ٢٧٣٣٢ طلبًا.[١١]

وقد وجهت انتقادات لعملية التسوية هاته؛ ومثال ذلك: فقد شُدِّد في الشروط وتفسير المعايير؛ إذ فُسِّرت مدّة ٥ سنوات على أنّها متتالية دون انقطاع، وفي حالة وجود مؤشر واحد على مغادرة المهاجر المغرب، والرجوع إليه، يُرجَع بالعداد إلى الصفر، كما طالبت السلطات بمدة سنتين في الحياة الزوجية وعقد الزواج، رغم أن ذلك لا يدخل ضمن الشروط.

إن الشروع في هاته السياسة الجديدة هي خطوة أولى للتعامل مع الهجرة، بمقاربة أكثر إنسانية وحقوقية، لكن تبقى هاته السياسة غير مضمونة، لأنّها غير مشرَّعة قانونيًّا؛ فيمكن في أيّ ظرفية أن يتراجع المغرب عن بعض المقتضيات فيها، وربّما هذا التأخر في تقنين الشروط الجديدة، هو بغرض التريث، لتقييم أثر هاته السياسة، وعدم تقييد سياسة الدولة بالقوانين، في مجال لها فيه السلطة التقديرية؛ فمنظمة العمل الدولية، تعترف بـ«حق كل أمة، بأن تضع سياسة هجرة خاصة بها»، وهي فقط تقدم مبادئ وخطوطًا موجهة، ليست مجبرة، متعلقة بالموضوعات الآتية: «عمل لائق للجميع، إدارة الهجرات، حماية العمال المهاجرين، تعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية، وتقوية التعاون الدولي».[١٢]

وبالموازاة مع ذلك، فالمغرب شدّد من المراقبة على حدوده البرية والبحرية، كما أن نقطتي سبتة ومليلية، اللتين تعدّان من الممرّات المركزية، للعبور إلى الاتحاد الأوروبي، تنتهك فيهما قوانين الهجرة واللجوء، من طرف المغرب وإسبانيا.

ومع إطلاق عملية تسوية ثانية في ديسمبر عام ٢٠١٦م، فقد وُضِع ٢٥٦٠٠ طلب، وبلغ عدد الذين سُوِّيت وضعيتهم في المجموع ٤٥ ألف مهاجر.[١٣] ورغم الإكراهات التي واجهتها هذه العملية، إلّا أنها حظيت بتنويه العديد من الأطراف الدولية، الحكومية وغير الحكومية.

كما ما زالت هناك صعوبات تواجه دراسة ظاهرة الهجرة غير النظامية في المغرب، وعلى رأس هذه الصعوبات، غياب معلومات رسمية تحصر عددهم حصرًا دقيقًا، وكذا خريطة انتشارهم.

ويوجد المهاجرون أساسًا في ثماني مدن تعدّ مراكز تجمع رئيسة: أربعة منها في الشمال، وتطل على المتوسط (طنجة، وتطوان، والحسيمة، والناظور)، وثلاثة في الوسط (العاصمة الرباط، والدار البيضاء، وفاس)، وواحدة في الشرق هي (وجدة)، التي تعدّ بوابة المهاجرين غير النظاميين، رغم الحدود المغلقة مع الجزائر منذ نحو ربع قرن.[١٤]

٢- ثانيًا: الإكراهات المرتبطة بفترة جائحة كورونا

دخلت حالة الطوارئ الصحية في المغرب حيز التنفيذ في ٢٠ مارس عام ٢٠٢٠م، بمقتضى مرسوم بقانون، صدر في الجريدة الرسمية، نص على حظر مغادرة الأشخاص محل سكناهم، وأيَّ تنقل لكل شخص خارج محل سكناه، إلّا في حالة الضرورة القصوى، وتقييده بورقة التنقل الاستثنائية. وينطبق ذلك على المواطنين والمقيمين كافة في المغرب، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين.

أملت الإجراءات الخاصة بجائحة كورونا تردّيًا جديدًا في أوضاع المهاجرين من جنوب الصحراء، ممّا زاد في الطين بلة، مقارنة مع الظروف المتردية، التي كانوا يعايشونها، في ظل الأوضاع العادية. وعلى غرار الحجر الصحي الذي فرضته جل دول العالم، أقر المغرب أيضًا مرسوم الطوارئ الصحية في ٢٠ مارس، بعد أسبوعين من تسجيل أول إصابة مؤكدة لشخص وافد، كان من نتائجها توقّف شبه كلي لعجلة الاقتصاد، الذي تكبد خسائر بلغت مليار درهم (مليون دولار) يوميًّا، طيلة ربع عام، قبل أن يبدأ تخفيف الحجر الصحي عمليًّا في ٢٥ يونيو، باتخاذ قرار فتح التنقل بين المدن، باعتباره آلية لعودة الحياة الطبيعية، واستئناف الأنشطة الاقتصادية.

وتكشف المتابعة الميدانية أربعة مؤشرات رئيسة، على تفاقم أوضاع المهاجرين غير النظاميين، خلال أشهر الحجر الصحي:

- عدم تسليم السلطات وثيقة التنقل الاستثنائية إليهم، على غرار المواطنين المغاربة، ممّا سبب لهم متاعب وصعوبات في التنقل، لاقتناء الأغراض التي يحتاجون إليها، وأصبحوا معرّضين للتوقيف في حالة مغادرتهم مأواهم.
- فضلًا عن تقلص عمل جمعيات حماية المهاجرين، خلال أشهر الحجر الصحي، إمّا لسبب ذاتي، أو

بسبب منعها من توزيع المساعدات، لاعتبارات أمنية وصحية.

- أمّا المؤشر الأخير عن معاناة المهاجرين، فهو استثناؤهم من الاستفادة من الدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، المتضررة من فيروس كورونا، رغم أن عددًا منهم يشتغلون في هذا القطاع.[١٥]

إنَّ حركية الهجرة غير النظامية في المغرب، تقلصت في فترة جائحة كورونا، لكنها لم تتوقف، حتى في ظل أوضاع استثنائية، وغير مسبوقة، مثلما عاشه المغرب والعالم، جرّاء الحرب ضد جائحة «فيروس كورونا».

المطلب الثاني: آفاق سياسة إدماج المهاجرين الأفارقة بالمغرب

١- أولًا: تدعيم المقاربة الإنسانية والتنموية لتدبير أزمة الهجرة

إن نجاح أية عملية تروم تسوية وضعية المهاجرين الأفارقة، وإدماجهم بالمغرب، تتطلّب مقاربة تضامنية وإنسانية.

ومنذ السنوات الأخيرة التي أعقبت جائحة «كوفيد»، أصبح التفكير جديًّا عن سياسة جديدة، لتدبير ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأسلوب واقعي وتشاركي، أي أنَّ دول الضفة الشمالية، وأيضًا دول الضفة الجنوبية، على حد سواء، ستكون مسؤولة معًا على تذليل الصعاب، لتدبير هذه الأزمة. وهذا بالفعل ما نُوقِش على المستوى المتعدّد الأطراف، والذي ظهر خلال اجتماع القمة الخامسة «الاتحاد الإفريقي-الاتحاد الأوروبي» بالعاصمة الأيفوارية أبيدجان، يومي ٢٩ و٣٠ نوفمبر، وأيضًا خلال قمة بروكسيل مارس عام ٢٠١٩م، واللتان أُكِّد من خلالهما «الاستثمار في الشباب، من أجل مستقبل مستدام» في إفريقيا، بتعزيز الوظائف والاستقرار في القارة الإفريقية، التي تشهد فورة سكانية، إلى حد أن البعض دعوا إلى «خطة مارشال» جديدة.

وعلى غرار ذلك، التزم القادة الأفارقة والأوروبيون بأبيدجان، بتعبئة مزيد من الموارد المالية المولدة للاستثمارات، تسمح بتحول اقتصادي، وتنمية مستدامة في إفريقيا، بخلق الشروط الملائمة للأعمال والاستثمارات، وتعزيز الاستثمارات الخاصة في إفريقيا، لا سيما من خلال المخطط الأوروبي للاستثمارات الخارجية، إضافة إلى تشجيع اندماج أكبر للاقتصاديات الإفريقية، ودعم إنشاء منطقة التبادل الحر الإفريقي.[١٦]

وعلى غرار ذلك، اتفق قادة الحكومات الأوروبية في قمة بروكسيل عام ٢٠١٩م، على النظر في فكرة «منصات الإنزال الإقليمية» في شمال إفريقيا، تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة.[١٧]

وهذه المنصات، إذا نظمت طبقًا لمعايير حقوق الإنسان، فمن شأنها أن تسمح بمعالجة سريعة للتمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية، وأولئك الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، مع الحد من دوافع الذهاب في رحلات محفوفة بالمخاطر، ينظمها المتاجرون بالبشر.

ما يجب أن تقوم به بلدان الاتحاد الأوروبي، هو التمسك بواجب إنقاذ الأرواح في البحر، وتحييد عمليات الإنقاذ في المتوسط، بعيدًا عن المناورات السياسية، والقرارات التي لا تتوافق مع القانون الدولي، والقانون البحري. وعلى الاتحاد أن يدير موضوع توافد المهاجرين إدارةً جماعية، بصفته كيانًا اقتصاديًّا وسياسيًّا قويًّا، وقادرًا على إدارة هذه الأزمة، عوض تصديرها لدول جنوب المتوسط، التي من أبرزها المغرب.

٢- ثانيًا: تفعيل الاندماجات الإقليمية جنوب - جنوب لمواجهة تحديات الهجرة غير الشرعية

إنه لمن سوء التقدير، افتراض أن مضاعفة المساعدات المالية، وإقامة «منصات الإنزال الإقليمية» في شمال إفريقيا وغيرها، الموجهة من طرف الاتحاد الأوروبي إلى المغرب، وباقي شركائه في دول جنوب المتوسط، من أجل الإسهام في صد ومنع أفواج المهاجرين، الراغبين بالهجرة إلى الضفة الأوروبية، سيساعد على حل هذه الأزمة، التي أصبحت لها تداعيات على جميع المستويات؛ إنسانيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا ...، ممّا أصبح يدعو في ظل الوضعية الراهنة إلى ضرورة تفعيل وانخراط دول جنوب المتوسط، في الاندماجات الإقليمية جنوب - جنوب، كاتحاد المغرب العربي، واتفاقية أكادير، والاتحاد الإفريقي... إلخ.

إن تفعيل الاندماجات الإقليمية بمنطقة شمال وجنوب إفريقيا يعدّ الحل الأنجع لمجابهة التحديات، التي يمكن لدول المنطقة أن تواجهها، ليس على مستوى مناهضة الهجرة غير الشرعية فقط، ولكن أيضًا في جلِّ المجالات القادرة بالنهوض، والرفع من مؤشرات التنمية بمفهومها الشمولي، فضلًا عن تعزيز دول الجنوب، لقدرتها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي، ومجابهة التحديات، وتحقيق مصالح مشتركة بين بلدان الضفتين.

فقد أكدت عدّة تقارير، صادرة عن فعاليات المجتمع المدني، مخاطر عدم التنسيق بين دول الجنوب، أمام هذا المد الهائل من التمويلات، والمنظمات المجندة لخدمة أجندة الاتحاد الأوروبي، ودولها الأعضاء، في ميدان مناولة تدبير الهجرة؛ لأن الأولوية للاتحاد هي حماية حدوده، وليس حماية الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا. واعتبارًا لذلك، فعلى بلدان الجنوب أن تكون شريكة، وليس مجرد منفذة لسياسات الاتحاد، كما يجب على هذا الأخير، أن يضمن حقوق المهاجرين، وأن يتيح حق الدخول إلى ترابه. ومهما يكن، فإن الضمانة الأكيدة التي يملكها المغرب، وباقي شركاء الاتحاد الأوروبي من دول الجنوب، على مستوى إمكانية تحقيق التوازن، ما بين مجابهة الهجرة غير الشرعية، وغيرها من التحديات العابرة

للحدود، التي تستدعي تنسيقًا أمنيًّا، وأيضًا تحقيق مطلب التنمية، يمكن تصورها من خلال العلاقة الوطيدة، التي ربطها الاتحاد الأوروبي بين التنمية والأمن.[١٨]

بيد أن الأمر المفزع، الذي يمكن أن يصدم دول جنوب المتوسط، هو الذي يرتبط بالظرفية التي تقول: إنَّ الاتحاد الأوروبي، من خلال مجمل اتفاقياته ومبادراته مع الفضاء المتوسطي، يحاول دائمًا تخفيف الأعباء عنه، وتصريف مشكلاته الأمنية داخل هذا الفضاء. ولذلك لا ينبغي المراهنة على هذا الادعاء، الذي يستند إلى نظرية المؤامرة، على اعتبار أن الواقع اليومي يرمي إلى غير ذلك.

إن ما يهمّ الاتحاد هو تحقيق الأمن، ومناهضة الهجرة غير الشرعية، جزء منها، وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية، وذلك باعتماد البعد التنموي، الذي يمكن أن يضع حدًّا للأسباب المهدّدة لأمنه، كما يمكن أن يسهم في تأهيل البنيات التحتية والمعيارية، لتكثيف العلاقات التجارية، وتوسيع الأسواق.

إنَّ هذا التحليل، هو الذي ينبغي – على ما يبدو – المراهنة عليه، في حين تطرح الإشكاليات على مستويات، مثل: الإرادة السياسية، وتنفيذ التعهدات، وانعكاسات الانفتاح، واعتماد المعايير والقيم المشتركة، بالإضافة إلى جملة من النزاعات، التي يمكن أن تعصف بالعلاقة بين الأمن والتنمية، فتغيب التنمية إذا لم يتحقق الأمن، كما لن يتحقق الأمن إلا بغرس التنمية المستدامة.

خاتمة

يدرك المغرب أن إشكالية الهجرة في إفريقيا تتجاوز إمكاناته، رغم المبادرة القوية، والمكتسبات التي حققها المغرب، منذ تنزيل سياسة الهجرة بواسطة ١١ برنامجًا، و٨١ عملية، قدّمت إجابات متجدّدة، للتحدّيات التي تطرحها قضية الهجرة، إلّا أن المهاجرين الأفارقة يتقاطرون على الحدود المغربية، في مسعى للانتقال إلى أوروبا عبر المغرب، حتى في ظل أزمة الطوارئ، المصاحبة لأزمة «كوفيد» العالمية، وفي ظلّ التشدّد الأمني الإسباني في مراقبة حدودها مع المغرب، والتنسيق بين المغرب وإسبانيا لمحاربة تدفّق المهاجرين، يتحوّل المغرب إلى أرض إقامة، بدل أن كان في السابق أرض عبور، وهو ما يطرح مشكلات أكبر أمامه، بفعل الحاجة إلى تسوية أوضاع هؤلاء، ورعاية شؤونهم.

إن تعدّد أطراف معادلة تدبير ملف الهجرة يجعل من الصعب تدبير هذه الإشكالية من طرف دولة واحدة، سواء أكانت المغرب وباقي دول جنوب المتوسط، فضلًا عن دول الضفة الشمالية، بل إنَّ نجاح أيَّة عملية تروم تسوية وضعية المهاجرين الأفارقة، وإدماجهم بالمغرب، تتطلّب مقاربة تضامنية وحقوقية وإنسانية. وليس هناك تعارض بين المقاربتين: الحقوقية والاندماجية، بل بينهما تكامل وتعاضد، ذلك أنَّ المقاربة الأمنية الفعلية ترتكز على منطق الاندماج الاجتماعي، مثلما أنَّ المقاربة الاندماجية، هي أداة لاستتباب

الأمن. وعندما يتعلق الأمر بالاندماج، فليس من أجل تحقيق التنمية فقط، وإنما أيضًا من أجل الوقاية من المخاطر المحتملة، وما يعزّز هذا التكامل بين المقاربتين، هو أنَّ معالجة المسائل الأمنية، لم تعد تقبل بذلك التمييز التقليدي، بين ما يدخل ضمن اهتمام نظيرتها الخارجية، فهناك تداخل وثيق بين الإشكالات الأمنية الداخلية، والأخرى الخارجية، ولعل موضوع الهجرة عمومًا، والهجرة غير الشرعية خصوصًا أبرز مثال على ذلك.

الهوامش والإحالات

(١) الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية -الفاعلون والتفاعلات، (الرباط: مكتبة دار السلام، ٢٠٠٢م)، ١٥٣.

(٢) محمد بيلي العليمي، «التداعيات الإقليمية للربيع العربي،» مجلة السياسة الدولية، (يناير، ٢٠١٣م)، ١٧-٢٦.
Bahey Hassan, "Témoignage, l'Union Européenne Doit Revoir Son Approche des Réfugiés et des Migrants en Situation Irrégulière," *Revue Françaises de Référence sur Dynamiques Migratoires*, 1328: 2020, 46-50, https://journals.openedition.org/hommesmigrations/10706.

(٣) «الهجرة وتفاعلاتها في عالمنا مامعاصر،» تنسيق: خالد القضاوي و فؤاد فرحاوي (وجدة: مركز الدراسات والبحوث الإنسانية الاجتماعية، ٢٠٢١م)، ١٨٢-١٨٣.

كولن بندي، «الماهجرون واللاجئون والتاريخ وسابقات الأحداث،» نشرة الهجرة القسرية٥١، (أوكسفورد: مركز دراسات اللاجئين، ٢٠١٦م)، ٥-٦، https://www.fmreview.org/sites/default/files/FMRdownloads/ar/destination-europe.pdf.

(٤) وحسب البيانات التي كشفت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٧م وصل رقم المهاجرين من الجزائر إلى ١,٥ مليون شخص، و٤٦١,١ ألف من تونس، و٩٣,٤ ألف من مصر.

«المنظمة الدولية الهجرة: ٢٠١٨ من أكثر السنوات دموية بالنسبة للمهاجرين،» أخبار الأمم المتحدة، (٢٧، يوليو، ٢٠١٨م)، https://news.un.org/ar/story/2018/07/1013842.

(5) International Organization for Migration (IMO), *World Migration Report 2018: Migration and Migrants: Regional Dimensions and Developments* (Geneva: IMO, 2018), 64-71, https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/country/docs/china/r5_world_migration_report_2018_en.pdf.

(٦) للتوسع أكثر حول هذا الموضوع انظر: «ظهير شريف رقم ١,١٦,١٢٧ صادر في ٢١ من ذي القعدة ١٤٣٧م (٢٥، أغسطس، ٢٠١٦م)، بتنفيذ القانون رقم ٢٧.١٤ المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر،» المملكة المغربية الجريدة الرسمية النشرة العامة، عدد ٦٥٠١، (١٩، سبتمبر، ٢٠١٦م)، http://www.sgg.gov.ma/BO/bo_ar/2016/BO_6501_Ar.PDF.

(٧) عماد الحنصالي، «مكافحة الهجرة غير الشرعية.. جهود متواصلة تبوئ المغرب مرتبة الفاعل الرئيس على صعيد الأمن الإقليمي،» وكالة المغرب العربي للأنباء، (٢٢، مايو، ٢٠٢٢م)، https://www.mapnews.ma/ar/actualites/سياسة/مكافحة-الهجرة-غير-الشرعية-جهود-متواصلة-تبوئ-المغرب-مرتبة-الفاعل-الرئيس-على-صعيد.

(8) Conseil national des droits de l'homme (CNDH), *Étrangers et Droits de l'Homme au Maroc: Pour une Politique d'Asile et d'Immigration Radicalement Nouvelle* (Rabat: CNDH, 2013), 3-4, https://www.cndh.org.ma/sites/default/files/resume_executif_-_immigration_va_-.pdf.

(9) Commission Européenne, *Gestion de la Crise Des Réfugiés: Mesures Budgétaires au Titre de L'agenda Européen en Matière de Migration* (Brussels: l'Union européenne, 2019), https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/IP_15_5700.

ڤيرونيك پالنس-بواساك، ماتيو أندري، وآخرون، «دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء،» الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، (ديسمبر، ٢٠١٧م)، ٥٧ - ٧٤، https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2018/07/Study-on-Migration-and-Asylum-in-Maghreb-Countries-AR.pdf.

(10) Yousra Abourabi, "Governing African Migration in Morocco: The Challenge of Positive Desecuritisation," *International Development Policy | Revue Internationale de Politique de Développement*, 14: 2022, https://journals.openedition.org/poldev/4788.
Dêlidji Eric Degila and Valeria Marina Valle (eds.), Governing Migration for Development from the Global Souths, *International Development Policy | Revue Internationale de Politique de Développement*, 14: 2022 (Geneva, Boston: Graduate Institute Publications, Brill-Nijhoff, 2022), 47.

(١١) حقوق الإنسان ٢٠٢١: تداعيات كوفيد ١٩ على الفئات الهشة ومسارات الفعلية: ملخص تنفيذي، (الرباط: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠٢٢م)، ١٤١.

(١٢) «دستور منظمة العمل الدولية ونصوص مختارة،» مكتب العمل الدولي، (جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢م)، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/legaldocument/wcms_629341.pdf.

(١٣) ليلى أنوزلا، «يونس السكوري يقدم حصيلة الإدماج الاقتصادي للمهاجرين المستقرين بالمغرب،» الصحراء، (٢٧، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://assahraa.ma/web/2022/164370.

(١٤) حالة الطوارئ الصحية: التدابير القانونية والاقتصادية والسياسية وأبعادها، الجزء الثاني، تنسيق: عبد الرحيم العلام (أغادير: منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة، ٢٠٢٠م).

(١٥) محمد كريم بوخصاص، «المهاجرون الغير النظاميين وكورونا: المعاناة المزدوجة،» المعهد المغربي لتحليل السياسات، (١٥، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، https://mipa.institute/9348.

(١٦) ليلى الرطيمات، «القمة الإفريقية-الأوروبية دلالات مشاركة المغرب،» جريدة أخبار اليوم، العدد ٢٤٦٦، (١٤، ديسمبر، ٢٠١٧م).

(١٧) جاي فيرهوفشتات، «كيفية حل أزمة أوروبا السياسية بشأن الهجرة؟» مدونات الجزيرة، (٨، يوليو، ٢٠١٨م)، https://www.aljazeera.net/blogs/2018/7/8/كيفية-حل-أزمة-أوروبا-السياسية-بشأن.

(١٨) ليلى الرطيمات، «المغرب والاتحاد الأوروبي نحو تجسيد الوضع المتقدم في إطار السياسة الأوروبية للجوار،» (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، ٢٠١٥م)، ٥٣١-٤٣٤.

مجموعة الإيكواس ودول الساحل، من العقوبات الاقتصادية إلى التهديدات العسكرية: أيُّ مستقبل للمنطقة؟

د. مبروك كاهي، جامعة ورقلة، ورقلة.

منذ نشأتها في سبعينيات القرن الماضي، كمنظّمة اقتصادية، تضمّ دول غرب إفريقيا، ومعها بعض من دول الساحل، اتّخذت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) العديد من القرارات الصارمة، تجاه الدول المنضوية تحت لوائها، من أجل استعادة الأمن والاستقرار، في الدول التي تعرف اضطرابات دستورية، وحروبًا أهلية. وكانت هذه الإجراءات الصارمة، ما بين العقوبات الاقتصادية والتلويح بالتدخّل العسكري. وكانت تعمل بالتنسيق مع الهيئات الأمميّة، ومنظمة الاتحاد الإفريقي في بعض الحالات، من أجل إعطاء طابع الشرعية الدولية لإجراءاتها، إزاء الدول المنضوية تحت لوائها، لكن، ومع توالي الأزمات الأمنية والدستورية، التي تمرّ بها دول الساحل، فإن العلاقة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) تمرّ بمنحنيات خطيرة، ستكون لها تداعياتها المستقبلية عليها، وعلى المجموعة الاقتصادية، والمنطقة كلها. وهو ما نتناوله في هذا المقال، من خلال المحاور الآتية:

أولًا- منظمة الإيكواس وحلحلة أزمات الساحل الإفريقي

من المعروف أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تملك من الخبرة والتجربة الكافيتين، ما يؤهلها لحلّ أيّ أزمة أمنية أو دستورية، تمرّ بها أي دولة منضوية تحت لوائها؛ فالقارة الإفريقية، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقيام النظام الدولي الجديد، وحصول العديد من دول العالم الثالث على استقلالها، وأغلبها في القارة الإفريقية، ما فتئت تنتهي من نزاع وصراع، إلا ويتلوه صراع آخر، سواء بين الدول لأزمات حدودية، وتدخل في شؤون الدولة، أو داخل الدولة ذاتها، لصراع سلطوي، أو إثني، أو محاولات انفصال، وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تعطي الأهمية البالغة لهذه المسائل، إلى جانب الأهداف الاقتصادية التي أنشئت من أجلها، حتى وإن كانت تكلفة الحل جد مرتفعة، في بعض الحالات،

لكن أنقذت ما يمكن إنقاذه، وحافظت على كيان الدولة، إلّا أنّ الملاحظ في تجربة منظمة الإيكواس، مع دول الساحل الإفريقي، أن جهودها كانت دومًا تصطدم بعراقيل، تحول دون إحراز أي تقدم، بل تزيد من تعقيد الأمور أكثر فأكثر، ممّا جعل الأمور في بعض الأحيان، تصل إلى حد التصادم، والتفكير في تكتلات بديلة. ويمكن إبراز أهم العوائق، التي تحول دون قدرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من حل أزمات دول الساحل الإفريقي فيما يأتي:[١]

١- **الوضعية الاقتصادية والموقع الجغرافي:** تعدّ دول الساحل الإفريقي من أفقر دول العالم، والأقل تنمية، ممّا يعقِّد أكثر جهود منظمة الإيكواس،[٢] ويجعل قدرتها على فرض منطقها، مرتبطًا بالدعم الاقتصادي، حتى وإن كان التنظيم هو الأنجح على مستوى القارة، لكن قدراته المالية غير كافية، لاستيعاب متطلبات دوله، فضلًا عن الموقع الجغرافي لدول الساحل، التي هي في الأصل دول حبيسة، لا تملك منافذ بحرية تصلها بالعالم الخارجي، سيما إمدادات التجارة الخارجية، وهذا ما يجعلها في حاجة دائمة لموانئ دول غرب إفريقيا، فضلًا عن أنّها تقع ضمن نطاق الدائرة المدارية الحارة والجافة، وتساقط الأمطار يكاد يكون منعدمًا، لكن هذا لا ينفي وجود ثروات معدنية وطاقوية هائلة، من بترول، ويورانيوم، وحقول غازية. وفي الآن ذاته، فإن ضعف هياكل الدولة، وقدرتها الاستغلالية، يجعل هذه الثروات، إمّا تحت احتكار القوة الاستعمارية السابقة، بفعل اتفاقيات مبرمة لتسوية الاستقلال، أو تستغله القوى الدولية الوافدة كالصين وتركيا، وحتى روسيا، دون أن تعود بالفائدة على شعوب المنطقة، ممّا يفسح المجال لأن تكون دول الساحل الإفريقي أرضًا خصبة، لنشاط الجريمة المنظمة، ومنطقة جاذبة لعناصر الجماعات الإرهابية، ممّا يزيد من تعقيد المخاطر الأمنية، ويسهم في إضعاف السلطة المركزية.

٢- **صراع الإثنيات والأقليات ذات المطالب الانفصالية:** إن صراع الإثنيات، ومسألة الأقليات، ليس بجديد عن مشكلات القارة الإفريقية، وحتى في تدخلات منظمة الإيكواس في السيراليون وليبيريا، وبعض الدول الأخرى، كان صراع الإثنيات والأقليات، يطرح نفسه هناك بقوة، لكن هذا الصراع، كان من أجل السلطة، أمّا في منطقة الساحل الإفريقي فيطرح الصراع نفسه من باب المطالب الانفصالية، رغم أن لوائح وبنود الاتحاد الإفريقي تشدِّدُ على أهمية احترام الوحدة الترابية للدول، والحدود الموروثة عن الاستعمار.

٣- الصراع الدولي والحسابات الإقليمية: إذْ لم يعد خافيًا أنّ دول الساحل الإفريقي باتت أحد مظاهر الصراع الدولي بين القوى الكبرى في العالم؛ فهذه الأخيرة، باتت موجودة على الأرض، سواء القوة الاستعمارية السابقة، ممثلة بالدول الفرنسية والحلف الغربي الداعم لها، أو القوى الجديدة الوافدة، ممثلة في الدولة الروسية، عبر أذرعها ومؤسساتها الأمنية، التي تعمل على تنفيذ أجندتها، أو الصراع الاقتصادي من الصين وألمانيا وحتى تركيا، ممّا يعقد أكثر عمل مجموعة الإيكواس، ويجعلها ضمن أدوات الصراع الدولي، وتكون جزءًا من المشكلة، بدل الحل.

٤- الإيكواس وخيار العقوبات الاقتصادية الصارمة وورقة التدخل العسكري

كل دول القارة الإفريقية، مع بعض الاستثناءات القليلة جدًّا، تعاني أزمات سياسية واقتصادية، وحتى أمنية، منذ لحظة حصولها على استقلالها من الدول التي استعمرتها، وإلى غاية اليوم؛ فالأزمة السياسية والدستورية، التي تعانيها دول الساحل الإفريقي قديمة، حتى قبل تأسيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وتطور نشاطها. ومع مطلع القرن الحالي، برز جليًّا تأثّر دول الساحل الإفريقي بالأحداث التي عرفتها المنطقة العربية، وارتداداتها المباشرة، سيما الأزمة الليبية؛ إذ بدأت الأمور تأخذ منحى خطيرًا، وصل إلى المساس بالوحدة الترابية، وإعلان قيام دولة أصولية، تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، تهدّد استقرار القارة ككل؛[٣] فالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها مجموعة الإيكواس على دول الساحل الثلاث المنضوية تحت لوائها، كان بالتزامن مع موجة التغييرات غير الدستورية، التي عرفتها دول المنطقة، وهي إجراءات روتينية، تقوم بها المجموعة، من أجل الضغط أكثر، وحث الأطراف المتنازعة على الذهاب إلى الحلول السلمية في أسرع وقت، وإنهاء حالة الأزمة، والعودة إلى النظام الدستوري، لكن هذه العقوبات الاقتصادية في الفترة الأخيرة، صنفت بالقاسية جدًّا، سيما التي جاءت بعد إعلان السلطة الانتقالية في مالي، بتمديد المرحلة الانتقالية لخمس سنوات كاملة؛ إذ تزامنت مع تفشي وباء كوفيد ١٩، الذي أنهك كل الاقتصاديات الدولية، وتسبب في خسائر جد معتبرة لها، ودول الساحل من أفقر دول العالم، والأكثر انخفاضاً لمعدلات النمو، فعُدَّت هذه العقوبات من التي فرضتها مجموعة الإيكواس عقابًا جماعيًّا لشعوب المنطقة، وليس للمجالس الانتقالية الحاكمة، ولم تراع الظروف الاستثنائية الصحية، قبل الاقتصادية، التي تمرّ بها دول المنطقة، وتضرّرت منها كثيرًا.

ولعلّ بدايات التدخّل العسكري للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا كانت في خضم الحرب الأهلية، التي عصفت بدولة ليبيريا سنة ١٩٩٠م؛ فقد شكّلت المجموعة قوّات الرصد والمراقبة، حفظ

السلام (ECOMOG)(٤)، من أجل حماية المدنيين، والمساهمة في تنظيم الانتخابات، وعودة السلم والاستقرار؛ فقد بلغ عدد القوات التي أرسلتها قرابة ١٢٠٠٠جندي بحلول سنة ١٩٩٩م،[٥] كما تزعّمت دولة نيجيريا في سنة ١٩٩٨م قوة عسكرية، تابعة لمجموعة الإيكواس، للتدخل العسكري في دولة السيراليون، في خضم الحرب الأهلية، وإعادة الرئيس المنتخب، المطاح به في انقلاب عسكري، كما أرسلت المجموعة ذاتها سنة ١٩٩٩م قوة عسكرية للمراقبة، مشكلة من ٦٠٠ جندي، لدعم السلطة الشرعية في غينيا بيساو، وقطع الطريق أمام احتمالية القيام بانقلاب عسكري، ودعم الاستقرار، وتكرّر الأمر ذاته حتى في سنة ٢٠٢٠م، حين أُحبِطت العملية الانقلابية. كما ساهمت هذه القوات للمراقبة، من ردع الجيش في التدخل في السياسة، وحتى في أزمة كوت ديفوار (ساحل العاج)، تدخّلت الإيكواس عسكريًّا إلى جانب القوات الفرنسية سنة ٢٠٠٣م، في الحرب الأهلية، كما تدخّلت عسكريًّا في مالي سنة ٢٠١٢م، لطرد الجماعات الإرهابية، ومساندة قوات التحالف الدولي بقيادة فرنسا، وتدخلت كذلك في غامبيا سنة ٢٠١٧م، لإزاحة الرئيس المنتهية ولايته، ودعم الرئيس المنتخب.[٦]

والملاحظ في مختلف التدخلات العسكرية لدول الإيكواس، أنّها كانت دائمًا تنتهي بتسليم زمام الأمور إلى قوات حفظ السلام، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، أو أن القوات ذاتها تنزع قبعة الإيكواس، وتضع القبعة الزرقاء. وفي أحيان أخرى، تكون داعمة لقوة دولية، ومن جهة أخرى، فإن قوات الإيكواس، كانت تتلقّى دومًا انتقادات متعلّقة بانتهاك حقوق الإنسان، وعدم احترامها، ولعلّ هذا راجع لضعف التكوين العسكري لهذه القوات، وضعف العتاد العسكري وقدمه، وعدم تقدير الأمور، إضافةً إلى ضعف التنسيق اللوجستي والتواصل بين مختلف الوحدات العسكرية.

ممّا يجعلها تتكبّد خسائر فادحة في صفوف أفرادها، ويجعل أفرادها يرتكبون جرائم في حق المدنيين، بقصد أو بغير قصد.

٥- دول الساحل وقرار فك الارتباط مع مجموعة الإيكواس

في بيان مشترك نُشِر بتاريخ ٢٨ /٠١/ ٢٠٢٤م، أعلن فيه قادة دول تحالف الساحل الثلاث: مالي، النيجر، بوركينافاسو، انسحابهم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي تضمّ ١٥ دولة عضوًا، في خطوة مفاجئة، لكن كانت منتظرة في الوقت ذاته، نظرًا للعلاقة المتوتّرة، التي كانت تسود بين الطرفين، بين العقوبات الاقتصادية القاسية والتلويح باستخدام ورقة التدخل العسكري، بعد الانقلاب العسكري، والإطاحة بالرئيس المنتخب لدولة النيجر في صائفة سنة ٢٠٢٣م،[٧] وعَدَّ قادة

المجالس الانتقالية العسكرية للدول الثلاث أنّ قرار الانسحاب هذا يعبّر عن رغبة جماهيرهم، والتزامًا بمسؤولياتهم التاريخية. إن هذا الانسحاب الأحادي الجانب، له عدّة تبعات أمنية واقتصادية، وحتى على طبيعة التكتّلات التي تعرفها المنطقة. ومن جهة أخرى، فالأمانة العامة لم تتلقَّ أيّ بلاغ رسمي بانسحاب هذه الدول، ويبقى القانون الأساس، الذي يضبط مجموعة الإيكواس، هو وحده من يحدّد آليات الانضمام والانسحاب، وحتى تعليق العضوية، هذا من الناحية القانونية، أمَّا من الناحية الجيواستراتيجية، فتشكّل المساحة الجغرافية للدول الثلاث ثلثين من إجمالي مساحة دول الإيكواس، أمَّا عن التعداد السكاني للدول الثلاث مجتمعة، فيتجاوز أربعين مليون نسمة، ليكون الثاني بعد نيجيريا، أي يشكّل سوقًا استهلاكية مهمّة، ومن الناحية الاقتصادية، فإن قرار الانسحاب سيضرّ أكثر باقتصاديات هذه الدول الهشة بالأساس، ويجعلها تعاني أزمات أمنية، وصراعات إثنية، دون الخوض في تعثّر مسارات العودة للنظام الدستوري، فهذه الدول بحاجة ماسة لموانئ دول الإيكواس، للتواصل مع العالم الخارجي، وتلبية احتياجات اقتصادها، والاستفادة من الإعفاءات الجمركية.

ومن ناحية تأثيره في صراع القوى الكبرى في المنطقة، فإن من شأنه أن يعزّز العزلة، ويضع ملف دول الساحل على طاولة مجلس الأمن الدولي، كما يعدّ – أيضًا – تحدّيًا حقيقيًّا للقوة الاستعمارية السابقة فرنسا، التي ترى دول الساحل أنّها المتحكم الحقيقي في خيارات مجموعة الإيكواس، وفي مقابل ذلك، يجعلها تقترب أكثر من القوى المناوئة لفرنسا، خصوصًا روسيا، وتركيا بدرجة ثانية.[٨]

ثانيًا - السيناريوهات المستقبلية لمحددات العلاقة بين الإيكواس ودول الساحل الإفريقي

إن التلويح باستخدام ورقة التدخل العسكري، التي أرادت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) التلويح بها، للحدّ من ظاهرة التغييرات غير الدستورية في منطقة الساحل الإفريقي، وضد دولة النيجر على وجه التحديد، كانت لها العديد من الانعكاسات، وسوف تؤثر مستقبلًا في علاقة دول الساحل المنضوية تحت لواء الإيكواس؛ فالخياران اللذان اتخذتهما منظمة الإيكواس، وهما: العقوبات الاقتصادية الصارمة، والتلويح بورقة التدخل العسكري، لم يأتيا بأيّ نتيجة، وفتحا المنطقة أمام عديد الاحتمالات، وإعادة رسم محددات العلاقة بين دول الساحل الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، وفيما يلي يمكن رصد أبرز السيناريوهات الممكنة، التي يتّجه إليها الطرفان: (الإيكواس، ودول الساحل).

أ- التحالفات العسكرية المحلية وإمكانية الصدام

يمكن اعتبار حادثة اعتقال الجنود الإيفواريين منتصف سنة ٢٠٢٢م، من قبل السلطات الأمنية المالية، داخل مطار بامكو، على أنه صدام عسكري حقيقي، بين دولة من دول الساحل، التي تعاني أزمة دستورية وأمنية، وإحدى دول مجموعة الإيكواس، فقد عُدَّ الجنود المعتقلون أنّهم مرتزقة، يهدّدون أمن مالي واستقرارها، وأن عملية حضورهم مع معداتهم، لم تكن بالتنسيق مع الجانب المالي، واستمرت عملية الاعتقال قرابة سبعة أشهر، ليُفرَج عنهم بعد ذلك بتوقيع مذكرة تفاهم وتعاون بين البلدين، والملاحظ أنّه في هذه الحادثة، ألقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بكل ثقلها بإيفاد مبعوثين، لحثّ السلطات الانتقالية في مالي على إطلاق الجنود المحتجزين، وعدم تقديمهم للمحاكمة، وهو ما استجابت له السلطات الانتقالية في مالي.

إن التغيير غير الدستوري، الذي حدث في دولة النيجر، بانقلاب عسكري، أطاح بالرئيس المنتخب «بازوم»، عدّته مجموعة الإيكواس تحدّيًا حقيقيًّا، على اعتبار أن هذا البلد كان ينعم باستقرار سياسي، مقارنة بدول الساحل الأخرى، وعليه، فقد كانت الإجراءات جدَّ صارمة، من فرض لعقوبات اقتصادية، والتلويح بالتدخل العسكري، وإعادة الرئيس المعزول بالقوة، وهو ما جعل كلًّا من مالي، وبوركينافاسو، تتضامنان مع النيجر، وتقفان إلى جانبها في حال تنفيذ مجموعة الإيكواس لوعيدها بالتدخل العسكري، ممّا طرح دخول المنطقة في حرب مفتوحة، تكون لها تداعياتها الخطيرة، وهو الأمر الذي لم تعرفه مجموعة الإيكواس في تاريخها، وتدخلاتها العسكرية السابقة.

ب- استعادة النظام الدستوري لدول الساحل

تجتمع دول الساحل الثلاث في أنّها تمرّ بوضع غير دستوري، ومرحلة انتقالية، تستدعي مراجعة كل القرارات والخيارات، التي اتُّخِذت في المرحلة، بما في ذلك قرار الانسحاب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ولأن الأزمة أكثر تعقيدًا، وذات خصوصية تختلف تمامًا عمَّا واجهته الإيكواس في تجربة ليبيريا والسيراليون، وباقي الدول الأخرى المنضوية تحت مظلة الإيكواس، وعرفت تغييرات غير دستورية، وأحداثًا أمنية أليمة، تجعل من الأمر إعادة النظر في سياسات الإيكواس، تجاه دول الساحل الثلاث، ممّا يفرض ويحتم التعاون مع الهيئات الإقليمية القارية، ممثّلة في منظمة الاتحاد الإفريقي، وهيئة الأمم المتحدة، وحتى الأخذ بمبادرات الدول المجاورة، الرامية لحلحلة الأزمة، والعودة إلى النظام الدستوري في هذه الدول، وهنا تبرز المسؤولية الأخلاقية لمجموعة الإيكواس، بضرورة التخلي عن سياسة العقوبات الاقتصادية الصارمة، والتلويح بورقة التدخل العسكري، والانخراط في مجهود دولي، بتأطير من منظمتي

الاتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة، يسرِّع العودة للنظام الدستوري، ويدعم الحوار الوطني، ومن ثم مساعدة هذه الدول للتغلب على مشكلاتها الأمنية، سيما محاربة الجماعات الإرهابية المتفشية في المنطقة، ومباشرة جهود التنمية، سيما في مناطق التوتّر.

جـ - نحو إعادة تأسيس العلاقة بين دول الساحل ومجموعة الإيكواس

تفرض الضرورة نفسها لحاجة دول الساحل الإفريقي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من منطق التاريخ والجغرافيا، والعامل الاقتصادي، والتمركز البشري،[٩] لضرورة التعاون، وبقاء دول الساحل ضمن مجموعة الإيكواس، لتحقيق الأهداف المشتركة، وتلبية حاجيات الساكنة، وتحقيق نسب النمو المطلوبة، ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تأسيس العلاقة، وإعطاء وضع خاص لدول الساحل الإفريقي، داخل المجموعة الاقتصادية، فالعودة إلى النظام الدستوري، يتطلّب بذل مزيد من الجهود المشتركة، لا سيما مساعدة دول الساحل في مكافحة الجماعات الإرهابية، التي تنشط نشاطًا كبيرًا في جنوبها، وضرورة ضبط الحدود ومراقبتها، لمنع تسلّل هذه الجماعات، التي تمسّ مسًّا مباشرًا بأمن واستقرار المنطقة ككل، والعقوبات الاقتصادية الصارمة، التي تفرضها الإيكواس، يجب أن تراعي الوضع الجغرافي، لأنّ هذه الدول حبيسة، ولا تملك أيّ منافذ بحرية تصلها بالعالم الخارجي، وإن كانت هناك استثناءات لبعض المواد الأساسية والأدوية، لكنها ليست كافية لتجاوز المحنة والأزمة.[١٠]

إن على منظمة الإيكواس التركيز على جوهر المشكلة، التي تعانيها دول الساحل الإفريقي، والمتمثلة أساسًا في أزمة التنمية، إذ إن المطالب التي ينادي بها جزء من ساكنة هذه الدول، هي في الأصل مطالب دستورية تنموية، متمثّلة أساسًا في تحسين ظروف الحياة، وإرساء قواعد البنية التحتية، لكن عندما تفشل السلطة في الاستجابة لها، وتلبيتها، فإنها تتحوّل إلى مطالب متطرفة، تمسّ بالوحدة الترابية لتلك الدول. كما أن إعادة تأسيس العلاقة بين الجانبين، من شأنه أن يعيد الثقة، التي تزعزعت بعد حادثة اعتقال الجنود الإيفواريين في مالي، والتلويح بالتدخل العسكري في النيجر، وما تبعه من تداعيات، والأمر يتوقّف هنا فحسب إذ لا بد لمنظمة الاتحاد الإفريقي من تمكينها من دورها، على اعتبار الهيئة القارية التي تضمّ كلّ الدول الإفريقية، وتعمل على حل مشكلاتها بالطرق السلمية، بالتعاون مع الهيئات الأممية.[١١] أمَّا من الجانب الاقتصادي الذي يعدّ أكثر ضرورة، فإن موقع دول الساحل يمكن أن يتحوّل مصدرًا للثروة، بعد معالجة مشكلاتها الأمنية والدستورية، وجعل هذه المنطقة منطقة تبادل حر، بين غرب إفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي، وشمال إفريقيا المطلة على البحر المتوسط، ومن ثم إلى وسطها فجنوبها، وبهذا يُعاد إحياء الطرق القديمة للتجارة في الصحراء الكبرى الإفريقية، أو ما تعرف حضاريًّا بطرق الملح.[١٢]

الخاتمة

إن دول الساحل الثلاث: (مالي، بوركينافاسو، النيجر) هي عضو في تنظيم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، غير أن الظروف التي تعرفها المجموعة مع دول الساحل، يمكن وصفها بالعابرة أو الاستثنائية؛ ذلك أن الدول الثلاث، تعرف وضعًا انتقاليًّا، وظرفًا غير دستوري، كما تشهد ظروفًا أمنية خطيرة، ونشاطًا مكثّفًا لعناصر الجريمة المنظمة، ويمكن أن تعود العلاقة لسابق عهدها، مع أسس جديدة، بزوال الأسباب، وعدم فتح المجال لاتساع الهوة والفراغ، الذي تستغلّه أطراف دولية ضمن حساباتها، لتحقيق الهيمنة، فتكون المنطقة ككل الخاسر الأكبر، وتستزف معها الموارد، أو حتى ما تبقى من الدولة.

الهوامش والإحالات

(١) أمينة بوبصلة، «دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار في إفريقيا،» مجلة السياسة العالمية، (الجزائر: جامعة امحمد بوقرة -بومرداس، ٢٠٢٢م)، ١٨٨.

(٢) محمد الشريف شيباني، «دور منظمة الإيكواس في تسوية النزاعات في غرب إفريقيا: دراسة في الآليات والإنجازات،» مجلة مدارات سياسية، (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ٢٠٢١م).

(3) Abdelhak Bassou and Ihssane Guennoun, *Al Qaeda vs. Daech in the Sahel: What to Expect?* (Rabat: OCP Policy Center, 2017), https://www.policycenter.ma/sites/default/files/OCPPC-PB1701vEn_0.pdf.

(٤) إسماعيل كرازدي ونصيرة صالحي، «إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع في ليبيريا والسيراليون،» مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (الجزائر: جامعة باتنة ١ الحاج لخضر، ٢٠١٥م).

(5) *Alert Series Liberia Disintegration of The Liberian Nation Since the 1989 Civil War* (Washington, D.C: Ins Resource Information Center, 1993), http://hrlibrary.umn.edu/ins/libera94.pdf.

(٦) محمود جودة، «الجيش والحياة السياسية في ساحل العاج،» المركز الديمقراطي العربي، (١٩، يونيو، ٢٠١٩م)، https://democraticac.de/?p=2056.

(٧) أحمد عسكر، «قراءة أولية في ديناميات المحاولة الانقلابية في النيجر،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (٢٧، يونيو، ٢٠٢٣م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/20960.aspx.

(٨) محمد رشوان، «ما تداعيات الانسحاب من عضوية الإيكواس،» مركز رع للدراسات الاستراتيجية، (١، فبراير، ٢٠٢٤م)، https://rcssegypt.com/16666.

(9) "Challenges in the Sahel Economic Community of West African States (ECOWAS) is a 15-member regional group with a mandate to advance regional economic integration. Member countries;"
Ahmet Çonkar, *Mediterranean And Middle East Special Group (Gsm): Development and Security Challenges in the Sahel Region: African Regional Initiatives* (Brussels: NATO Parliamentary Assembly, 2020), 9, https://www.nato-pa.int/document/2020-development-and-security-challenges-sahel-region-conkar-042-gsm-20-e.

(١٠) أنس أبو فخر، «دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في حل وتسوية النزاعات في إقليمها،» مجلة جامعة الشارقة، (الشارقة: جامعة الشارقة، ٢٠١٥م)، https://www.sharjah.ac.ae/en/Research/spu/JournalSLS/Documents/V12/N1/Anas%20S.%20Abo%20Fakher.pdf .

(١١) نسرين سالم وشهرزاد أدمام، «الإيكواس وهندسة الأمن الإقليمي في غرب إفريقيا: بين تعقد النزاعات وضعف الآليات،» مجلة دفاتر السياسة والقانون (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٢٢م)، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/177331.

(١٢) مفتاح غزال، «ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الإفريقي،» مجلة الامتياز لبحوث الإدارة والاقتصاد (الجزائر: جامعة عمارالثليجي بالأغواط، ٢٠١٩م)، ١٨٨، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93382.

رئاسيات السنغال ٢٠٢٤ :
انتخابات مؤجّلة وأزمة سياسية*

عبد الرحمن كان، باحث سنغالي مختص في القانون المقارن، وكاتب في الشؤون الإفريقية، دكار.

أذاعت اللجنة المنظمة للانتخابات الرئاسية تاريخ ٢٥ فبراير عام ٢٠٢٤م يومًا للانتخابات الرئاسية؛ إذْ فُتح باب التسجيل للترشّح في أكتوبر عام ٢٠٢٣م، وانتهت في ٢٦ ديسمبر عام ٢٠٢٣م. وبدأت الحملات التمهيدية في ٥ يناير عام ٢٠٢٤م، بينما كان من المقرّر أن تبدأ فترة الحملة في ٤ فبراير. وفي تاريخ ٢١ يناير عام ٢٠٢٤م، أصدرت المديرية العامة للانتخابات القائمة النهائية للمترشحين للانتخابات الرئاسية في ٢٥ فبراير من قبل المجلس الدستوري. وأوضح البيان الإجراءات اللازم اتباعها، في إطار الاستعداد لهذا الحدث الرئيس. وفي إثر ذلك، واجه السنغال أزمة سياسية ودستورية، كادت تهدّد بزعزعة استقرارها الديمقراطي، الذي ظلّ محافظًا عليه لعقود (أكثر من ٦٣ سنة). وتبعت هذه الأزمة توتّرات متصاعدة بين الحكومة والمعارضة، تفاقمت بتأجيل الانتخابات الرئاسية، واستبعاد مرشحين بارزين، في ظروف مثيرة للجدل. تلا ذلك إلغاء المجلس الدستوري قرار التأجيل، وتوكيل السلطة التنفيذية المتمثّلة في شخص الرئيس، بدعوة للحوار الوطني، الذي كان بتاريخ ٢٦ فبراير عام ٢٠٢٤م، وبمقاطعة جميع الأعضاء المرشحين للرئاسيات، عدا اثنين منهم.

هذه المقالة ترصد السياق الراهن للأزمة، مستعرضة تداعياتها المحتملة على النسيج السياسي والاجتماعي للبلاد، ويقدم تحليلًا للسيناريوهات المستقبلية المحتملة، من استعادة الاستقرار، إلى تصاعد الاضطرابات السياسية، ويسلط هذا التقرير الضوء على التحديات والفرص التي تواجه السنغال، في هذه المرحلة الحرجة.

المشهد السياسي للانتخابات الرئاسية في السنغال

لقد أعلنت عدّة أحزاب عزمها، على تقديم مرشحها لانتخابات عام ٢٠٢٤م، عازمة على إسقاط التحالف الحاكم بقيادة ماكي سال؛ لكن يجب عليها أولًا أن تحصل على الدعم الكافي من عامة الناس، لمرور مرحلة

الرعاية الانتخابية، التي يُطلب من أي مرشّح رئاسي أن يحصل على ما بين ٠,٨٪ و١٪ من توقيعات الناخبين، وينبغي وصول هذه التوقيعات بحد أدنى إلى ٢٠٠٠ جهة راعية، في كل منطقة من مناطق السنغال السبعة عشرة على الأقل.[١] ويمكن أن يكون للمرشحين أيضًا خيار الحصول على رعاية من ١٣ عضوًا على الأقل، في الجمعية الوطنية، أو ١٢٠ عمدة ورؤساء مجالس إقليمية. فضلًا عن إيداع وديعة مالية، قدرها ٣٠ مليون فرنك سيفا، في صندوق الودائع والأمانات من طرف كلّ مرشح.[٢]

أولًا - التعريف بأبرز شخصيات الحدث السياسي في الوضع الحالي

١- عثمان سونكو: Ousmane Sonko من مواليد ١٥ يوليو عام ١٩٧٤م، كبير مفتّشي الضرائب السابق في السنغال. وهو رئيس الحزب الوطني السنغالي من أجل العمل والأخلاق والأخوة، الذي أُنشئ في عام ٢٠١٤م. وكان أيضًا، النائب المنتخب للجمعية الوطنية السنغالية في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٧م، وهو أصغر مرشح يخوض الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩م في السنغال، عندما تحدّى الرئيس الحالي ماكي سال. وهو حاصل على درجة الماجستير في العلوم القانونية، بتخصص القانون العام، من جامعة جاستون بيرجر في سانت لويس بالسنغال. قُبِض على سونكو في ٣ مارس عام ٢٠٢١م، ووُجّهت إليه تُهم الإخلال بالنظام العام. وكان في طريقه إلى المحكمة للدفاع عن نفسه ضدّ تهم الاغتصاب، التي يقول هو ومؤيدوه: إنّها ذات دوافع سياسية. وأُدين في قضية التشهير، وفي ١٤ ديسمبر عام ٢٠٢٣م صدر الحكم في المحاكمة الجديدة بشأن أهليته الرئاسية، وإعادته إلى القوائم الانتخابية؛ إلّا أنّ المجلس الدستوري استبعد ملفّه من القائمة النهائية للسبب نفسه. وهو الآن في السجن؛ فقد قاطع الحوار، ولم يستجب أنصاره لدعم مقترح مشروع قانون العفو العام في البرلمان.

٢- آمدو با: Amadou Ba من مواليد ١٧ مايو عام ١٩٦١م في داكار. وكان وزيرًا للاقتصاد والمالية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٩م، وهي الفترة التي تحسن خلالها اقتصاد البلاد، ووزيرًا للخارجية من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠م تحت رئاسة ماكي سال. وفي عام ٢٠٢٢م، عيِّن رئيسًا للوزراء. وهو طالب مبتعث، وحصل على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال، من جامعة الشيخ أنتا ديوب (UCAD) في داكار، عام ١٩٨٤م. بدأ آمدو با مسيرته المهنية في مصلحة الضرائب، وخلال هذه الفترة، التقى عثمان سونكو، الذي كان رئيسًا له، وفي نوفمبر عام ٢٠٠٦م، عُيِّن مديرًا عامًّا للضرائب والأراضي، وتحت قيادته، نُفِّذ قانون الضرائب العام الجديد، والذي دخل حيز التنفيذ في يناير عام ٢٠١٣م. وهو أيضًا مدرب في مركز غرب إفريقيا للتدريب والدراسات المصرفية (COFEB)، التابع للبنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO). وفي ٢ سبتمبر عام ٢٠١٣م، عُيِّن وزيرًا للاقتصاد

والمالية. وكُلِّف بتنفيذ خطة السنغال الناشئة (PSE)، وهو برنامج بدأه ماكي سال، ويهدف إلى تحويل الاقتصاد السنغالي، لجعله أكثر قدرة على المنافسة على المستوى الدولي. وفي عام ٢٠١٧م، حصل على جائزة أفضل وزير مالية إفريقي، وفي ٥ أبريل عام ٢٠١٩م، عُيِّن وزيرًا للخارجية، وفي ١٧ سبتمبر عام ٢٠٢٢م، عُيِّن أمادو با رئيسًا للوزراء، وهو المرشّح للحزب الحاكم في رئاسيات عام ٢٠٢٤م.

٣- كريم واد: Karim Wade من مواليد ١ سبتمبر عام ١٩٦٨م في باريس، وهو نجل رئيس الجمهورية عبدالله واد الذي عيّنه وزيرًا للدولة والتعاون والنقل سنة ٢٠٠٩م. لم ينجح في الانتخابات البلدية في داكار عام ٢٠٠٩م، وكان من المتوقع في وقت ما أن يخلف والده كرئيس. وترك الحكومة بعد هزيمتها عام ٢٠١٢م. وفي عام ٢٠١٣م، سُجن بتهمة الإثراء غير المشروع بعد محاكمة مثيرة للجدل. وبعد أن حصل على عفو عام ٢٠١٦م من قبل منافسه الرئيس ماكي سال، فقد ظلّ محكومًا عليه بدفع غرامة، وذهب إلى المنفى في قطر. وهو المرشح المعلن لحزبه، الحزب الديمقراطي السنغالي، للانتخابات الرئاسية لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٤م، لكن ترشيحه يبطل في كل مرة. كان كريم واد مسؤولًا عن ملفات تقنية إلى حدٍّ ما، وقد خطا خطوة إلى الأمام، عندما عُيِّن في يونيو عام ٢٠٠٤م رئيسًا للوكالة الوطنية لمنظمة المؤتمر الإسلامي (ANOCI)، في مهمة إعداد وتنظيم القمة الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لتحقيق أهدافها. وبعد أربع سنوات، اجتمع في داكار زعماء ٥٧ دولة إسلامية. وأمّا الرئيس واد فإن الأمر يتعلّق بجذب المستثمرين العرب، لكي ينأى بنفسه بأسلوب أفضل عن فرنسا، والولايات المتحدة. ولا شكّ أنه رأى - أيضًا - في هذا الحدث «منصة انطلاق سياسية» رائعة لابنه، الذي تفاوض على العقود، وسافر وأصبح المحاور المميز لدول الشرق الأوسط. وبطل ترشحه الرئاسي هذا العام ٢٠٢٤م، بدعوى ثنائية الجنسية؛ الأمر الذي أدى إلى طعن نواب حزبه في قرار المجلس الدستوري، ممّا سبب تأجيل الانتخابات بمرسوم رئاسي.

ثانيًا - التدافع السياسي في مشهد الانتخابات

بعد سلسلة من الاحتجاجات، بشأن إدانة سونكو بـ«السلوك غير الأخلاقي» في قضية منفصلة، صرَّح الرئيس الحالي ماكي سال، أنّه لن يسعى لإعادة انتخابه لولاية ثالثة، وبهذا، يكون قد حسم الجدل الدائر في الأوساط السياسية، منذ أعقاب العام المنصرم. وقد أُعلن عن سونكو كمرشح رئاسي عن حزب باستيف ١٤ يوليو، في ظل وجود غموض عن أهليته للترشّح، بسبب صدور حكم عليه بالسجن لمدة عامين، في يونيو عام ٢٠٢٣م، ممّا جعله غير مؤهل للترشح، وفقًا لبعض الخبراء القانونيين. وإثر ذلك، أمرت الحكومة السنغالية بحل حزبه باستيف في ٣١ يوليو. وعليه؛ أَضرب سونكو عن الطعام في السجن احتجاجًا على الوضع السياسي.[٣]

وفي سبتمبر عام ٢٠٢٣م، رشح الرئيس ماكي سال رئيس الوزراء أمادو با، مرشحًا عن التحالف من أجل الجمهورية الحاكم. أمّا حزب باستيف فعيّن أمينه العام باسيرو ديوماي فاي، كمرشح للانتخابات في ١٩ نوفمبر عام ٢٠٢٣م، وكان فاي مسجونًا منذ أبريل عام ٢٠٢٣م هو الآخر، عندما قُبض عليه لانتقاده سير محاكمة سونكو، للتشهير على وسائل التواصل الاجتماعي، كما كان سونكو أيضًا في قائمة المرشحين للرئاسة، قبل استبعاده من المجلس الدستوريّ.[٤]

ومن ناحية أخرى، قدم المرشح تيرنو الحسن سال شكوى ضد زميله، المرشح كريم واد، نجل الرئيس السابق عبدالله واد، كونه يحمل جنسية مزدوجة؛ فرنسية وسنغالية، وهذا مخالف لدستور السنغال. ولكن كريم واد، تخلى بعد ذلك عن جنسيته الفرنسية، وذلك في يناير عام ٢٠٢٤م.[٥] وفي إثر هذا الشكوى، تفاقمت الأزمة بوضوح؛ ففي الأول من فبراير، طالب نواب من الحزب الديمقراطي السنغالي بتشكيل لجنة برلمانية، للتحقيق مع عضوين في المجلس الدستوري، لاتهامهما بأخذ الرشوة من أجل إبعاد كريم واد، وصوتت الأغلبية على طلب اللجنة البرلمانية المحسوبة على كريم واد، بتشكيل لجنة تحقيق مع قاضيين من المجلس الدستوري، وتأجيل الانتخابات الرئاسية، ورفض المجلس الدستوري التعامل مع اللجنة البرلمانية، بحجة أن البرلمان هيئة تشريعية لا قضائية. وفي يوم الجمعة الموافق ٢ فبراير، قدّم الحزب الديمقراطي السنغالي للبرلمان مشروع قانون، طلب فيه تأجيل الانتخابات الرئاسية، التي صادق عليها مكتب الجمعية الوطنية صباح يوم السبت الموافق ٣ فبراير عام ٢٠٢٤م، وكان ذلك في ظل ظروف حرجة، صادفت تفعيل القوّة العسكرية داخل البرلمان، لتسيير جلسة النقاش يومها، ممّا يعكس تراجعًا خطيرا في مبادئ الديمقراطية. ومع تفاقم الأزمة، أعلن رئيس الجمهورية ماكي سال يوم السبت ٣ فبراير تأجيل الانتخابات الرئاسية، عبر مرسوم رئاسي، والتي كان من المقرر إجراؤها يوم الأحد ٢٥ فبراير عام ٢٠٢٤م. وتحدث في خطاب موجّه إلى الأمة السنغالية عن أزمة مؤسسية، تتلخّص في «صراع مفتوح على خلفية قضية فساد مزعومة للقضاة، ووصف الوضع بالخطير المربك بما فيه الكفاية»، وهذا القرار مستنده أحكام المادة ٥٢ من الدستور.

- **المترشحون لرئاسيات ٢٠٢٤م**

سُجِّل ٩٣ شخصًا للترشح للرئاسة، أمام المجلس الدستوري السنغالي،[٦] ثمّ قلّصت القائمة؛ فقد فحصت الهيئة ملفّات المرشحين المحتملين حتى ١٠ يناير عام ٢٠٢٤م، وفي إثر هذا الإجراء، رُفِضت ملفات العديد من المرشحين، بسبب عدم توفّر شروط الرعاية الانتخابية، بمن فيهم رئيسا الوزراء السابقان: أميناتا توري والشيخ حاجب سوماري. وهذا ما دفع توري و٢٧ مرشحًا آخرين إلى انتقاد نظام مراقبة الرعاية الانتخابية انتقادًا جماعيًّا.[٧]

وفي ٢٠ يناير عام ٢٠٢٤م، نشر المجلس الدستوري السنغالي القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية، وشكلت ٢٠ مرشحًا، من بينهم آمدو با مرشّح الحزب الحاكم، ورئيسا الوزراء السابقان: إدريس سيك، ومحمد بن عبدالله ديون، وعمدة داكار السابق خليفة سال، وباسيرو ديوماي فاي، الذي لا يزال في السجن في انتظار المحاكمة.[٨] ولم تتحقق ترشيحات عثمان سونكو، وكريم واد؛ حيث أشار المجلس إلى الحكم بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ على سونكو بتهمة التشهير، والذي أيّدته المحكمة العليا السنغالية في ٤ يناير، كما أنّ تخلي واد عن جنسيته الفرنسية «ليس بأثر رجعي» على الرغم من قسم اليمين، إلّا أنّ إعلان التنازل لم يكن واضحًا.[٩]

شملت قائمة المرشحين النهائيين لرئاسة الجمهورية كل الذين اجتازوا مرحلة الرعاية ٢٠ مرشّحًا، وهم: حبيب سي، خليفة أبا بكر سال، أنت بابكر انغوم، أمادو با، روز وردیني، إدريس سيك، أَلِوْ مامادو جا، سيرين مبوب، بابا جبريل فال، مامادو لامين جالو، محمد بن عبدالله جون، الحاج مالك غاكو، آلي انغوي انجاي، الحاج مامادو جاو، باسيرو جوماي جاخار فاي، تشيرنو الحسن سال، بوبكر كامارا، شيخ تجان جيي، ديتشي فال، وداود انجاي.

ويلاحظ أنّه استبعد عدد كبير من المرشحين، الذين لم يحصلوا على النصاب الكافي في الرعاية الانتخابية، وانسحبت المترشّحة روز وردیني بعد تأجيل الانتخابات؛ فقد أُثير موضوع جنسيتها الفرنسية إعلاميًّا في وقتها؛ ويبقى عدم التصديق على مشاركة عثمان سونكو، وكريم واد، مسألة أثارت كثيرًا من الشكوك والنزاع السياسي؛ حيث يرى مناصروهما أن قرار إبعادهما من السباق غير عادلة، وفيما يلي تفصيل السبب من المجلس الدستوري:

١) **استبعاد عثمان سونكو:** قرر المجلس الدستوري إلغاء ترشحه، مستندًا إلى إدانته في قضية التشهير والإهانة العلنية لوزير السياحة مام مباي نيانغ. وأجرى المجلس الدستوري تحقيقًا شاملًا في صحة الترشيحات المقدمة، وبناءً على حكم المحكمة العليا، رُفِض استئناف عثمان سونكو ضد الحكم الصادر في مايو عام ٢٠٢٣م، ونتيجة لهذا القرار، أُصْدِر الحكم النهائي بسجن عثمان سونكو لمدة ٦ أشهر مع وقف التنفيذ، وكان عليه دفع تعويض بقيمة ٢٠٠ مليون فرنك سيفا. ممّا يجعله غير مؤهل للترشح لخمس سنوات، وفقًا للمادة L.٣٠ من قانون الانتخابات السنغالي.

٢) **رفض ترشح كريم واد:** أمّا كريم واد فيواجه تحديات كبيرة في مسعاه لتحقيق حلمه الرئاسي، بحجة أنّ «ترشيحه غير مقبول» بسبب الجنسيتين الفرنسية والسنغالية؛ لأن واد ولد في فرنسا لأب سنغالي وأم فرنسية، رغم تقديمه إقرارًا تحت القسم بتاريخ ٢١ ديسمبر، ذكر فيه أنه سنغالي أصيل. وبرّر المجلس بأن وثيقة الإثبات التي قدّمها واد، كانت مرسومًا بتاريخ ١٦ يناير، نُشر في اليوم التالي في الجريدة

الرسمية للجمهورية الفرنسية، ويعدّ المجلس أنّ آثار تخلي واد عن جنسيته الفرنسية «ليست بأثر رجعي»، كما سبقت الإشارة إليه، وأن أقواله تحت القسم كانت «غير دقيقة» وقت تقديم الطلب.[١٠]

- **التداعيات الدستورية والمؤسسية جراء تأجيل الانتخابات الرئاسية**

التحدي الذي يواجه النظام الدستوري السنغالي، يتمثّل في مدى قدرة المجلس على استخدام السلطة المنوط بها إليه، لحماية الاستحقاقات الديمقراطية للدولة، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات التي تمنع من تهديد استقرار المؤسسات. وفي هذا الصدد، حقق مبدأ الفصل بين السلطات دوره، في إعطاء المجلس الدستوري الضمان السياسي في تقدير المواقف والأحداث، لحماية الدولة، وفي ذلك أصدر المجلس الدستوري قرار إلغاء المرسوم الرئاسي، الذي كان يهدف إلى تأجيل الانتخابات، والذي اعتمد عليه البرلمان لتأجيل الانتخابات إلى ديسمبر عام ٢٠٢٤م، وأبدى المجلس الدستوري صرامته؛ حيث أوكل للسلطة التنفيذية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات في أفضل الأوقات، بما يخدم مصلحة الدولة. ومن أجل حماية الدستور، وظّف المجلس الدستوري هيبته كسلطة عليا لحماية التشريعات، بإلغاء مرسوم التأجيل الصادر من رئيس الدولة، وتقبّل ماكي سال ذلك، بدعوة جميع الأحزاب السياسية، والقوى الحية، وقادة المجتمع المدني، إلى الحوار الوطني الشامل من أجل حماية الجمهورية من الانهيار السياسي. وهذه الأزمة المؤسساتية في السنغال بتأجيل الانتخابات، كانت تثير قلقًا دوليًّا بشأن استقرار منطقة غرب إفريقيا، وهي منطقة شهدت عدّة اضطرابات سياسية في السنوات الأخيرة.

- **الحوار الوطنيّ الشامل – خطوة لإعادة الاستقرار**

أكّد الرئيس ماكي سال – بعد توقيعه على إلغاء المرسوم الذي يدعو الهيئة الانتخابية إلى الانعقاد – التزامه بعدم المشاركة في هذه الانتخابات. ووعد قائلًا: «أخيرا، سأطلق حوارا وطنيا مفتوحا من أجل تهيئة الظروف، لإجراء انتخابات حرّة ونزيهة». وبعد أن أعطى المجلس الدستوري السلطة التنفيذية العمل على إيجاد حلّ سريع لتحديد موعد الانتخابات، سارع رئيس الدولة بدعوة جميع الفاعلين السياسيين، والمجتمع المدني إلى الحوار الوطني، وقاطعه في ذلك جميع المترشحين في القائمة النهائية للرئاسيات، إلّا ممثل الحزب الحاكم آمدو باه، ومحمد بن عبدالله جون، الذي كان عضوًا سابقًا في الحزب الحاكم. ومع ذلك كله، أثمر الحوار، واستطاع المحاورون بمختلف أصنافهم إلى إبداء آرائهم بكل شفافية، بعضها تندد تجاوز تاريخ ٢ أبريل، دون انتخابات، وآخرون يرون البقاء على القائمة النهائية، دون إعادة الإجراءات الانتخابية، وغيرها من المواقف السياسية. وكانت نتيجة الحوار الوطني هي الآتي:

- اعتماد تاريخ ٢ يونيو عام ٢٠٢٤م، موعدًا جديدًا لإجراء الانتخابات الرئاسية.
- إبقاء المرشحين الـ (١٩) الذين اختارهم المجلس الدستوري في القائمة النهائية.

- إعادة تقييم ملفات المرشّحين المستبعدين، لا سيما (كريم واد) لقيدهم في القائمة.
- مقترح قانون العفو ليُعتَمد في مجلس النواب.

وقدّم رئيس الدولة مقترحات الحوار إلى المجلس الدستوري، الذي أصدر بياناً يوم ٥ مارس ٢٠٢٤م، بعدم الموافقة على تاريخ يونيو، وحدّد المجلس تاريخ ٣١ مارس لإجراء الانتخابات، قبل انتهاء المدة القانونية لولاية الرئيس يوم ٢ أبريل عام ٢٠٢٤م، وعلى نهج الديمقراطية المؤسسية. وفي يوم الأربعاء ٦ مارس عام ٢٠٢٤م، اقترح رئيس الدولة في اجتماع مجلس الوزراء، أن تُجرى الانتخابات يوم ٢٤ مارس عام ٢٠٢٤م. كما حلّ رئيس الدولة حكومته، وتعيين صديكي كابا رئيسًا للوزراء، خلفًا لمرشّح الحزب الحاكم آمدو باه. كما صوّت في اليوم نفسه أغلبية النواب في مجلس البرلمان على اعتماد مشروع قانون العفو العام لجميع الجرائم المرتبكة منذ أحداث ٢١ مارس إلى حينه. وإثر هذه التغييرات، تشهد السنغال مرحلة استثنائية، تحتاج إلى حلّ استثنائي؛ وقد أصدر الرئيس ماكي سال مرسومًا رئاسيًّا، تطبيقًا لمقترح المجلس الدستوري السنغالي، وأكد فيه أن الحملات الانتخابية، للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤م، تبدأ يوم السبت ٩ مارس عام ٢٠٢٤م، وتنتهي يوم الجمعة الموافق ٢٢ مارس عام ٢٠٢٤م. وبذلك تكون السلطة التنفيذية، استطاعت اتباع قرارات المجلس الدستوريّ، كما تمكن مجلس النواب من الاستجابة لطلب السلطة التنفيذية، بالتصويت على مقترح قانون العفو، وذلك لا يمنع من الإشارة إلى صعوبة إجراء الحملات الانتخابية في موسم رمضان، بالإضافة إلى كون تاريخ ٣١ مارس، يوافق عيدًا للمواطنين المسيحيين.

- **سيناريوهات محتملة للواقع السياسي السنغالي الحالي**

في ضوء الأزمة السياسية والدستورية الراهنة في السنغال، تبرز عدّة سيناريوهات محتملة، قد تحدد مسار البلاد في المستقبل القريب. وتنبع هذه السيناريوهات من التحليل العميق للمعطيات الحالية، مع مراعاة التوتّرات بين الحكومة والمعارضة، واستجابة المجتمع الدولي، والضغوط الشعبية. وكل سيناريو يعكس مجموعة مختلفة من النتائج الممكنة، بدءًا من استعادة الاستقرار السياسي، بإجراء الانتخابات قبل تاريخ ٢ أبريل ٢٠٢٤م. إن الفهم الواضح لهذه السيناريوهات يساعد في التنبؤ بالتحديات والفرص المستقبلية للسنغال، ونذكر منها:

١- **استعادة الاستقرار السياسي والدستوري:** يتوقع هذا السيناريو نجاح المجتمع السنغالي، والمؤسسات الدولية، بالضغط من أجل حل الخلافات السياسية والدستورية، بطريقة سلمية، ممّا يؤدي إلى استعادة النظام الدستوري، وإجراء الانتخابات في الموعد المحدد. وهذا السيناريو، يعزز الثقة في المؤسسات الديمقراطية السنغالية، ويقوي الحكم الرشيد، ممّا يدعم الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

٢- **اضطرابات سياسية:** قد تؤدي مناقشة قادة المعارضة، حول ظروف إجراء الحملة الانتخابية في موسم رمضان، إلى بروز اضطرابات سياسية؛ هذا مع حتمية عدم وجود أي احتمالية، لمشاركة عثمان سونكو في الانتخابات الرئاسية.

٣- **تجدّد الأزمة:** مع هذا الوضع الحرج، الذي حُدِّد فيه موعد الانتخابات الرئاسية، إضافة إلى ضيق الوقت، وعدم الاستعداد الكامل لها على مستوى المتنافسين، والظروف الاستثنائية لمرشّح باستيف (باسيرو جوماي فاي)، الذي اعتُمِد مرشّحًا في الرئاسيات وهو مسجون؛ كلّ ذلك قد يؤثّر سلبًا في نتائج الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي ربّما يجدّد الأزمة بين أنصار الحزب الحاكم والمعارضة؛ ولكن ذلك كلّه، لا يحصل إذا تمكّنت الهيئة الموكلة لتنظيم الانتخابات، من أخذ الحيطة والحذر، لجعل العملية التنافسية حرّة ونزيهة.

الخاتمة

في ختام المقالة، تقف الدولة على عتبة لحظة حاسمة؛ حيث حدّدت نتائج الحوار الوطني مسار الديمقراطية والاستقرار في البلاد، للأجيال القادمة. والسيناريوهات المستقبلية التي رسمناها، تعكس مجموعة واسعة من الإمكانات، من أجل الوصول إلى حل يعيد الثقة في المؤسسات الديمقراطية، وتجنب الدولة المخاطر، التي تنطوي عليها الاضطرابات الداخلية، والتدخلات الخارجية. وما يظل واضحًا، هو أن مستقبل السنغال، يعتمد اعتمادًا كبيرًا على قدرة جميع الأطراف على تجاوز الانقسامات، والعمل معًا نحو حلول تحترم الإرادة الشعبية، وتعزز الديمقراطية. وبينما يراقب العالم، تبقى الفرصة قائمة للسنغال، لإقامة انتخابات رئاسية نزيهة، مع التقيد بتوجيهات المجلس الدستوري، والتسوية في مواجهة التحديات، مؤكّدةً دورها كنموذج للديمقراطية والاستقرار في غرب إفريقيا.

الهوامش والإحالات

* تمت كتابة هذا المقال قبل إجراء الانتخابات الرئاسية يوم ٢٤، مارس، ٢٠٢٤، والتي فاز فيها مرشح المعارضة عن حزب «باستيف» بصيرو فاي.

(1) Mouhamadou Ba, "Présidentielle 2024: Tout Comprendre aux Parrainages," Pulse, January 4, 2024, https://www.pulse.sn/news/politique/presidentielle-2024-tout-comprendre-aux-parrainages/r8jw0vk.

(2) "Presidential Election in Senegal: 79 Candidates Register their Candidacies," *Africa News*, December 27, 2024, https://www.africanews.com/2023/12/27/presidential-election-in-senegal-79-candidates-register-their-candidacies/.

(3) "Senegal: Opposition Leader Sonko Ends Hunger Strike (Party)," *Africa News*, November 23, 2023, https://www.africanews.com/2023/11/23/senegal-opposition-leader-sonko-ends-hunger-strike-party/.

(4) Melissa Chemam, "Senegal: Court Dashes Election Hopes for Senegalese Opposition Leader Sonko," *All Africa*, January 5, 2024, https://allafrica.com/stories/202401050263.html.

(5) Babacar Dione, "Senegal Presidential Candidate Renounces French Nationality to Run for Office," *AP*, January 18, 2024, https://allafrica.com/stories/202401050263.html.

(6) "Actualités – Conseil Constitutionnel," *Conseil Constitutionnel Senegal*, March 8, 2024, https://conseilconstitutionnel.sn/actualites/.

(7) "Sénégal/Présidentielle: 93 Dossiers de Candidatures Déposés," *Anadolu Agency*, December 28, 2023, https://www.aa.com.tr/fr/afrique/s%C3%A9n%C3%A9gal-pr%C3%A9sidentielle-93-dossiers-de-candidatures-d%C3%A9pos%C3%A9s-/3094815.

(8) "Sénégal: 20 Candidats à L'élection Présidentielle Validés par le Conseil Constitutionnel," *Tv5 Monde*, January 21, 2024, https://information.tv5monde.com/afrique/senegal-20-candidats-lelection-presidentielle-valides-par-le-conseil-constitutionnel.

(9) "Senegal Excludes Opposition Leader Sonko from Presidential Candidate List," *Le Monde*, January 21, 2024, https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2024/01/21/senegal-excludes-opposition-leader-sonko-from-presidential-candidate-list_6451760_124.html.

(10) "Two Senegal Opposition Leaders Excluded from Final List of Presidential Candidates," *VOA*, January 21, 2024, https://www.voanews.com/a/two-opposition-leaders-in-senegal-are-e-excluded-from-final-list-of-presidential-candidates-/7449119.html.

تيار (المحوِّلون) في تشاد: بين التنظير والواقع

إسماعيل طاهر، أستاذ الجغرافيا السياسية، جامعة هيك، إنجمينا.

عند الحديث عن الدكتور سيكسيه ماسرا، أو حزبه: (المحوِّلون)، فلا بدّ من التوقّف للإجابة عن بعض الأسئلة، التي تحاول الاستفسار عن مسوّغات السرعة، التي انتشرت بها مجموعة من الأفكار، التي عُدّت منذ عام ٢٠١٨م بمنزِلة توجّه، أو تيّار سياسيّ، تميّز بعدّة مزايا، ربّما يأتي في مقدمتها حجم الشباب المتعلّم، الذي التحق به، فضلًا عن انخراط قدر كبير من المثقفين والفنانين ورجال الدين، في الحراك الذي أطلقه (المحوِّلون)، وأصبح فيه الدكتور سيكسيه ماسرا، والشباب الذين معه بمنزِلة قادة، ليس لحزبهم فقط، وإنّما قادة تيّار فكري سلوكي، يدمج فكرة الحزب السياسي كوسيلة للوصول إلى السلطة، بفكرة التنوير بضرورة تجدّد الدماء، وتعاقب الأفراد على مقاليد المؤسّسة، التي تصنع وتصدر القرارات في البلاد. ولم يكن ذلك بالخُطب والشعارات والحشد فقط، وإنما بتفعيل دور الفنانين بمختلف تصنيفاتهم، والمثقفين بمختلف توجّهاتهم، خاصة تلك التي تؤمن بضرورة التغيير، مع وضع اعتبار كبير، بأنّه ليس من الموضوعية في الوقت ذاته أن نقول: إن ما وصل إليه (المحوِّلون) من صيت وسمعة حصل لمجرد حسن تنظيمهم.

الخروج عن المألوف

لم يكن الدكتور سيكسيه ماسرا الشاب، الذي سمحت له الفرصة بأن يحصل على تعليم جيد في جنوب البلاد، ثم خارجها لدراسة الاقتصاد، والالتحاق بالبنك الإفريقي للتنمية، والتدرّج فيه ليرتقي إلى مراتب عالية، غافلًا عن الساحة السياسية التشادية، وما يحدث فيها من شدٍّ وجذب، بين النظام الذي استمرّ لثلاثة عقود، وخصومه من الأحزاب والجمعيات والكيانات المعارضة له، ومن دون الخوض في جدلية أنّه مدفوع، أو غير مدفوع من جهات أجنبية، لتنفيذ أجندة خارجية، فإننا نستطيع القول: إن الرجل قد أخذ قرارًا مصيريًّا، في اللحظة التي قدّم فيها استقالته من وظيفته المرموقة بالبنك الإفريقي للتنمية، يوم ٢٩ أبريل عام ٢٠١٨م؛ لكي يطلق العنان لطموحه السياسي، ويعلن في العام نفسه عن مشروعه السياسي، المتمثّل في: «حزب (المحوِّلون)» الذي سرعان ما فرض نفسه في الساحة السياسية التشادية، حتى من دون أن يتحصّل على تصريح رسمي.

تميّزت الفترة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية بتشاد عام ٢٠١٦م، إلى الفترة التي ظهر فيها تنظيم (المحوِّلون) بظواهر مهمّة على مستوى الشارع السياسي، ويمكن أن نصنّفها على النحو الآتي: ظاهرة تداعي الأحزاب التقليدية المعارضة، مثل الاتحاد الوطني للديموقراطية والتجديد، الذي يتزعّمه صالح كبزابو، وحزب الوفاق التشادي من أجل السلام والتنمية، الذي يتزعمه لوكين ميدار، وحزب العمل الشعبي من أجل التضامن ووحدة الجمهورية، الذي كان يتزعمه الراحل جوزيف ددناجي، وحزب الحريات والتنمية، الذي يتزعمه الدكتور محمد أحمد الحبو، وغيرهم من التنظيمات السياسية، التي أصبحت في نظر المواطن التشادي مجرد تجمّعات إقليمية وقبلية، أو مصلحية، لم تستطع أن تمارس الديموقراطية على نفسها، من خلال تغيير قياداتها، والترفع على بعض السلوكيات الضيقة، ناهيك عن تغيّر النظام في تشاد، وظاهرة انعدام الثقة بين التنظيمات المعارضة والشارع العام، التي كانت أول لبنة أساسٍ، بنى عليها (المحوِّلون) قلعتهم السياسية.

إن أغلب القيادات في حزب (المحوِّلون) لم يكونوا معروفين للمواطن العادي، بصفتهم سياسيين، أو رجال دولة، أو شخصيات بارزة في المجتمع، وكانت هذه الخاصية، هي التي أكسبتهم الشعبية التي اجتاحت الشارع التشادي، وكان حديثهم عن الفساد الإداري، والمادي، وضرورة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وأهمية انتقال السلطة، وتعاقب القيادات الإدارية، وخلق فرص للشباب، وتوجيه الاقتصاد، وغير ذلك من أطروحاتهم... كان حديثًا جاذبًا للمواطن العادي، في كل أرجاء البلاد، وعند كل مكوناته، خاصة باعتبار أنه حديث يخرج من أفواه أشخاص، لم يتهموا من قبل بالتهام المال العام، وأيضًا أناس لم يتهموا بالعمل في أنشطة مشينة.

استغلّ (المحوِّلون) تعطّش الشارع لصوت معارض جديد، ولكن هذا الاستغلال لم يكن بالطرق التقليدية، التي كان – ومازال - يمارسها البعض، عبر القنوات المناطقية والقبلية واللوبيات، وإنّما استغلّ على غرار ما حدث في غرب إفريقيا الفرنكفونية، وانتهجوا الأساليب نفسها التي انتهجتها حركة: «مكنسة المواطن» في بوركينا فاسو، وحركة: «لقد سئمنا» في السنغال، وغيرها من الحركات، التي ظهرت في العقدين الأولين من الألفية الثالثة، في إفريقيا الفرنكفونية، ولكن بصبغة سياسية، حشد فيها (المحوِّلون) شبابًا من الجنسين، من فئات وشرائح مختلفة جغرافيًّا وثقافيًّا، وانتقت فيه المعروفين كنشطاء في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتواصل المباشر بهم، وعرض أفكارهم عليهم، وترتب على هذه الإستراتيجية في الاستقطاب شعور المستقطبين بأهميتهم، وبإعطائهم اعتبارًا وتحفيزًا، من أجل الانخراط في الحزب الوليد.

وفضلًا عمَّا تقدّم، فلا بدّ من الإشارة إلى أنَّ (المحوِّلون) قد استغلّوا سخط المواطن العادي، من رداءة وشحّ الخدمات الملحة، مثل الكهرباء، والمياه، والطرق، والصحة، والأمن، والوقود، بالإضافة إلى الإشارة للفساد،

الذي يسيطر على آليات إيجاد فرص العمل في الوظيفة العامة، والقطاع الخاص، وعدم احترام الكفاءة في التعيينات بمناصب المسؤولية. وكانت خطابات الدكتور سيكسيه ماسرا شبه الأسبوعية من شرفته، التي أطلق عليها: «شرفة الأمل»، تجذب وتحرك الآلاف في العاصمة التشادية إنجمينا.

الاستفاقة المتأخرة

كان (المحوِّلون) قد تغلغلوا في الدوائر العشرة، التي تتكوّن منها العاصمة إنجمينا، وعيّنوا فيها خلاياهم وممثليهم، واستطاعوا أن يحقّقوا وجودًا في كل المدن والبلدات الكبرى، على طول البلاد وعرضها، وفي الحين ذاته، كانوا قد تمكّنوا من خلق وجود قوي داخل المحطات الإذاعية، والصحف الأسبوعية، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومن أهم ما قاموا به في بداياتهم، أنهم حصلوا على أنصار لهم من الأقاليم الشمالية، والأوساط المسلمة في هذا البلد، الذي يعطي أهمية كبيرة للقضايا المناطقية والعقائدية، خاصة في العمل السياسي، فضلًا عن أنّهم – (المحوِّلون)- قد أنشؤوا علاقات وطيدة، مع أغلب المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وعندما بدأت المرحلة الثانية من الحراك، في نهاية عام ٢٠١٩م، والتي تمثّلت في الخروج في مسيرات ومظاهرات سلمية، تنديدًا ببعض الأوضاع الخاصة بالشأن السياسي، والحريات، وانعدام بعض الخدمات الضرورية، وأيضًا عندما كانوا ينادون بعقد اللقاءات الجماهيرية في معاقلهم، بجنوب العاصمة، لم تكن السلطات التشادية في أغلب الأحيان على منعهم من ذلك، على الرغم من البيانات التي تصدر عن وزارة الأمن العام، والتي كانت تحظر تلك المظاهرات والتجمعات. وعلى الرغم من شراسة الردع، الذي قوبلت به هذه الأنشطة الخاصة بـ(المحوِّلون)، فقد كان صمودهم واضحًا، وربّما يكون هذا الإصرار على الاستمرار في العمل هو سبب انفتاح بعض السفارات الأجنبية، وممثلي بعض المنظمات الدولية عليهم، باعتبار أن التنظيم أصبح أمرًا واقعًا.

انتهج النظام الطريقة التقليدية، التي تعوَّد عليها منذ بدايته مع (المحوِّلون)، وذلك بخطوات عديدة، الأولى: تمثّلت في نبش الماضي الخاص بالدكتور سيكسيه ماسرا، وكان ذلك بالتركيز على ما ورد في كتابه، الذي ألّفه بالاشتراك مع النائب البرلماني بيرال ليغراند عام ٢٠١١م، والمعنون بـ(تشاد من تتويج الدهماء إلى سلالات اللصوص)[١]، وهو كتاب عبرّ فيه مع زميله بأن تشاد لا تستحقّ أن يحكمها القادمون من الصحراء، ووصف فيه المكوّن الشمالي والمسلم بأنّه غير كفء بإدارة مثل هذا البلد، ووصف فيه أيضًا أسلافه من القيادات الجنوبية بأنّهم كانوا حقًّا ضعفاء، لأنّهم تخلوا عن السلطة لمثل هؤلاء الشماليين.

حساسية العلاقة بين الشمال والجنوب، والإسلام والمسيحية في تشاد، فيما يتعلق بالجانب السياسي، هي

التي جعلت هذا الكتاب، أول ضربة توجه لزعيم (المحوِّلون)، ولأن انتشار الكتاب إلكترونيًّا بصورة سريعة، أدّى إلى وصوله إلى قدر كبير من القرّاء والمثقفين؛ فلقد كان وقعه مؤلمًا على كل من كانوا من المسلمين والشماليين في عضوية حزب (المحوِّلون)، وكانت الملخصات والندوات والتعليقات حول الكتاب قد هزّت نظرة قدر كبير منهم في رئيس الحزب والتنظيم في الوقت نفسه، ولكن البرود الذي واجه به الدكتور ماسرا هذه الموجة، أدّت إلى خمودها سريعًا، وذلك عندما ظهر، وصرّح بأنّ الوحيد الذي لا يخطئ هو الله، وأن هذه القناعات التي ذكرت في الكتاب، ليست هي الموجودة فيه الآن، وأن الكثير من المياه قد جرت تحت الجسر، وخمدت الموجة أكثر، عندما أصدر فيما بعد كتابه الآخر:[٢] (شجاعة الحرية(.

والخطوة الثانية من قبل النظام، تمثّلت في استقطاب القيادات الشمالية المنضمّة لحزب (المحوِّلون)، وكانت البداية عندما أعلنت أمينة الخزينة بالحزب، السيدة فاطمة عبدالكريم إسماعيل عن استقالتها من الحزب، في فترة التحضير لعقد الحوار الوطني الشامل، وصرّحت السيدة فاطمة بأنّها لا تؤيد فكرة مقاطعة هذا الحوار، وأن الجمهورية ومشكلاتها، لا تنتهي بضربة عصا سحرية، وعليه، فلا بدّ من إعطاء فرصة للحوار، وفتح باب للتفاهم.[٣]

تبدّد تأثير هذه الاستقالة سريعًا، بعد أن عُيِّنت السيدة فاطمة عبدالكريم إسماعيل في منصب نائب المفتش العام للدولة، وروَّج (المحوِّلون) فكرة أن النظام يُغري الضعفاء من أنصاره بالمناصب، وأنَّ (المحوِّلون) الحقيقيين مازالوا ثابتين على موقفهم.

جاءت الضربة الثانية من داخل المكتب التنفيذي للمحوِّلون مرّة أخرى، عندما أعلن نائب رئيس الحزب السيد مصطفى المصري عن استقالته من الحزب، وكانت هذه الاستقالة كما جاء في المؤتمر الصحفي، الذي أقامه السيد مصطفى المصري، بمسوّغ أنّه ينأى بنفسه عن سياسة الفوضى، التي يدعو إليها رفاقه السابقون في النضال، وأن الدكتور ماسرا يمارس سلوكيات غير واضحة له، وأنه أخذ منحى آخر، وعليه؛ فقد قرّر هو وبعض رفاقه الاستقالة من (المحوِّلون)، وتأسيس حزب سياسي آخر.[٤]

لم تصدم هذه الاستقالة زعيم (المحوِّلون)، الذي كان حينها خارج البلاد، وصرّح بدوره عبر صفحاته بوسائل التواصل الاجتماعي بأن العلاقة بينه وبين نائبه مصطفى المصري تشبه العلاقة التي كانت تربط الرئيس البوركيني توماس سنكارا برفيقه ونائبه بليز كمباوريه، وأنَّ (المحوِّلون) لم يحيدوا عن طريقهم، وأنهم لم يختاروا طريق العنف، بل إنهم ضحية العنف، وقال: إنه يقدِّر حجم الضغط النفسي والسياسي، الذي يمارس على رفيقه مصطفى المصري، وأنه يتمنى له التوفيق.

سرعان ما انتهت قصة الاستقالة، وفُسّرت بأنّها كانت لأغراض شخصية، عندما عُرِض السيد مصطفى المصري في القصر الرئاسي مع الرئيس الانتقالي، وبعد تعيينه أيضًا نائب مدير مكتب الرئيس،[٥] وساهمت التصريحات،

التي جاءت من القيادات السياسية المعارضة الأخرى في عرض صورة السيد مصطفى المصري بأنّه مجرد انتهازي، وأنه غادر السفينة، في الوقت الذي اشتدّ الخناق على الحزب، الذي شارك في تأسيسه، كما صرّح المعارض السياسي ماكس كوماكي في التقليل من شأن الرجل إلى حدٍّ كبير، في الأوساط الشعبية والسياسية.
استغلت الحماسة والروح النضالية العالية، التي كانت تدفع الشباب التشادي المحسوب على جنوب البلاد، خاصة أبناء إقليمي: اللوغون، وشاري الأوسط، في حزب (المحوِّلون)، وتفانيهم في العمل الحزبي من قبل عدّة أطراف، واتهم (المحوِّلون) بأنّهم حزب مناطقي ضيق، ويسيطر عليه جماعات عرقية ومناطقية معينة، وأن هذه الجماعات لها أجندة انفصالية، وكراهية تجاه المكون الشمالي، واستدلّوا ببعض الحوادث التي تعرض لها الشماليون إبّان المظاهرات والمسيرات، التي تميّزت بالعنف في بعض الأحيان، وعلى الرغم من هذه الحملات، إلّا أنَّ (المحوِّلون) مازالوا يحتفظون بقدر كبير من أبناء الشمال المسلم معهم في حزبهم.

بداية الاحتدام

على الرغم من الضغط الذي مارسه حزب (المحوِّلون) على النظام، إبّان حكم الرئيس الراحل المارشال إدريس ديبي إيتنو، وخاصة فيما يتعلّق باعتماد مشروع دستوري، يسمح للرئيس بتولّي ولاية خامسة، عبر مقاطعة المنتدى الوطني الشامل، حول الإصلاحات المؤسسية بالبلاد، وعلى الرغم من القمع الذي تعرّض له في الوقت نفسه من النظام، إلّا أنّ الخصومة بينهم لم تصل إلى حالة كسر العظام بين الطرفين، بل إنّه في تلك الفترة، كان الرئيس ديبي الأب حريصًا على ألّا تنقطع شعرة معاوية بينه وبين الدكتور ماسرا، واستقبله في قصره، وظهر إعلاميًّا معه، وتحدّث ماسرا نفسه بأنّه والرئيس ديبي لديهم الأمنيات نفسها للبلد، واستطاع أن يحصل في خضم تلك العلاقة المضطربة على وعد، للحصول على تصريح يسمح لحزبه بمزاولة العمل السياسي بوجه قانوني.
هذه العلاقة ظلّت منذ بدايتها حذرة جدًّا، وتأثّرت سلبًا عندما لم يسمح للدكتور سيكسيه ماسرا بالتقدّم كمترشح في الانتخابات الرئاسية، وعندما رفض مقترحه الذي قدّمه في مارس عام ٢٠٢١م، والذي طلب فيه تأجيل الانتخابات الرئاسية. ومن الجدير بالذكر، أن تلك الفترة تميّزت بعمل الرئيس ديبي قانونيًّا، أو عن طريق الترهيب، بإقصاء زعماء المعارضة المنقسمة على نفسها.[٦]

ذروة الاحتدام

بعد وفاة مارشال تشاد إدريس ديبي إتنو في ٢٠ أبريل عام ٢٠٢١م، والإعلان عن تولّي ابنه الجنرال محمد إدريس رئاسة الفترة الانتقالية في تشاد، احتقن الوضع بين (المحوِّلون) والأجهزة الانتقالية، خاصة

عندما صرّح زعيم (المحوِّلون) في قناة tv٥)) الدولية، في ٢١ سبتمبر عام ٢٠٢١م، بأنّ ما حصل في تشاد يعدّ انقلابًا، وكان قبلها، ومنذ شهر أبريل، قد أطلق مظاهرات ومسيرات احتجاجية، خلَّفت - وفقًا لإذاعة فرنسا الدولية - عشرة قتلى.[٧] وممَّا صعَّد الموقف بين الطرفين أنّه في يوم ٣ مايو عام ٢٠٢١م، التقى مع بعض زعماء حزبه، ممثلين عن الاتحاد الإفريقي، لمناقشة الوضع في تشاد، واقترح الدكتور سيكسيه ماسرا في ذلك اللقاء تشكيل لجنة على غرار ما حصل في جمهورية مالي، تعمل تحت إشراف الاتحاد الإفريقي، لمتابعة الوضع الانتقالي في تشاد، وطالب أيضًا بتعيين رئيس وزراء، يكون اختياره بالإجماع، وكانت هذه الاقتراحات غير المرحب بها من قبل الأجهزة الانتقالية قد أحدثت جلبة كبيرة في الشارع السياسي والمدني بالبلاد، ممّا زاد من حدّة التوتر بين الأجهزة الانتقالية و(المحوِّلون).

بلغت المواجهة بين الطرفين أوجّها، عندما أطلق (المحوِّلون) حملة واسعة على مستوى البلاد، للمناداة بمقاطعة الحوار الوطني الشامل، واشترطوا المشاركة فيه، إذ أُكِّد وضع دستور جديد، يمنع ترشح المحسوبين على الحركة الوطنية لإنقاذ الحزب الحاكم للرئاسة. وكانت الحملة التي أطلقها (المحوِّلون) وحلفاؤهم في منصة: (وقت تما) في أغسطس عام ٢٠٢٢م، في أحياء العاصمة إنجمينا ومساكنها، والتي نادوا فيها بضرورة مقاطعة الحوار الوطني- كانت ثقيلة الوطء على الأجهزة الانتقالية، وسبّبت خللًا كبيرًا في سير أعمال الحوار الوطني الشامل، وترتّب عليها أن اعتقلت السلطات أكثر من ٨٠ شخصًا، بتهمة الإخلال بالنظام العام، ونتج عن ذلك تجمهر كبير لـ«المحوِّلون» في مقرّهم، الذي حُوصِر بعضهم فيه، وتظاهر آخرون بالقرب منه، ممّا أدى إلى عمليات تفريق، وصفت بالقمعية، واعتقل في إثرها نحو ٢٠٠ شخص، وترتّب عليها انسحاب ممثلي الكنيسة الكاثوليكية من الحوار الوطني الشامل، قبل الإفراج عنهم بعد ثلاثة أيام.[٨]

وفي الأسبوع الثاني من سبتمبر عام ٢٠٢٢م، شهدت العاصمة موكبًا مهولًا للسيد ماسرا، الذي كان قد استدعاه المدعي العام، بعد تصريحه في ٥ سبتمبر عام ٢٠٢٢م للشعب التشادي، بأن يتوقع الأسوأ، في إشارة إلى السلوك الذي يتعرّض له حزبه كمعارضة سياسية، ولقد واجهت قوات الأمن هذه المسيرة بالغاز المسيل للدموع، والذخيرة الحية، في محاولة لتفريق الجماهير الملتفّة حول زعيمها، ولاحقت الشرطة أنصار سكسيه ماسرا إلى مقرّ حزبها، وأطلقت عليهم الغاز المسيل للدموع، وكانت ردّة فعل الأوساط المحلية والدولية قويّة تجاه هذا الأسلوب الذي انتهجته الشرطة، لدرجة أن منظمة العفو الدولية، وبعض السفارات الأوروبية، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية، أصدروا بيانًا مشتركًا من قبلهم، يتحدث عن إدانة الأحداث التي أدّت إلى اعتقال ٣٠٠ شخص، وخلَّفت نحو ٢٠٠٠ جريح، وترتّب على هذا البيان توقُّف مسألة استدعاء رئيس حزب (المحوِّلون) من قبل القضاء.[٩]

وفي ٢٠ أكتوبر عام ٢٠٢٢م، وهو التاريخ المحدد، الذي وعدت الأجهزة الانتقالية بحلوله، لإرجاع السلطة إلى المدنيين، أطلق حزب (المحوِّلون) وأنصاره من التنظيمات السياسية والمدنية الأخرى مظاهرة ضد الأجهزة الانتقالية في العاصمة إنجمينا، وبعض المدن الأخرى، يندّدون فيها بالمجلس العسكري الانتقالي، الذي لم يفِ بوعده الذي قدّمه للشعب، وقد واجهت السلطات هذه المظاهرات بقوة، بعد أن رفض (المحوِّلون) الالتزام بالقرار الذي أصدرته الدولة بعدم التصريح لها بالتظاهر، وخلّفت تلك المظاهرات، وفقًا للوفاق التشادي للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، أكثر من ٢٠٠ قتيل، واختبأ بعد هذه الأحداث الدكتور سيكسيه ماسرا، وبعض قيادات (المحوِّلون)، ثم غادروا البلاد إلى دولة الكاميرون المجاورة، ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واعتُقل إبّان هذه الفترة ٧٢ من نشطاء حزب (المحوِّلون)، وصدرت مذكّرة تحذّر خطوط الطيران من صعود سيكسيه ماسرا على متنها.[١٠]

الخيار الصعب

ليس من السهل الحديث عن الأسباب الحقيقية، التي جعلت الدكتور سيكسيه ماسرا يختار خيار العودة إلى الوطن، من أجل مواصلة مشروعه السياسي، وليس من السهل في الوقت ذاته تفهّم قبول السلطة الانتقالية رجوع الرجل إلى البلاد، وترك مساحة صغيرة يستطيع من خلالها الدخول في المعترك السياسي مرّة أخرى من الداخل.

وبالنسبة للكثيرين، فإن عمل قيادات (المحوِّلون) من خارج البلاد، ليس من صالحهم؛ فلقد أثبتت التجربة أن كل الشخصيات، التي اختارت المعارضة السياسية غير المسلحة من خارج الحدود، انتهت بتلاشي اسمها وصوتها في الشارع السياسي، وأن الابتعاد عن القاعدة الشعبية، التي كوّنها (المحوِّلون) منذ عام ٢٠١٨م، سوف يسمح بتشتيتها وانضمامها إلى تنظيمات أخرى، بالإضافة إلى أنّه في حالة التزمت قاعدتهم بوفائها للقيادة، فلن يستطيع (المحوِّلون) تحريك الشارع السياسي، بدون قيادات ميدانية لها تأثيرها في الأنصار.

وبالنسبة للبعض من المتابعين، فإن (المحوِّلون) أدركوا مدى القوة التي تمتلكها السلطات الانتقالية، بعلاقتها مع الدول المجاورة، والتي لديها أنشطة أمنية في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، ودور تشاد المهم فيها، بالإضافة إلى وضع تشاد المهم بالنسبة للفرنسيين والأمريكان، باعتباره البلد الإستراتيجي الوحيد، الذي لا يتوانى في استقبال قواتهم، خاصة بعد انقلابات غرب إفريقيا، والحضور الروسي في المنطقة، هذه المبررات وغيرها، جعلت قيادات (المحوِّلون) تستسلم للأمر الواقع، الذي يقول: إن المجتمع الدولي لديه مصالح مصيرية في تشاد، لا تسمح لها بأن تتغير فيه المعادلة بالأسلوب الذي رسمه

حزبهم، وعليه، فقد فضلوا الانفتاح على الوسيط الكنغولي تشيسكيدي، الذي عيّن من قبل منظمة دول وسط إفريقيا، كميسر للعملية الانتقالية، والمصالحة الوطنية في تشاد.

أعلن في ٣١ أكتوبر عام ٢٠٢٣م عن التوصل إلى صيغة اتفاق بين (المحوِّلون) ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفته ميسّرًا للعملية الانتقالية، والمصالحة الوطنية في تشاد، من قبل المجموعة الاقتصادية لدولة وسط إفريقيا، وأُطلق على هذا الاتفاق: (اتفاقية كينشاسا)، بين (المحوِّلون) والسلطة التشادية، ولكن لم يُعرف إلى الآن البنود المنصوصة فيها، وسادها الغموض بالنسبة للشعب التشادي.

ترتّب على هذا الاتفاق ارتباك في أوساط (المحوِّلون)؛ فقد عدَّه الكثيرون بمنزِلة التخلّي عن قضية ضحايا أحداث ٢٠ أكتوبر عام ٢٠٢٢م، واستسلامًا للأمر الواقع، الذي رفضه وعارضه (المحوِّلون) وحلفاؤهم، ومن جانب آخر، استغلّت المعارضة التقليدية الاتفاق، وروّجت بأن (المحوِّلون) مستجدّون في العمل السياسي، وعليهم العمل مع الأحزاب المعارضة الأخرى، وتقديم التنازلات من أجل الوطن.

وفي ٣ نوفمبر عام ٢٠٢٣م، وقف الدكتور سيكسيه ماسرا على ركبتيه - في مشهد درامي - في مطار حسن جاموس الدولي في إنجمينا، ورفع كفيه شاكرًا الله، على منحه فرصة العودة إلى بلاده مرة أخرى، وكان في استقباله وزيران من الحكومة الانتقالية، وهما: خصمه اللدود سياسيًّا عبدالرحمن غلام الله، وعزيز محمد صالح، ولم يكن استقباله ضخمًا، كما في السابق، ولكن بعد أن التقى الرئيس الانتقالي محمد إدريس ديبي بأيام قليلة، بعد ذلك، أثبت الرجل في جولة قام بها في بعض الأقاليم الجنوبية، وبعض دوائر العاصمة، بأنه ما زال يحظى بشعبية عريضة بين أنصاره، وأنه على الرغم من أسلوب عودته التي خصمت من رصيده الجماهيري، ما زال لديه أتباع، ولا بدّ من وضع الاعتبار لهم.

القيادة الخدمية والفرق بين النظرية والواقع

في اللقاءات الجماهيرية التي كان ينظمها (المحوِّلون)، تعوّدت الحشود على سماع عبارة: «نحن نطالب بقيادة خدمية» من زعيمهم سيكسيه ماسرا، وهي العبارة نفسها التي جعلها عنوانًا لخطابه في ساحل العاج، عندما دعي لحضور حفل تنصيب الدكتور لوران باغبوا على رأس حزب الشعب الإفريقي، وفي شرح مفهوم العبارة، كان ماسرا يقول: إن الشعوب الإفريقية تحتاج إلى رئيس، يتحوّل إلى خادم لشعبه، وليس حاكمًا له، وإن الشعوب الإفريقية تحتاج إلى تفعيل دور الشباب في الاقتصاد الخدمي، وكان دومًا يتناول ضرورة تحويل مؤسسات الدولة إلى مرافق، تقدم خدمة للمجتمع، وليس مستغلة للمجتمع، وكان يشدّد على ضرورة امتلاك الشجاعة الكافية، لمواجهة الظلم والفساد والإغراءات، وعدم الاشتراك في إدارة الدولة، مع مجموعة اتهمها كثيرًا بعدم الكفاءة، فضلًا عن تصريحاته المستمرة، بأنّ التقييم الأوَّلي للمجلس الانتقالي

كارثي، وأنّه لا يمكن لفكرة «الأسرة الحاكمة» أن تترسّخ في وسط إفريقيا.[١١] وبالإضافة إلى ذلك، حديثه مرّات عدّة، عن ضرورة مكافحة «البندقراطية»، في إشارة لمعارضة وجود العسكر في هرم الدولة.

وبعد ١ يناير عام ٢٠٢٤م، وهو التاريخ الذي عُيّن فيه السيد ماسرا رئيسًا للوزراء، تبيّن للمتابعين للشأن التشادي أنّ الرجل قد (زقل حرابه)، أي تخلّى عن رماحه - بالدارجة التشادية، واستسلم كليًّا للأمر الواقع، فبعد أن كان يتحدّث عن تشكيل حكومة مناصفة، بينه وبين النظام، فإنه لم يستطع الحصول على أكثر من ثلاث حقائب وزارية، إحداها أمين دولة بوزارة العدل، وبعد أن كان يتحدّث عن الكفاءة في التعيينات، أصبح اليوم متهمًا بإغراق أنصاره في مكاتب رئاسة الوزراء، والوزارات التي تحصلوا عليها، وبعد أن كان يتحدّث عن وجود إمكانية «خلق» فرص عمل للشباب، ويستنكر التسوّل من العالم الخارجي، ها هو الآن يتجوّل في فرنسا، التي اتّهمها بعض أنصاره بأنّها تدافع عن الديكتاتورية في تشاد وإفريقيا، وأيضًا يتجوّل في الولايات المتحدة، من أجل الحصول على شراكات، وتمويل، وقروض. ولم يستطع الرجل أن يتحدّث عن رأيه حول الاستفتاء الدستوري، الذي كان يعارض مواده بقوة، واكتفى بالحديث عن أهمية الانتقال إلى الوضع الدستوري. وعلى الرغم من أنّه بدأ برنامجه السياسي عبر مؤسسات الدولة، عن طريق وزارة التربية والتعليم، وحاول جادًّا وضع حدٍّ لإضراب المعلمين، الذين يطالبون بتحسين أجورهم، وسداد متأخراتهم، إلَّا أنّه لم يستطع إيقاف الإضراب الذي ظلّ مستمرًّا، منذ توليه رئاسة الحكومة تقريبًا، ولم يستطع الرجل تقديم أي مبررات مقنعة للشعب، وللغرفة التجارية، فيما يخص زيادة أسعار المحروقات، والتي ترتّب عليها إضرابات واحتجاجات عديدة، ولم يقدم إلى الآن أيّ تصوّر لحل أزمة الغذاء، بعد أن أعلنت حكومته عن دخول البلاد في حالة طوارئ غذائية.

وفي لقاء تلفزيوني، جمع وزير الإعلام الحالي عبدالرحمن غلام الله، والدكتور سيكسيه ماسرا، اتهم السيد غلام الله محدّثه بأنّه يخلط بين النظريات التي قرأها وسمعها والواقع السياسي والإداري للدولة، وأنّه لا يستوعب مدى تعقيد العمل الفعلي في الدولة، وأنّه فقط يتحدّث عن أشياء لا يعرفها الكثير من المواطنين التشاديين، وأغلبهم من البسطاء، الذين يطلقون أحكامًا مباشرة، بمجرد أن يضيق عليهم.

خاتمة

إن الأسئلة التي تطرح نفسها الآن كثيرة ومنطقية، ويتداخل فيها السياسي بالاقتصادي بالدبلوماسي والأمني؛ فهل يستطيع ماسرا أن يتجرأ على طرح نفسه سياسيًّا، كما كان في السابق، خاصة بعد ما شهد من إمكانية اختراق الأحزاب من الداخل، كما حدث لحزب التجمّع من أجل الديمقراطية والتقدم، والحزب الاشتراكي بلا حدود؟ وهل يستطيع إقناع الدول الغربية المؤثرة في السياسة التشادية، مثل: فرنسا وأمريكا،

بأنّه يمكنهم استكمال مشاريعهم في المنطقة عبر تشاد، مع رئيس تشادي آخر؟ هل يستطيع أن يقنع المانحين والممولين الدوليين، بمدّ يد العون للبلاد، في ظل وجود قلقهم الكبير، تجاه الفساد المنتشر في تشاد؟ هل يستطيع عبر رجله الذي وضعه في وزارة التخطيط، إيجاد حلول لمشكلات التنمية؟ والسؤال الأكبر هو: هل يمتلك الجرأة الكافية، في أن يكشف عن بنود اتفاق كينشاسا، الموقع بينه وبين السلطة الانتقالية؟ وهل سوف يترشح للانتخابات الرئاسية القادمة؟ وإذا كانت الإجابة: بنعم؛ فهل سيترشح هو، أو شخص آخر من حزبه؟

ونظرًا لأن الوضع في تشاد معقد، ويسوده الغموض، فلن يكون من السهل التنبؤ بما سوف تؤول إليه العلاقة، بين الجنرال محمد إدريس ديبي، والدكتور الوزير الأول سكسيه ماسرا.

الهوامش والإحالات

(1) Béral Le Grand and Succès Masra, *Tchad, Éloge Des Lumières Obscures: Du Sacre des Cancres à la Dynastie des Pillards Psychopathes* (Paris: Editions L'Harmattan, 2009).

(2) Succès Masra, *Le Courage de la Liberté :12 Lettres Pour Bâtir L'autel du Leadership Serviteur et Transformationnel au Tchad et en Afrique* (Ndjamena: Tchad et Culture, 2022).

(3) "Fatimé Abdelkerim Soumaila, l'ex-trésorière des Transformateurs Nommée Inspectrice Générale Adjointe à l'IGE," *Tchad Infos*, June 20, 2022, https://tchadinfos.com/fatime-abdelkerim-soumaila-lex-tresoriere-des-transformateurs-nommee-inspectrice-generale-adjointe-a-lige/.

(4) "Les Transformateurs: Le Vice-Président Moustapha Mahamat Masri Quitte le Navir," *Tchad Culture*, Octobre 26, 2022, https://tchad-culture.com/les-transformateurs-le-vice-president-moustapha-mahamat-masri-quitte-le-navire/.

(5) Présidence de la République du Tchad, *Décret N°009/PT/2024 Portant Nomination d'un Directeur du Cabinet Civil Adjoint à la Présidence* (Ndjamena: Présidence de la République du Tchad, 2024).

(6) "Tchad : les Évêques Inquiets Après la Répression d'une Manifestation," *Église catholique en France*, Octobre 28, 2022, https://eglise.catholique.fr/sengager-dans-la-societe/vie-internationale-et-missionnaire/531332-tchad-les-eveques-inquiets-apres-la-repression-dune-manifestation/.

(7) Etienne Gatanazi and Reliou Koubakin, "Tchad: Une Cinquantaine de Morts Dans les Manifestations," *DW*, October 20, 2022, https://www.dw.com/fr/tchad-cinquantaine-de-morts-manifestations-contre-la-transition/a-63503279.

(8) Christian Kombe and Françoise Niamien, "Tchad: les évêques quittent définitivement le dialogue national," *Vatican News*, September 22, 2022, https://www.vaticannews.va/fr/afrique/news/2022-09/tchad-les-eveques-quittent-definitivement-le-dialogue-national.html.

(9) "Tchad: l'opposant Succès Masra a quitté le pays," *Rfi*, November 7, 2022, https://www.rfi.fr/fr/afrique/20221108-tchad-l-opposant-succ%C3%A8s-masra-a-quitt%C3%A9-le-pays.

(10) "Tchad: l'opposant Succès Masra a quitté le pays," *Rfi*.

(11) Alexandre Varel, "Tchad/ Succès Masra, président des Transformateurs : "le premier bilan de cette junte est catastrophique"," *Financial Afrik* , April 27, 2021, https://www.financialafrik.com/2021/04/27/tchad-succes-masra-president-des-transformateurs-le-premier-bilan-de-cette-junte-est-catastrophique/.

عرض كتاب

عرض كتاب

التعاون التنموي الألماني - الإفريقي

مجموعة من المؤلفين، التعاون التنموي الألماني بين الواقع والمأمول، (برلين: مؤسسة كونراد أديناور الألمانية للسياسة الدولية، ٢٠٢٣م)، ٧٠ ص.

شيرين ماهر، مترجمة وباحثة في الشؤون الإفريقية، القاهرة.

«مليارات بلا تأثير؟»... هذا التساؤل ليس جديدًا؛ فمنذ فترة طويلة دار جدل سياسي ساخن حول ما إذا كانت المدفوعات الضخمة، التي استثمرتها البلدان الصناعية، في التنمية الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وآسيا، خاصة منذ ستينيات القرن العشرين، قد تمخَّضت عن مكاسب حقيقية على أرض الواقع. هذا النقاش، كان ولا يزال مهمًّا، بينما لا يتمتع التعاون الإنمائي بشرعية اجتماعية دائمة، إلَّا إذا نوقشت - بجانب نجاحاته - الإخفاقات والأولويات لتصحيح المسار. يهدف هذا الكتيب إلى تقديم مساهمة نقدية بنَّاءة، بشأن النقاش حول الإنفاق المالي الألماني، في سياقات التعاون التنموي، والذي انقسم إلى مقدّمة وخمسة فصول، ناقشت مسارات إنفاق الحكومة الاتحادية، في مجالات التعاون التنموي، خاصة في إفريقيا، التي جرى تخصيص الفصلين الأول والثالث للحديث عنها وحدها.

جاء الفصل الأول بعنوان: «سياسة المصالح بدلا من إنقاذ العالم: لماذا يجب إعادة النظر في التعاون التنموي الألماني مع إفريقيا»، لكل من «شتيفان فريدريش/Stefan Friedrich» (١) و«ماتياس كامب/Mathias Kamp»، (٢) مستعرضًا أن مصالح ألمانيا في إفريقيا جليّة، ولا تقبل جدالًا، وهي تُراوح بين الاقتصاد، والأمن، والشراكة السياسية، في منافسة النظام العالمي. ولكن هل تستخدم ألمانيا كل خياراتها وأدواتها لحماية مصالحها في القارة المجاورة؟ الجواب: لا، خاصة بالنظر إلى الاستثمارات الهائلة، التي تدشّنها ألمانيا في مجال التعاون التنموي، وينطبق هذا أيضًا على التطورات المتلاحقة في القارة الإفريقية. إن التحوّل النموذجي، فيما يتعلق بجغرافيا ألمانيا السياسية، وقدرتها الدفاعية، ضروريّ أيضًا في سياستها التنموية تجاه الشركاء الأفارقة. والواقع، فإن السياسات

الإستراتيجية الألمانية، فيما يتعلق بإفريقيا، تغطي مجموعة متكاملة في سياق السياسات، بينما لا يزال التعاون الإنمائي الكلاسيكي مهيمنًا. وهناك تطلّعات إلى أن تُسفِرَ المناقشات الحالية عن نقاش موسّع، وأكثر واقعية، لإعطاء نظرة مغايرة عن إفريقيا.

ووقوفًا على الأسباب التي تدعو إلى تغيّر النظرة إلى إفريقيا، هناك سببان أساسيّان: فمن ناحية، يتعلق الأمر بالتطورات المتلاحقة في القارة الإفريقية نفسها؛ فعلى عكس الصورة النمطية للأزمات التي تعيشها القارة، فإن هناك الكثير من الأشياء الإيجابية أيضًا؛ إذ سجلت دول مثل غانا، وأوغندا، وإثيوبيا، وسيراليون، وموزمبيق، ورواندا، نموًّا اقتصاديًّا مرتفعًا، يربو على ٧٪ سنويًّا، وفي الوقت نفسه، أحرزت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدمًا في مجالات أخرى؛ فقد انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥٧٪ إلى ٣٥٪ منذ بداية الألفية، وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٥١ إلى ٦١ عامًا. وبالإضافة إلى ذلك، تعدّ إفريقيا قارّة شابّة؛ إذ يبلغ متوسط عمر سكّانها حاليًّا ١٨,٨ عامًا (٤٢,٢ عامًا في أوروبا). ومن ثم ستكون إفريقيا هي القارّة ذات النموّ الحضريّ الأسرع، والأكثر ديناميكية. وتتوقّع الأمم المتّحدة أن ينمو عدد سكان المناطق الحضرية في إفريقيا بنسبة ١٧٤٪ بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٥٠م (للمقارنة: أوروبا ٨ في المائة). وسيكون لذلك تأثير أيضًا في الطلب العالمي على الخدمات بجميع أنواعها. ومن المتوقع أن يُبنى المزيد من الهياكل والجسور والمنازل وما إلى ذلك في إفريقيا خلال السنوات العشر المقبلة، مقارنة بأوروبا في مائة العام الماضية.

ومن ناحية أخرى، ترتبط النظرة المتغيّرة لإفريقيا بالتغيّرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، من حيث صعود الصين كبديل عالمي للغرب، وجهود روسيا للظهور على أنّها «مثيرة للمشكلات». كما أن التعاون التنموي الألماني في هيئته الحالية لا يحقق أهدافه الخاصة، كما أنه لا يمثّل عرضًا جذّابًا للدول الإفريقية، في ظل البدائل المتاحة. والواقع فإن هناك خمسة دوافع لإقرار سياسة إنمائيّة جديدة تجاه إفريقيا، وهي:

أولًا: المصالح الإستراتيجية لألمانيا تقع في قلب التعاون التنموي؛ فقد تركت التحديات الاقتصادية والسياسية في السنوات القليلة الماضية بصماتها على تقديرات ميزانية التعاون الإنمائي، الأمر الذي يزيد أيضًا من الحاجة إلى تسويغ النفقات، ووضعها في سياق أكثر قابلية للفهم. كما ينبغي تطبيق ثالوث المصالح الإستراتيجية الأكثر أهميّة: التنمية الاقتصادية، والموقع القوي في المنافسة، وضمان الاستقرار. كما أن تقديم مفاهيم جاهزة صالحة للقارة بأكملها ليس بالأمر الكافي، وبدلًا من ذلك، فإنه يجب التفاوض بشأن التعاون مع البلدان بأسلوب فردي، وبطبيعة الحال، يتطلب الأمر القدرة على منح كل دولة الاهتمام الذي تستحقه، وسيكون من المهمّ أيضًا تكثيف الحوار مع الجهات البحثية الفاعلة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، حيث يمكنهم تقديم مساهمة مؤثرة في تطوير خبرة أكبر، في الحالات الفردية.

ثانيًا: الاستجابة المرنة لمصالح الشركاء الأفارقة، والتخلي عن النهج الأبوي، وهو ما يتطلب فهمًا أفضل لتصورات الجانب الإفريقي. إن تأطير مصالح كلا الجانبين بوضوح يجعل من الممكن تحديد السيناريوهات الرابحة، وتحديد الأولويات عند اختيار الشركاء؛ فلم يعد الغرب الخيار الأول خيارًا تلقائيًّا أمام إفريقيا، ربّما لأنّه غالبًا ما يقدّم عروضًا لا تلبّي حتّى الطلب المحلي؛ إذ تكتسب الطاقة أهميّة خاصّة، لأنها عامل رئيس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، ومع ذلك، يجمع الاتحاد الأوروبي على أنّه ينبغي دعم «إنتاج الطاقة الخضراء» فقط، وهذا بالتأكيد صحيح كهدف متوسط وطويل المدى، إلا أن استبعاد أيّ دعم في مجال الوقود الأحفوري، يعني أن هذا العرض غير جذّاب للعديد من الدول الشريكة، لأنّها بحاجة إلى المزيد من توليد الكهرباء في المستقبل القريب.

ثالثًا: تقديم عروض التعاون بدلًا من عروض المساعدة والتبعية في الشراكة، مع إفساح المجال أمام المساعدات الحقيقية، خاصة في حالات الطوارئ الإنسانية، نتيجة للصراعات العنيفة، والكوارث الطبيعية، والعواقب الوخيمة لتغيّر المناخ؛ إذ يعدّ الاستخدام الصحيح لأدوات التعاون الإنمائي أمرًا بالغ الأهمية. كما يجب أن تكون المساعدات الطارئة سريعة، وغير معقّدة، ومكفولة بدعم مالي قوي، وتنسيق دولي.

رابعًا: إعطاء الأولوية للتبادلات التجارية، بما يعود بالنفع على الجانبين. ولا جدال في أن مساعدات التنمية الغربية كانت مسؤولة عن تطوير جمهورية الصين الشعبية، لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم. وفي إفريقيا أيضًا، لن تنجح التنمية إلا بتعزيز الاقتصاد والتجارة، خاصة وأن أرقام النمو المذكورة أعلاه في العديد من البلدان الإفريقية، لها علاقة كبيرة بحقيقة أن المزيد من دول العالم تبذل جهودًا مكثّفة لدخول السوق الإفريقية. علاوة على أنه يجب عدم فرض المزيد من القيود على الشركات الغربية، في مشاركتها في البلدان الإفريقية. والشيء الإيجابي الذي يجب ملاحظته فيما يتعلق بالتعاون التنموي الألماني، هو أن ألمانيا هي أكبر راعٍ وطني لمنطقة التجارة الحرّة الإفريقية، الأمر الذي يضاعف فرص نجاح الشركات الألمانية الراغبة في الاستثمار في إفريقيا.

خامسًا: ضرورة التعامل مع التعاون الإنمائي، بصفته مهمّة متكاملة تشمل عدّة قطاعات؛ فقد أصبحت ألمانيا الآن الدولة الوحيدة بين دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي لديها وزارة خاصة بها للتعاون التنموي، كما يوفر النهج التعدّدي الألماني في التعامل مع مفهوم التعاون التنموي خيارات إضافية، تتمثل في تضمين القنوات المختلفة خارج نطاق التعاون الحكومي والاقتصادي الثنائي. ويشمل ذلك أيضًا الشبكات القوية لمنظمات الإغاثة، والمؤسسات السياسية وخبراتها المحلية. ولهذه القنوات والشبكات أهمية خاصة، في الوصول إلى الجهات الفاعلة المحلية المتنوعة، ذات التأثير.

وفي سياق متصل، يستعرض الفصل الثالث بعنوان: «تحول عادل لأنظمة الطاقة في إفريقيا» لـ "Anja Berretta"(٣) أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعدّ إحدى مناطق العالم الأكثر تأثّرًا بتغيّر المناخ؛ إذ تؤدي ندرة المياه، ونقص الأراضي الزراعية نقصًا متزايدًا، إلى صراعات عنيفة، وحركات هجرة. كما تُعرِّض الظواهر الجوية المتطرفة سبل عيش ملايين الأشخاص، الذين يعملون في القطاع الزراعي للخطر. والسؤال المُلِحُّ هو: هل ينبغي إنشاء بنية تحتية صديقة للبيئة - قدر الإمكان - مع أخذ التنوّع البيولوجي في إفريقيا بعين الاهتمام؟ وهو ما اصطُلِح عليه بمفهوم «التحول العادل» للطاقة، وهو الهدف الذي جعلته الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) محور تعاونها في إستراتيجيتها الإفريقية، التي اعتمدتها في يناير عام ٢٠٢٣م. ولتحقيق ذلك، تخطط الوزارة لتوسيع شراكات المناخ والتنمية، والتعاون من أجل التنمية الصديقة للمناخ، والعادلة اجتماعيًّا، للمدن وأنظمة الطاقة، وكذلك الاستخدام المسؤول للموارد، وتعزيز سلاسل التوريد المستدامة، ودمج النظم البيئية، والتنمية الاقتصادية، فضلًا عن توسيع آليات الحماية ضدّ المخاطر المناخية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

كذلك يجمع النقاش حول التحول العادل، نحو حياة منخفضة الكربون في البلدان الصناعية، بين ثالوث العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية والربحية الاقتصادية. وغالبًا ما تُعقد المناقشات حول التحول العادل للطاقة في البلدان الإفريقية على خلفية الحديث عن الطاقة المتجدّدة؛ فالبلدان الإفريقية مسؤولة عن أقل من ٣٪ من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، في حين ينبغي تعويضها ماليًّا عن الأضرار المناخية، التي تعانيها بالفعل. ويمكن فهم التحوّل العادل للطاقة، بطريقة تجعل الانبعاثات التاريخية ذات تأثير في مسارات الانبعاثات المستقبلية، بحيث يكون لدى البلدان الإفريقية ميزانية انبعاثات متاحة من أجل تنميتها، والتي استنفدتها البلدان الصناعية بالفعل.

وعلى أرض الواقع، فمن غير الممكن تحقيق التحول في مجال الطاقة على النمط الغربي، في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما ينبغي أن يكون هناك فهم أساسي لحقيقة أن التوسع في استخدام الطاقات المتجددة يعتمد - إلى حدّ كبير - على الإرادة السياسية لصنّاع القرار الوطنيين؛ ولذلك فإنّ التحوّل العادل في مجال الطاقة، في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، بصفته مهمّة للتعاون الإنمائي، يجب أن يشمل - بالضرورة أيضًا - مسائل الحكم الرشيد، والمشاركة السياسية، وإلا فسيكون هناك خطر من أن يُنظر إلى هذا الهدف على أنه تحول يؤدي إلى تفاقم الإشكاليات القائمة. وفي الوقت نفسه، فلا بد من الأخذ في الحُسْبان، أنّ التحوّل في مجال الطاقة على النمط الغربي لا يمكن تحقيقه بسبب الوضع المجتمعي والاقتصادي الراهن في إفريقيا؛ إذ يجب أن تكون أولوية الشمال العالمي هي إزالة الكربون من الاقتصاد، بينما تكون أولوية الجنوب العالمي هي التصنيع.

هناك أيضًا معايير مختلفة لضمان أمن الطاقة في أوروبا وإفريقيا، فعلى الرغم من أن العديد من البلدان الإفريقية لديها موارد أحفورية أساسية لتنميتها، إلّا أن البنك الدولي قد توقّف عن تمويل تطوير مشاريع الطاقة الأحفورية. ولكن منذ أزمة الطاقة العالمية في بداية عام ٢٠٢٢م، وسَّعت العديد من البلدان الصناعية والناشئة استخدام الوقود الأحفوري للإمدادات الوطنية. وكانت الفجوة في إمدادات الطاقة في أوروبا، التي أحدثها الغزو الروسي لأوكرانيا، سببًا في إبرام العديد من اتفاقيات الطاقة الجديدة، بين الدول الأوروبية والإفريقية، وأبدت ألمانيا اهتمامًا بشراء الغاز البحري من السنغال. ومن المفهوم والمشروع أيضًا، أن تحاول أوروبا سدّ فجوة الطاقة لديها، من خلال شراكات جديدة في القارة الإفريقية. ولكن عند القول: إن القارة الإفريقية غنية بالطاقات المتجدّدة، فغالبًا ما يُغفَل أنّ استخدام هذه الطاقة يتطلّب أيضًا تقنية غير متوفّرة. كما إن التحوّل العادل في البلدان الصناعية له معنى مختلف عنه في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وغالبًا ما تدور المناقشات حول العدالة بشأن تغيّر المناخ في البلدان الإفريقية، على خلفية مبدأ: المُلوِّث يدفع. وفي الوقت نفسه، تعني العدالة لهذه البلدان، استخدام مواردها الأحفورية من أجل تنميتها؛ ولذلك، فإن مفهوم الانتقال العادل، الذي يركّز على التغيير البيئي والاجتماعي، هو مفهوم لا تستفيد منه معظم البلدان الإفريقية، وإنما يرى الشركاء الأفارقة تناقضات، بين سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال المناخ والطاقة، وأهدافه متوسطة وطويلة الأجل. وهناك أسباب لهذه السياسة، يجب مناقشتها في حوار مشترك، لعدم فقد المصداقية. ويتضمّن هذا أيضًا مناقشة صريحة وأمينة، لتدابير الحدّ من ثاني أكسيد الكربون، على مستوى العالم، مثل: فرض ضرائب على الكربون، أو غيرها من أشكال تسعير منتجات الكربون، التي تُتَداوَل دوليًّا. ومن أجل التخفيف من الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، فلا بدّ من إتاحة التكنولوجيات الخضراء للبلدان الإفريقية. وفي علاقات الشراكة بين أوروبا وإفريقيا، ينبغي أن تؤخذ احتياجات التنمية والتصنيع في القارة على محمل الجد؛ وهذا يعني دعم مشاريع البنية التحتية المدرجة في «أجندة ٢٠٦٣: إفريقيا التي نريدها». وتعدّ أجندة ٢٠٦٣، التي نشرها الاتحاد الإفريقي، بمنزِلة دليل إستراتيجي لتنمية القارة، ويمكن لألمانيا أن تساعد في ضمان تنفيذ مشاريع البنية التحتية تنفيذًا صديقًا للبيئة، وبأقل قدر ممكن من الانبعاثات. وهذا من شأنه أيضاً أن يخلق بديلًا لمبادرة الحزام والطريق الصينية، التي دفعت العديد من البلدان إلى مستويات عالية من الديون. كما أن تحسين وبناء البنية التحتية للنقل والطاقة، القادرة على التكيف مع تغير المناخ في القارة الإفريقية، يصب في مصلحة أوروبا أيضًا؛ لأن هذا سيجعل التجارة مع إفريقيا أسهل، وأكثر جاذبية.

والواقع، فإن الفرصة العظيمة تكمن في التحول العادل والمستدام للاقتصاد والصناعة، في مجال المعادن المهمة، اللازمة لتحول الطاقة. لقد تغيّر الوضع الجيوسياسي مع الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، والتوترات بين الولايات المتحدة والصين، بحيث اكتسبت مسألة توفير المواد الخام اللازمة لانتقال الطاقة،

وتأمين سلاسل التوريد المقابلة، أهميّة جديدة، خاصة وأن سياسة المناخ تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. وعندما يتعلق الأمر باستخراج الوقود الأحفوري، والمواد الخام الأخرى، فإن دور إفريقيا في سلسلة القيمة يقتصر على تصدير المواد الخام غير المعالجة، الأمر الذي جعلها عرضة لتقلّبات الأسعار العالمية من ناحية، وللدخول المنخفضة، وتقلص فرص العمل من جهة أخرى. إن مواصلة معالجة المعادن والفلزات المهمة، مثل: الليثيوم، والكوبالت، والبوكسايت، في إفريقيا نفسها، يمكن أن يعزز حركة التصنيع في القارة، من خلال خلق القدرات الإنتاجية اللازمة هناك، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى نمو القارة اقتصاديا.

ويمكن للدول الإفريقية أن تطالب باستثمارات، لخلق قدرات موازية، في إطار شراكات المواد الخام، واتفاقيات الاستثمار، لكونها تتمتّع بموقف تفاوضي قوي، بسبب الطلب المتزايد على المواد الخام الخضراء. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحول التعاون التنموي الحالي، إلى تعاون اقتصادي على قدم المساواة. ويجب إعداد التشريعات لمواجهة الطلب المتزايد على المعادن والفلزات، بطريقة تضمن الشفافية والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وإعادة استثمار الأرباح في البلدان المعنية، كما تعدّ المعايير البيئية والاجتماعية، والحوكمة المحددة (المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الإدارة الجيدة) في إدارة المواد الخام، ضرورية أيضًا، لضمان أن التنمية التي يتطلبها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، متوافقة بيئيًّا واجتماعيًّا. وفي ظل هذه الظروف، فإن الشراكة الإستراتيجية، قادرة على ضمان أمن المعادن الحيوية، وما يرتبط بها من القدرة التنافسية لألمانيا وأوروبا، وتعزيز التحول العادل للبلدان الإفريقية بالصورة التي تراها مناسبة.

تكمن أهمية ما سبق عرضه في التأكيد على:

- ضرورة أن تكون النتائج الفعلية هي المعيار، وليس النيّات الحسنة، والعمل على صياغة السياسات – بما في ذلك سياسة التنمية – بقيم ومعايير، تُقاس بنتائجها الفعلية. وبدلًا من استحضار مفهوم «الشراكة المتكافئة» استحضارًا أجوف، فإنه يتعيّن تطبيق الممارسة العملية، فيما يخص تنمية علاقات الاحترام مع الشركاء، بأسلوب أكثر اتساقًا.
- أهمية احترام الشريك كفاعل، واستيعاب أن الهياكل التي أُنشئت في الحقبة الاستعمارية في البلدان الإفريقية، لا تزال تترك بعض آثارها في الحاضر، كما يتوجّب الإفصاح بوضوح عن المصالح الخاصة، ودوافع العمل، لزيادة المردود التنموي، وحفاظًا على المصداقية.
- عدم الكيل بمكيالين، واحترام الشركاء، وأخذ مصالحهم على محمل الجد؛ فعلى سبيل المثال، وفيما يخص ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي في البلدان الصناعية التقليدية، فإنه ينبغي أيضًا النظر بعين الاهتمام إلى المصالح المركزية، المتعلّقة بأمن الطاقة في العديد من البلدان. فإذا كنا في بلدان أخرى ندعم استخدام الطاقات المتجدّدة فقط، بينما نسمح لأنفسنا بالمزيد من استخدام الفحم، في ظل تراجع موارد الطاقة، فهذا يعطي انطباعًا للشركاء بأنّ أمنهم الطاقيّ ليس على القدر نفسه من الأهمية.

الهوامش والإحالات

(١) د. ستيفان فريدريش: رئيس قسم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في KonradAdenauerStiftun.

(٢) ماتياس كامب: مستشار في قسم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في KonradAdenauerStiftung.

(٣) أنجا بيريتا: رئيسة البرنامج الإقليمي لأمن الطاقة وتغير المناخ في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومقره الحالي نيروبي، كينيا.

عرض كتاب
الاستعراب بتونس في عهد الاستعمار الفرنسي

د. نجاة الطاهر قرفال، خطاب الاستعراب بتونس في عهد الحماية: الخصائص والخلفيّات

(تونس: مجمع الأطرش لنشر الكتاب المختصّ وتوزيعه، ٢٠٢٠م)، ٣٦٣ ص.

د. عمّار عبد الله بوملاّسة، باحث مهتم بالشؤون العربية والإفريقية، تونس.

اشتمل الكتاب على ثلاثة أبواب، في كلّ باب فصلان، ولكلّ فصل ثلاثة مباحث، فضلًا عن مقدّمة تأطيريّة، وخاتمة جامعة لأهمّ نتائج البحث الوارد في متن المؤلّف.

احتوت المقدّمة أهمّ العناصر التي تقتضيها الأبحاث الأكاديميّة، في التّنصيص على موضوع الرّسالة، وأطروحتها، ودوافع البحث، ومحتواه، ومنهج الدّراسة، والدّراسات السّابقة لها، وعرض الصّعوبات.

الباب الأول: اشتمل الباب الأوّل التّأطيريّ، الموسوم بـ«حول الخطاب والاستعراب» على فصول عدّة:

- **الفصل الأوّل:** «حول الخطاب، من حيث مفهومه وأنواعه ومدارسه»، وقد تناولت مباحثه الثلاثة، المكوّنات الواردة في عنوانه؛ فكان في المبحث الأوّل النظر في مفهوم الخطاب: لغة واصطلاحًا، وتكفّل المبحث الثّاني بالنّظر في أنواع الخطاب، في حين اهتمّ المبحث الثالث بتنوّع المدارس في هذا المجال.
- **الفصل الثاني:** وتناول الفصل الثاني «قضيّة الاستعراب ومتعلّقاته»؛ فوقع الاهتمام في مباحثه الثلاثة على التوالي، بالاستشراق: لغة واصطلاحًا، ثمّ بالاستعراب: لغة واصطلاحًا، ثمّ متعلقات الاستعراب، من حيث المراحل والأعلام والمدوّنة.

الباب الثاني: وجاء الباب الثاني تحت عنوان: «خصائص الخطاب الاستعرابيّ»، وفيه فصلان:

- **الفصل الأول:** اهتمّ فصله الأوّل: «خاصّيّة التنوّع والشمول»، في مباحثه الثلاثة تباعًا بالآتي: خاصّيّة الإبداع، وخاصّية الإقناع، وخاصية الإشباع.

- **الفصل الثاني:** واهتمّ الفصل الثاني: «خاصّية التّنازع الحضاريّ»، بالنظر في سمات ثلاث، تميّز بها خطاب الاستعراب، وتوزّعت على مباحث ثلاث: سمة التّعالي والاستكبار، وسمة التّحقير والاستصغار، وسمة التّثمين والاعتبار.

الباب الثالث: أمّا الباب الثّالث، وعنوانه: «خلفيّات الخطاب الاستعرابيّ وآليّات نشره»، ففيه فصلان:

- **الفصل الأول:** كان مدار الفصل الأوّل فيه على خلفيّات الخطاب الاستعرابيّ.
- **الفصل الثاني:** وكان مدار الفصل الثاني على آليات نشر الخطاب الاستعرابيّ. وتمثّلت الخلفيّات في الخلفيّة التّشريعيّة، والخلفيّة التّنصيريّة، وتمثّلت الآليّات في: آليّة التّعليم والإعلام، وآليّة التّرجمة والتّصنيف، وآليّة الخدمات والعلاقات.

ومن المسائل المهمّة التي يمكن الوقوف عندها، مفهوم الاستعراب، وتمييزه عن مفهوم الاستشراق الأكثر رواجًا. فقد عدّت المؤلّفة أنّه لا يمكن أن يعدّ مستشرقا من درس حضارة العرب، وهو من غير العرب، ومن غير الغرب؛ فاليابانيّ، والصّينيّ، والروسيّ – مثلًا – هؤلاء أكثر إيغالًا في الشّرق، من حضارة العرب في الشّرق. وخلصت إلى القول: إنّ الاستشراق ليس استعرابًا، وإن كان يشاركه في الوسائل والغايات. وقدّمت تعريفًا للاستعراب، مفاده أنّ «الاستعراب، هو اشتغال غير العربيّ بحضارة العرب، اشتغالًا معرفيًّا». وميّزت بين المستشرق والمستعرب: فالأوّل وجهته الشّرق عامّة، وأمّا الثّاني فوجهته العرب حضارة ولغة. فليس المستشرق مستعربًا، إلاّ متى درس حضارة العرب في بلاد المشرق، وليس المستعرب مستشرقًا، إن درس حضارة العرب في بلاد الغرب الإسلاميّ.

وقد انتخبت الباحثة مدوّنة لثلّة من المستعربين الفرنسيّين، الذين اهتمّوا بالعربيّة زمن الاستعمار الفرنسي في تونس، والذين خاضوا في مجالات معرفيّة متعدّدة، تتعلق بالتاريخ، والسياسة، والجغرافيا، والاقتصاد، والعلوم الإسلاميّة، والفلسفة، والفكر، والاجتماع، وعلم النفس، وغيرها، وذكرت منهم: أبريبا جول (Abribat Jules)، برشي ليون (Bercher Léon)، برانشفيق روبار (Brunschvig Robert)، دمارسمان أندريه (Demeerseman André)، مرصي جورج (Marçais Georges)، ومنشكور شارل (Monchicourt Charles وغيرهم.

نتائج لمدونة أعمال ثلة من المستعربين الفرنسيين

وقد نقّبت الباحثة في أعمالهم، وتتبّعت خطاباتهم، وتمكّنت من الوصول إلى جملة من النّتائج المهمّة نجملها في الآتي:

١- إنّ الاستعراب الفرنسيّ يمثّل مكوّنًا مشتركًا بين قطبين حضاريين، أُصطلح عليهما بالشّرق والغرب، وهما يتفرّعان إلى الشرق العربيّ الإسلاميّ، والغرب بشقّيه الغربيّ الأوروبّيّ، والغربيّ العربيّ المغاربيّ.

إنّه مكوّن مشترك بين تونس، ومن ورائها المغرب العربيّ من جهة، وفرنسا من جهة أخرى. وهو مكوّن من مكوّنات المشهد الحضاريّ المعاصر كله.

٢- ليس الخطاب الاستعرابيّ خطابًا واحدًا، وإنّما هو خطابات: خطاب معرفيّ علميّ، يعلن عن اختياراته واستكشافاته، ويقيّم ما توصّل إليه، وخطاب أيديولوجي مذهبيّ، لا يخفي توجّهاته الفكريّة، ومواقفه الإقصائيّة، وخطاب براغماتيّ منفعيّ، يظهر فيه التّزلّف، وتغيب فيه المبادئ الإنسانيّة، وخطاب تربويّ تعليميّ يحوي رؤى قيميّة، ويحمل مشاريع إصلاحيّة، وخطاب إشهاريّ دعائيّ يصوّر فيه الآخر من زاوية نظر الرّائي وحده؛ فإن كان صنوًا له جمّل صورته، وتماهى معه، وإن كان له خصمًا أو منافسًا قلب له ظهر المجنّ.

٣- الخطاب الاستعرابيّ متطوّر، والأسباب الكامنة وراء تطوّره تتعلّق به ذاتيًّا؛ فهو منهج لغويّ، وتطوّر اللغة يقتضي تطوّر الخطاب. وحين يتنزّل الخطاب على الواقع يكون قد خضع لقانون التطوّر، الذي يتحكّم في الواقع ومتغيّراته. ومن نتائج هذا التطوّر، أنّ جملة من مثقّفي تونس في تلك الحقبة قد انكشفت لهم طبيعة الخطاب الاستعرابيّ، ودفعتهم إلى التّعامل مع الآخر الفرنسيّ، شرط أن يكون ذلك التعامل معتبرًا الهويّة التّونسيّة. ومن نتائج هذا التطوّر، الذي شهده الخطاب الاستعرابيّ بتونس زمن الحماية، أنّ الخطاب الصحفيّ التونسيّ قد انتهج طرقًا جديدة في التعبير عن قضاياه. ومن النتائج كذلك، ظهور نخبة من المستعربين، تنادي بحقّ الشّعوب في تقرير المصير، وأعلنت ذلك، فانشقّ صفّ المستعربين بين منادين بحقّ التّونسيّ في العيش الكريم الحرّ، وبين مقرّين بتفوّق المركزيّة الأوروبيّة، وحقّها في الهيمنة على الشّعوب المستعمرة.

٤- الخطاب الاستعرابيّ رغم نموّه الذّاتيّ، وتنميته للحقول المعرفيّة التي ينتمي إليها، فإنّه خطاب ذو حدود؛ فهو منشدّ في الغالب، إلى المرجعيّ والأيديولوجي؛ إذ لا يكاد المستعرب، وهو ينشئ خطابه، يتخلّص ممّا استقرّ في خلده من أفكار وعقائد، تحوّلت بفعل الزّمن إلى مرجعيّات ثابتة، شديدة التّأثير فيه، حتى إنّه يعجز عن رؤية المختلف رؤية موضوعيّة، خالية من الذاتية والانفعاليّة والانطباعيّة.

٥- يتفاوت في الخطاب الاستعرابيّ أثر الأيديولوجيا الاستعماريّة تفاوتًا ملحوظًا، ولكنّ هذا النّوع من الأيديولوجيا لا ينقطع عن خطاب المستعربين انقطاعًا مطلقًا. ويمكن الحديث عن تحالف بين الاستعرابيّ والاستعماريّ، وقد تجلّى ذلك - خاصة - في الخدمات، والعلاقات، وتصوير المحتلّ في أبهى الصّور الإنسانيّة، وتغطية كلّ معالم الغطرسة والتّعسّف والوحشيّة، التي سيتكفّل بالكشف عنها الخطاب الاستغرابيّ، وخاصّة منه ما بعد الاستعماريّ.

٦- لم يكن الاستعراب الفرنسيّ لينجو من أيادي المستعمرين، وجناياتهم عليه؛ فقد سجّل الخطاب

الاستعرابيّ ذاته في مواضع كثيرة منه دفاعًا مستميتًا من لدن المستعرب، عن مقترحاته في مجالي: التعليم والسياسة بخاصّة. لقد انشقّ أرباب الاستعمار إزاء المستعربين إلى شقّين: شقّ يقبل نتاجهم، وينشره، ويثمّن آراءهم، ويتعاطف معهم، وشقّ مناوئ لكلّ خطوة كان يخطوها المستعربون، وخاصة نحو تطوير العلاقات مع الآخر، وتغيير طرائق التّعاطي معه. لقد عطّل الاستعمار جهود الكثيرين، وحال تعسّفه ضدّهم دون طموحاتهم، وضيّق عليهم بمهامّ تكليفيّة، حالت دون إبداعهم المعرفيّ، وإضافاتهم العلميّة، وربّما يكون النّفوذ الاستعماريّ، قد عطّل كذلك تفكيرهم، في بناء تصوّرات إنسانيّة حقيقيّة.

٧- الاستعراب الفرنسيّ بتونس، كان له دور في صراع الهويّة؛ فقد نبّش المستعربون عن روافد الحضارة التونسيّة، بما في ذلك القرطاجيّة، والرومانيّة، والإسلاميّة؛ فحرّكوا السّواكن، وزعزعوا المسلّمات، ومن ثمّ كان لخطابهم بدل الدّور الواحد، أدوار ثلاثة:

دور أوّل: تجلّى في تطوير وعي التّونسيين بهويتهم العربية الإسلاميّة، ولغتهم العربيّة، وانتمائهم الوطنيّ.

دور ثان: ومفاده أن تحقيق التّواصل بين الشرق والغرب، أو بالأحرى: حضارتهم وحضارة الآخر، قد أيقظ الاستعراب بأنشطة روّاده الكثيرة: عدًّا ونوعًا، وفي مقدمتها: النّشريّات والمؤتمرات على وجه التّحديد، وأيقظ الرّغبة في التواصل مع الشرق الإسلامي، بل الحاجة إلى ذلك. وكذا الشأن مع الغرب الإسلامي، ممثّلًا بطرابلس الغرب، والجزائر، والمغرب الأقصى، انطلاقًا من تونس. بل إنّ الحاجة إلى الغرب الأوروبّيّ، كانت هي الأخرى مناسبة في بلورة الهوية الحضارية.

دور ثالث: تمثّل في تفاعل الطّلائع التّونسيّة مع تساؤلات المستعربين، هذا التفاعل الذي راوح بين التكامل والتمايز، وفي ذلك إشارة واضحة إلى ما هو خصوصيّ، تتفرّد به أمّة دون أخرى، وما هو كونيّ، يستجيب لتصوّرات الجنس البشريّ، وانتظاراته حيثما كان.

- **أهمية الكتاب**

تكمن أهمّية هذا الكتاب - في تقديرنا - في أمور ثلاث:

الأول: كونه بحثًا أكاديميًّا، تحرّت فيه الباحثة الدّقّة العلميّة، والصّرامة المنهجيّة، والتّعمّق المعرفيّ.

الثّاني: ندرة الكتابات في مسألة الخطاب الاستعرابيّ؛ إذ كثيرًا ما يُنشَغل بالقضايا المثارة، دون الانتباه إلى الخطاب الذي صيغت به هذه القضايا. والحال، هو أنّ تحليل الخطاب قد يكون – أحيانًا - أبلغ في إيراد المقصود.

الثّالث: أنّ الدراسات المهتمّة بالإنتاج الاستشراقيّ، أو الاستعرابيّ، كثيرًا ما تغلب عليها العموميّات والشمول، ونادرًا ما تتناول صنفًا معيّنًا من المستشرقين أو المستعربين، أو تتناول بلدًا بعينه، الأمر الذي عملت الباحثة - في هذا المؤلّف - على تداركه؛ فجاءت مدوّنتها مقتصرة على نماذج من المستعربين الفرنسيين، في ارتباطهم بمكان محدَّدٍ، هو البلاد التونسيّة، وبزمن مضبوط، هو فترة الاستعمار.

قراءة في كتاب: مجتمعات البادية في الغرب الإسلامي

مجموعة من المؤلفين

(القنيطرة: مختبر التاريخ والتراث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، ٢٠٢٣م)، ٣٠٤ ص.

د. فيصل علي سعيد، باحث يمني مقيم بالمغرب، القنيطرة.

الكتاب الذي نقرأه اليوم هو مؤلف جماعي، شارك فيه عدد من الباحثين المتخصصين في التاريخ الوسيط، وأصدره مختبر التاريخ والتراث، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ابن طفيل، المملكة المغربية، وهو من تنسيق الدكتور حميد الفاتحي، رئيس شعبة التاريخ والحضارة، وتقديم الدكتور جمال الكركوري، عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

يتناول الكتاب جملة من القضايا، ذات الصلة بمجتمعات البادية في الغرب الإسلامي، ومعلوم أن هذا الموضوع، رغم ما أنجز فيه من أعمال خلال السنوات الأخيرة، إلّا أنّه يظلّ بكرًا ومغريًا بالبحث، للغوص في عوالم البادية، وفي تاريخها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك اعتمادًا على رؤى ومقاربات متجدّدة.

ينسج الكتاب، في تحديد مفهوم مجتمعات البادية، على منوال مقدمة ابن خلدون؛ فالبدو هم: «المنتحلون للمعاش الطبيعي»؛ فمنهم المستقرون الممارسون الزراعة، وتربية الغنم، والبقر، وارتياد المسارح، والمياه، ومنهم الرُّحَّل، الذين يقطعون المسافات الطويلة بحثًا عن الماء، واتقاءً للجو الحار أو البارد. ولعلّ هذا التحديد يطرح إشكالية مركبة، تروم ضبط العلاقة بين البدو أنفسهم، على اختلاف أصنافهم، والعلاقة بالمجتمعات الحضَرية.

وهكذا، فقد ضم الكتاب أربعة عشر مقالًا، مقسمة على أربعة محاور رئيسة: ثلاثة منها باللغة العربية، ومحور باللغة الفرنسية؛ خصِّص المحور الأول لدراسة إشكاليات البنيات، ومحاولة تحديد أنماط الإنتاج، بمنهج مقارن، ثم العلاقات الناجمة عن ذلك. أمّا المحور الثاني، فضمّ مقالات جابت مجالات البادية وتشكيلاتها القبَلية، وأحاطت بالحِرف، والصنائع، والتقنيات،

والمنتجات. واشتمل المحور الثالث على رصد الفئات الاجتماعية بالبوادي، وعُرِّج على قضايا المهمشين، والمرأة، والطفولة، والتراتب الاجتماعي. وفي المحور الرابع (القسم الفرنسي)، ناقش الكتاب موضوعين متباينين؛ الأول: عن اعتداءات البدو على الأوساط القروية ببلاد المغرب، بين القرنين السابع والثامن الهجريين / الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، أما الثاني: فيكتسب طرافته من اهتمامه بتاريخ المراحيض، وأماكن الراحة في القرى بالغرب الإسلامي الوسيط.

المحور الأول: وخصِّص لدراسة إشكاليات البنيات، ومحاولة تحديد أنماط الإنتاج، بمنهج مقارن، وضم أربعة مقالات

المقال الأول: ضم «إشكالية وجود بنيات فودالية بالمجتمع الأندلسي» (حالة إقليم بلنسية)، وهو للباحث الفرنسي المتخصص في الدراسات الأندلسية، بيير گيشار(Pierre Guichard)، ومن ترجمة وتعليق الباحث إدريس لحميم.

وقد انطلق الكاتب من الصورة النمطية للمجتمع الفيودالي التقليدي، لتفسير القليل ممّا نعرفه عن مجتمع بلنسية المسلم، قبل الغزو المسيحي؛ ذلك المجتمع الذي كان يتّصف ببنية أنموذجية على الأقل، من تلك التي كانت سائدة في شرق الأندلس (طرطوشة، جزر البليار، مرسية). وعلى الرغم من ذلك، فإن الاستئناس بـ«أنموذج» سيكون مفيدًا، لأنه يسمح بوضع العناصر غير المتجانسة في تلك الوثائق، في إطار جامع. والهدف من كل ذلك، هو التحقق ممّا إذ كانت القسَمات الأساسية، التي تنطبق على المجتمع الفيودالي، وجدت أم لم توجد، ضمن النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأندلسي.

ومن خلال حوارات مستلهمة من العلوم الاجتماعية الحديثة، أُقتُرِحت مفاهيم «نمط الإنتاج الآسيوي» و«المجتمع الأتاوي»، لتوصيف أنموذج نظام، قائم على معطيين أساسيين، ومتعارضين:

- وجود مجتمعات القرى، التي تملك أكبر حصة من الأراضي.
- وجود طبقة حامة، تستحوذ على قسط من فائض إنتاج الاستغلاليات الريفية، بفضل الأراضي التي تمتلكها، وبحكم العلاقات التي تربطها بأجهزة الدولة. وعلى الرغم من ذلك، فإنها لا تشكّل طبقة اجتماعية، تستمد القسط الأكبر من مداخيلها من الحقوق التي تمارسها، كما هو الشأن بالنسبة للمجتمع الفيودالي في الغرب الأوروبي.

وخلص المقال، إلى أن التعريف ليس هو التفسير؛ لكن له أهمية، لمحاولة فهم مجتمع الأندلس، ومقارنته بمجتمعات أخرى من الصنف نفسه، كمجتمعات المغرب على وجه الخصوص، عوض المجتمعات المسيحية الإسبانية.

المقال الثاني: لصاحبه رفيق الغازي، وناقش فيه موضوع «حيازة الأرض والماشية، وأثرهما في بوادي المغرب الأقصى الوسيط»، وحاول تسليط الأضواء على واقع البوادي المغربية الوسيطية، بتناول إشكالية تأثير كل من الأرض والماشية في دورة الحياة البدوية بالمغرب الأقصى الوسيط، ورصد التفاعلات المتحكمة في العلاقة بين الإنسان ومجاله، سواء في الأرض الصالحة للعيش والاستقرار والاستثمار، باعتبارها وسيلة لإنتاج ضروريات العيش، من زراعة وفلاحة ورعي وغرس، وتربية للماشية والدواجن، أو ما يهمّ مجتمعات الرحل، الباحثين عن مواطن الكلأ والماء، لقطعان الماشية والإبل.

وخلص المقال إلى أن الأرض شكّلت ركيزة علاقات الإنتاج البدوية في بوادي المغرب الأقصى، الذي تواترت فيه الأنشطة الفلاحية، دون إغفال الحضور النسوي في بعض الأنشطة.

المقال الثالث: لصاحبه عبدالغني العماري، وعنوانه: «تأملات في العلاقة بين البادية والمدينة ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط»، قدم مقاربة أولية لمفهوم البادية، الذي عكسه التشريع الإسلامي، وطرح قضية التغيرات الجذرية، التي طرأت على ملكية الأرض، بدخول الإسلام إلى المنطقة، وعلى طرق استغلالها واستثمارها، مرورًا بالتحديات التي واجهها الفلاحون والمزارعون، ومنها: الطبيعية والبشرية، وأثرها في العلاقات الاجتماعية عموديًّا وأفقيًّا، وهو ما ترتب عنه إشكالات قانونية - شرعية، كما أشار إلى ما أسماه: «العلاقة الاستنزافية والصراعية بين المدينة والبادية»، بما تفرضه المدينة من ممارسات جبائية، بمقدار قوة السلطة، وقدرتها على إخضاع مجالها، وتحولها إلى سلطة مستهلكة، ومنفقة للثروة الاجتماعية في قطاعات طفيلية، وهو ما يدفع البادية لإعلان «العصيان» والمقاومة؛ حيث ظلت البوادي منبعًا للحركات الاجتماعية، نتيجة حدوث تضادّ بين طرفين، يختلف موقعهما الاجتماعي.

المقال الرابع: كتبته الباحثة ليلى الفرشيوي، وموضوعه: «مجتمع البادية وآثاره السياسية والعسكرية في إمارة تاهرت الرستمية»، واستنطقت الكاتبة في مقالها هذا الروايات المتعلقة بالتاريخ الإباضي، للوقوف على بادية تاهرت. وتمظهر ذلك في الجوانب السياسية والعسكرية في مسار الأحداث التاريخية. وتناولت فيه الإطار الجغرافي للإمارة الرستمية، ومظاهر السطح، وأثره في تشكيل العنصر البشري، وإسهامه في صناعة تاريخ الإمارة الرستمية؛ فقد شكلت بادية تاهرت خزانًا بشريًّا، عاشت فيه العديد من القبائل، التي والت الرستميين. وتمكنت البادية من التأثير في مدينة تاهرت، وفي مختلف جوانب الحياة، سيما السياسية والإدارية والعسكرية؛ فقد استحوذت القبائل على المناصب الإدارية وغيرها، كالقضاء، والحسبة، وبيت المال، بل وصل الأمر إلى تعيين الأئمة وعزلهم.

المحور الثاني - واشتمل على أربعة مقالات كذلك، تمحورت حول الاقتصاد، وجغرافية القرى، أو المجال، كما تسميه الكتابات المغاربية

المقال الأول: وجاء بعنوان: «المجال والإنسان بالبادية الأندلسية من خلال فتاوى ابن الحاج التجيبي» (ت ٥٢٩هـ/ ١١٣٤) لكاتبه هشام البقالي، وبيّن فيه أن المدوّنات الفقهية بمجال الغرب الإسلامي مارست دورًا مهمًّا ومحوريًّا، في التأسيس لنظام سوسيو - اقتصادي متوازن، من خلال تلك الفتاوى والأجوبة الفقهية، التي حاولت فهم المجتمع، على أساس المزاوجة بين الشرع والأعراف والعادات، وعمل أهل البلاد. ولذلك انبرى فقهاؤنا، ومنهم ابن الحاج التجيبي الأندلسي، للإجابة عن مجموعة من القضايا، تتعلق بالبادية الأندلسية، ارتباطًا بأسسها ونظمها القانونية.

ويجد المتفحص لنوازل ابن الحاج، إشارة إلى أنواع الملكية العقارية، والأنشطة الفلاحية المرتبطة بها، والمشكلات التي تعتريها بين الفينة والأخرى، نظرًا للطوارئ التي تحدث للإنسان في تعاملاته اليومية، لجهله الأحكام الشرعية لتلك الطوارئ. وتزخر هذه النوازل بنصوص وافرة عن الملكية الجماعية، والملكية الفردية للأرض، وأراضي الأحباس، كما تقدم إفادات جمّة عن أشكال استغلال الأرض: مزارعةً، ومساقاةً، ومغارسةً، وكراءً، مع ما ينجم عن ذلك من مشكلات بين مالك الأرض والعامل – الأجير أو المكتري، القائم على استغلالها، وهو ما أثارته مسألة تربية الماشية والرعي، نتيجة كثرة القطيع بالأندلس، والاضطرار لاتخاذ أجراء لرعي الماشية وتعهدها.

المقال الثاني: وفي السياق ذاته، تناول أحمد بودرة في مقاله: «منتجات مجتمعات البادية ودورها في تطوير الحرف والصنائع الحضرية بمغرب العصر الوسيط»، وسرد فيه بعضًا من المنتجات بوادي المغرب الوسيط، ومنها الفلاحية بكثرتها، التي لا تخلو منها بادية، ومساهمتها في تحويل مستعملها من قساوة البادية، إلى بعض رقة الحضارة. وفيما يتعلق بالمنتجات المعدنية في البادية، فإن وجودها في البوادي لضرورة طبيعية، باعتبارها مستخرجة من باطن الأرض؛ إذ إن استخراج المعادن، لا يتناسب وجوده في الحواضر. وكشفت المصادر النماذج الرائجة والمتداولة، من مخبوءات العصر الوسيط من تلك المواد، التي استمر وجودها، ممّا يعدّ خير دليل، على أن البوادي المغربية ظلّت تقدّم موادَّ لها بالغ الأثر، في تحريك عجلة التجارة.

ولم تكن منتوجات البوادي لسدّ حاجيات الطالبين فقط، بل باتت سلع المتاجرين بها، جالبة لأسباب العيش الضروري، وحتى بعض الكمالي. وغدت ظاهرة تحكم المكان، وموجهًا أساسيًّا للحياة العامة والخاصة، ومفتاحًا لفك الغموض الذي طغى على بنية البوادي عمومًا، والوصول إلى إدراك كنه ذلك كله، في إطار منظومة الرواج السلعي، والابتكار الحرفي.

المقال الثالث: لصاحبه حميد الفاتحي، وناقش فيه موضوع: «مدغرة الوسيطية: ملامح البنيات الاقتصادية والاجتماعية للقبيلة والمجال»، حيث أكد أن الخوض في موضوع البنيات الاجتماعية والاقتصادية، يحتاج إلى عُدَّةٍ مصدرية، بإمكانها أن تتيح التعامل معه منهجيًّا ومعرفيًّا، غير أن هذا لا يمكن اتخاذه ذريعة للاستسلام، وحسبه – كما قال – في هذه المساهمة، محاولته الإلماع إلى الموضوع، برصد أثر العناصر الطبيعية في تحديد وظيفة المنطقة، باعتبارها حاضنة لأنشطة فلاحية، خاضعة لحتمية جغرافية، لا سبيل لإنكارها، وجسرًا لعبور تجارة القوافل، باتجاه بلاد السودان، والتجارة البحرية مع الموانئ المتوسطية، ممّا أنتج تفاوتًا اجتماعيًّا، وصراعات انعكست على النسيج البدوي في ترحاله واستقراره، كما ظهر ذلك في صورة تضادّ، بين مدينة سجلماسة، ومحيطها المدغري.

وعلى هذا الأساس، تفاعل البناء الاجتماعي على خلفية التقسيمات القبَلية والفئوية، قبل ظهور عنصر «الشرَف»، ودخول الأشراف إلى مدغرة في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، والذي أعطى بعدًا جديدًا للعلاقات الاجتماعية. وهو ما يجعل فهم الموضوع قاصرًا، دون الخوض في امتداداته الزمانية والمكانية، على سبيل التمييز والمقارنة.

المقال الرابع: وتطرقت سمية إد سعيد في مقالها المعنون بـ«الأشكال الطبوغرافية وانعكاساتها على الطوبونيميا بمجالات انتشار صنهاجة الصحراء»، حيث عدّت الطوبونيميا رافدًا للبحث عن تاريخ صنهاجة الصحراء، في ظل العوز المصدري، وشح الكتابات عنها، وذلك للكشف عن الغموض الذي يلف المجال، سواء من الناحية الجغرافية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو اللغوية، أو التاريخية؛ فالمواقع الجغرافية لهذه القبائل، تبرز تفاعلات إنسان صنهاجة، ليس فقط مع الصحراء، بل مع طوبوغرافيا المنطقة، التي فرضت نفسها، وهذا ما نلاحظه في أسماء الأماكن القروية الموجودة في هذا الإقليم، حيث اقتُبِس عدد منها من البيئة التضاريسية الجبلية.

ويتّضح أن الأعلام المكانية، في مجالات انتشار صنهاجة الصحراء، تبين الأصل الأمازيغي، من خلال لغة ساكنة صنهاجة الصحراء، التي أطلقت الاسم على هذا المكان، الذي استوطنته؛ فتركت فيه بصمتها الحضارية والثقافية، وعكست التفاعل الحاصل بين الثقافتين: الأمازيغية والعربية.

المحور الثالث - وموضوعه: «الفئات الاجتماعية بعوالم البادية»، واندرجت فيه أربعة مقالات

المقال الأول: لسمية المذكوري، واتجه للبحث في «المرأة الحرفية والصانعة في بادية المغرب الأقصى الوسيط». وقد سلّطت الضوء على حرف نساء بوادي المغرب الوسيط، عبرَ إشكالية تروم الكشف عن حركة المرأة، في إطارها البدوي، وفق ما تمليه عليها الظروف، والحاجه الماسة للعمل الحرفي، وممارستها للأنشطة اليومية. وناقشت في مقالها هذا، وضعية الحرف النسائية في البوادي المغربية، من خلال توظيف منهج استقرائي، واستنطاق النصوص والوثائق المتعلقة بهذه الدراسة، عبر ثلاثة مباحث، الأول: يهتم بالمرأة البدوية، وممارستها للحرف والأنشطة، بين الضرورة والحاجة، والثاني: تناولت فيه أصناف المهن والحرف والصنائع النسائية في المغرب الوسيط، فكان منهن الطبيبة، والقابلة، والماشطة، والنساجة... بينما رصدت في الثالث: طرق تسويق المنتجات النسائية البدوية، خلال العصر الوسيط، ونوّهت إلى أنّ ما أشارت إليه من أدوار للمرأة، في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، خلال الفترة المدروسة، ما هو إلا نماذج، لا يمكن أن نبني عليها أحكامًا نهائية؛ إذ من الصعب أن نلمّ بكل جوانب حياة البدويات في المغرب الأقصى؛ وعلى هذا الأساس، تبقى أحكامنا نسبية.

المقال الثاني: لعثمان عاشير، وتناول فيه: «جوانب من حياة الطفولة بمجتمعات بادية مغرب العصر الوسيط»، وذكّر فيه أن الطفلَ، طَبع بنيات المجتمع المغربي خلال العصر الوسيط؛ حيث مجَّدت قيم وتمثلات المغاربة، الرغبة في النسل، وتجلى ذلك في المصادر التاريخية والجغرافية والفقهية، وعلى مستوى المعتقدات الشعبية، والأشكال الاحتفالية. وكان لذلك تجليات في الحياة الاقتصادية؛ حيث عمدت الأسر لتشجيع أبنائها على الزواج، من أجل سدّ حاجتها من النسل، القادر على أن يصبح قوة عمل، وهو ما تفطن إليه ابن خلدون في مقدمته، حين قرر أن كثرة العدد، في قوة الأسرة واجتماعها، وتعاونها في حاجاتها ومعاشها وعمرانها.

وهكذا، حاول البحث أن يجرد عينات لشواهد، تعكس أهمية الطفل في بنية الأسرة البدوية، ثم عرّج على حضور الطفل في مجموعة من الأنشطة الإنتاجية، وإبراز الأسباب الخفية، الثاوية وراء إقدام عدد من الأسر، على الدفع بأبنائها في هذا الاتجاه، ثم عاد أخيرًا إلى التعمّق في جدلية الإسهام الاقتصادي للطفل داخل مجتمع البادية، ومسألة تمجيد الأسرة البدوية للذكورة، وإيثار إنجاب الولد الذكر على الأنثى، باعتباره الفارس الحامي لأسرته.

المقال الثالث: اعتنت فيه نوال تاج الدين بشريحة مهمشة، من شرائح المجتمع المغربي، من الفئات الدنيا، وكتبت مقالها في موضوع «الفحَّامون بالمغرب الإسلامي الوسيط بين التهميش والاندماج الاجتماعي»، وشدّدت على أن التدوين في تاريخ البادية، طاله الإهمال في المصادر والمظان، وكذلك في الدراسات المعاصرة، وأكدت

أن المسألة تصبح مضاعفة، عند دراسة أوضاع الحرفيين والصناع، ومن بينهم فئة الفحامين. وقد تجاوزت الباحثة هذه العوائق، وطرحت سؤالًا مهمًّا يقول: ما الدور الذي قام به الفحامون رغم المواراة والتهميش؟ وتوصلت إلى جملة من الإشارات التاريخية، التي مكّنتها من الكشف عن إسهام هؤلاء في استغلال الغابات، وتوفير الفحم للبادية والمدينة، باعتباره مادة أساسية لصناعات مهمة، كالصياغة، والحدادة، وإذابة المعادن على اختلافها، ناهيك عن استعمالاته الطبية، لفتح الشهية، واستئصال الجراثيم، وتسكين الآلام والالتهابات. وعلى الرغم من هذه الأدوار المهمة للفحامين، ومشاركتهم في الدورة الاقتصادية، واستغلالهم وقودًا في الأحداث والصراعات السياسية في المغرب والأندلس، فإن هؤلاء عدّوا فئة اجتماعية دنيا، وعانوا شظف العيش، وقسوة المعاملة، والنظرة الدونية، وكانوا يقطنون في القرى والمداشر، وفي أكواخ رديئة، وكابدوا صعابًا ومشاقَّ مضنيةً، وتعرضوا لأدخنة المفاحم وغبار الفحم، وهجمات الحيوانات وقطاع الطرق.

المقال الرابع: وخُتم الكتاب في القسم العربي منه بالمقال الرابع، ضمن المحور الثالث، لهشام مرزوق، وعنونه بـــــ «التراتب الاجتماعي بالبوادي المغربية، خلال الفترة الحديثة ملاحظات أولية (من القرن ١٥م إلى القرن ١٨م)»، للكشف عن مدى حضور البوادي في الدراسات التاريخية المغربية والأجنبية. وخلص في هذا السياق، إلى هيمنة الدراسات التاريخية المتعلقة بالتاريخ السياسي والعسكري، على تاريخ المغرب الحديث، وكان ذلك على حساب الدراسات والبحوث، التي اهتمت بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للبوادي المغربية، خلال الفترة الحديثة.

وسعى الباحث لإبراز جوانب مهمة من تراتبية مجتمع البادية المغربية، إبان الفترة الحديثة من تاريخ المغرب، وخلص إلى حضور البادية في «الأسطغرافية» المغربية، بشكل لا يتناسب وحجم وظيفتها في تاريخ المغرب. ويمكن القول بهيمنة الطابع الحضري، على مصادر الفترة المدروسة. وفي الاتجاه نفسه، سجل ضعفًا في الدراسات «المونوغرافية»، التي اهتمت بالقبائل، خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي زاد من حجم الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث، للخوض في هذا الموضوع.

وعلى الرغم ممّا سبق من شكوى تتعلق بضعف المادة المصدرية، فقد تناول الباحث مسألة التراتبية والتمايز بالبوادي المغربية، من خلال قضيتين رئيستين، هما:

القضية الأولى: أهم مؤشرات التراتب الاجتماعي بالبوادي المغربية، ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر؛ حيث شكلَ مؤشرُ ملكية الأرض واستغلالها وإدارتها، أحد أهم العناصر التي يمكن خلالها رسم صورة عن تمايز الفئات الاجتماعية، وكان لذلك أثر في الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية. ويضاف إلى مؤشر ملكية الأرض الانتماء القبَلي، وطبيعة الوظائف السياسية والاقتصادية والدينية. وشكلت هذه العناصر مجتمعة أساس العلاقات الاجتماعية، ليس فقط من حيث الجاه، بل من أجل اكتساب الثروة، وتبوؤ المكانة الاجتماعية.

القضية الثانية: طبيعة علاقة البوادي بالمخزن (أي السلطة السياسية)، وأنساق التراتب الاجتماعي، وهنا سجل الباحث، أن القبيلة نفسها، ظلت تخضع لتراتب؛ حيث إن وجود شيخ الجماعة أو القبيلة، ومجلس الأربعين، وكل الهيئات التي تسهر على اتخاذ القرار، ممّا يؤكد على أن المكانة الاجتماعية، توازي القدرة على ملكية الأرض، ووسائل الإنتاج. وبالقدر نفسه، حظي الأشراف، والأولياء، والزوايا، بمكانة اجتماعية مهمة، ضمن الهرم الاجتماعي، وحصلوا على الإقطاعات والامتيازات، والإعفاءات الجبائية. أمّا الفلاحون الصغار، والعاملون بأرض الغير (الخمَّاسون)، والعبيد، والحراطين، فقد شكلوا قاعدة الهرم الاجتماعي.

ويخلص الباحث إلى أن تلك المؤشرات أفرزت تراتبية اجتماعية صارخة في تاريخ المغرب الحديث، بحكم أنها محور الإنتاج، ومصدر الثروة والقوة لمن يملكها، بينما ظل الذين لا يملكون ما يكفي منها، أو المحرومون منها، فقراء خاضعين للفئة المالكة.

المحور الرابع: وعلى الدفة الأخرى من الكتاب، حُرِّر المحور الرابع باللغة الفرنسية، وضم مقالين

المقال الأول: من تأليف الباحث إتيان نارسيس إتيان (Ettien Narcisse ETTIEN)، وهو باحث من دولة ساحل العاج، ومهتم بتاريخ الغرب الإسلامي. اشتغل الباحث على موضوع: «اعتداءات البدو على الأوساط القروية: حالة بوادي بلاد المغرب (ق١٣- ق١٥م)». يؤصل هذا المقال لقضية جواز قبائل سُلَيْم وبني هلال لبلاد المغرب، انطلاقًا من صعيد مصر، أواسط القرن الخامس الهجري/ أواسط القرن الحادي عشر الميلادي، وانضافوا بذلك إلى قبائل البدو البربر، المنتشرين في برقة وإفريقية، وامتد مسارهم في اتجاه المغرب الأوسط، ثم المغرب الأقصى، زمن الدولة الموحدية، أواخر القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، وهو ما مكَّن هذه القبائل، من اجتياح أغلب بوادي بلاد المغرب، من شرقها إلى غربها. وكانت قبائل جُشَم ورياح، أول من حلَّ بالمغرب الأقصى منها. ودخلت هذه القبائل في مواجهة أهل البادية في المغرب، وفي الآن نفسه، أصبحوا من أهل البادية، وتعين عليهم التعايش مع المستقرين والرحل. وقد أثر اضطراب الدولة الموحدية، واختلال توازنها بعد هزيمة العقاب في الأندلس، سنة ٦٠٩هـ/١٢١٢م أمام القوى المسيحية، في البوادي الأندلسية والمغربية، وأصبحت البوادي في المغرب الأقصى مجالًا للفوضى، وغياب سلطة الدولة القادرة على التحكم في البدو. وأدّت هذه الأوضاع إلى اختلال التوازن الاجتماعي، وإعاقة التحركات البشرية، والحركة التجارية.

واستنادًا إلى المصادر الوسيطية، ككتب الرحلات، والنصوص الجغرافية، وكتب الفتوى، والنوازل، وكتب التراجم والمناقب، فإن الباحث إتيان نارسيس، استطاع الخوض في ما أسماه: «مسألة إفساد البدو للنسل

والحرث والأغراس، وقطع الطريق على المسافرين والتجار، والنهب، وفرض الإتاوات»، في صورة صراع بين البدو الرحل وأشباه الرحل، وبين المستقرين، وهو ما رسخ صورة نمطية سلبية عن هؤلاء البدو، ودفع الساكنة المحلية، والوجهاء، وشيوخ الزوايا، والصلحاء، إلى ابتكار أساليب لمحاربة «اللاأمن»، الذي تضافرت لإنتاجه كل العناصر المذكورة سلفًا.

المقال الثاني: وقد اهتمت فيه صاحبته: لمياء بوزيد بموضوع: «المراحيض وبيوت الراحة في الغرب الإسلامي الوسيط: حالة الأوساط القروية». يندرج هذا المقال ضمن اهتمامات الباحثة، بما له صلة بالنظافة والمجتمع، وهو مبحث يدخل في حقل الدراسات التاريخية و«السوسيوثقافية»، التي لم تلقَ اهتمامًا كبيرًا. وقد يرجع ذلك إلى اعتبار المراحيض أماكن شديدة الخصوصية، أو لقلة المصادر المتعلقة بها. واعتمادًا على شبكة مصدرية مكتوبة، وعلى نتائج الأبحاث الأثرية الثرية في الأندلس والمغرب، أظهرت الباحثة أن وجود أو غياب هذا المرفق، شكّل عاملًا من عوامل الفرز، والتمييز الاجتماعي.

أعادت الباحثة تعريف المرحاض وأماكن الخلاء في الثقافة الإسلامية، بهدف قضاء الحاجة والنظافة، والعناية الشخصية، ثم أفردت حيزًا مهمًّا لدراسة شكل المراحيض القروية، وطرق استفادتها من الماء، وصرف المياه المستعملة، والعاملين على ذلك (الكنَّافون)، مستفيدة من عدد من الأبحاث الأركيولوجية.

وعلى الرغم من ممّا توصلت إليه الباحثة من نتائج، فإنها تقرّ في نهاية مقالها بأن الأعمال المخصصة لموضوع المراحيض تظل قليلة، ويُعلَّل ذلك بكون التنقيبات الأثرية تظل جزئية في إطارها الجغرافي. وخلصت كذلك إلى أن استقصاء الموضوع من جوانبه سيفيد، لا محالة في كشف النقاب عن أنماط وأساليب العيش، والمستوى الاجتماعي لمن يملك مرحاضًا أو لا يملك.

من دون شك، فإن قراءة هذا الكتاب لم تكن بالأمر الهين، بحكم تعدّد الموضوعات وتشعّبها، وطرحه لقضايا وإشكاليات متعدّدة نوقشت مناقشة مركزة، ولكنّها تفتح آفاقًا بحثية لمن يريد التعمق فيها في المستقبل. ولا نزعم – هنا – أننا دققنا في كل التفاصيل، أو أن قراءتنا تغني عن العودة للكتاب، بقدر ما تعد محاولتنا هذه، فتحًا لشهية القارئ، على الاستفادة ممّا يختزنه من مادة معرفية، وصرامة منهجية بادية.